

---

دليل إحصاءات مالية الحكومة

---

لعام 2001

---

مادة مصاحبة

---

اختيار مصادر البيانات، والتجهيزات،  
وإعداد الإحصاءات الواردة في  
دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001

SELECTION OF DATA SOURCES,  
PREPARATIONS, AND THE  
COMPILATION OF *GFSM 2001* STATISTICS



بول كوتيريل (الخبير بصندوق النقد الدولي)  
تويباس مكنز  
أغسطس 2007

---

فهرس المحتويات

د

ملخص واف

1 أولاً- عرض عام لعملية إعداد الإحصاءات الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001

5 ثانيا- التغطية المؤسسية والتقسيم القطاعي

6 ثالثا- اختيار مصادر البيانات

6 ألف- مقدمة

7 باء- بعض الاعتبارات المتعلقة باختيار مصادر البيانات

7 التغطية

9 أساس القيد والتقييم

10 درجة التفصيل

11 الدورية والحداثة

12 الدقة والموثوقية

13 جيم- مصادر البيانات المتعلقة بالمعاملات

13 السجلات المحاسبية والكشوف المالية

14 تقارير تنفيذ الميزانية

15 المسوح

16 المصادر الأخرى

17 دال- مصادر البيانات المتعلقة بالأرصدة

17 الميزانيات العمومية

18 سجلات الأصول وسجلات الديون

18 هاء- مصادر البيانات المتعلقة بالتدفقات الاقتصادية الأخرى

18 مصادر البيانات المتعلقة بالتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم

18 مصادر البيانات المتعلقة بمكاسب وخسائر الحيازة

19 واو- إعداد الإحصاءات الواردة في الليل من البيانات المصدرية الواردة في التب

20 رابعا- التجهيزات اللازمة قبل إعداد الإحصاءات الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001

20 ألف- مقدمة

22 باء- مواءمة البيانات للتغطية

22 التغطية المؤسسية والتقسيم القطاعي

22 تغطية المعاملات

23 المعاملات غير النقدية

24 المعاملات المحتسبة

25 المتأخرات

26 جيم- التعديلات في بيانات المعاملات

26 تغيير المسار

26 التجربة

27 إعادة العزو

28 دال- مواءمة البيانات لأساس القيد

30 قياس الضرائب وفق أساس الاستحقاق

31 استحقاق الفائدة

32 هاء- مواءمة البيانات للتقييم

34 واو- مواءمة البيانات لترصيد/إجمال التدفقات والأرصدة

36	زاي- موازنة البيانات في ضوء جوانب عدم الاتساق بين معدلات الدورية
36	حاء- عمليات الموازنة الخاصة بالتصنيف
37	جداول الوصل
<b>39</b>	<b>خامسا- إعداد الإحصاءات الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001</b>
39	ألف- مقدمة
42	باء- الاشتقاق
	الاشتقاق على مستوى التجميع الأعلى للمجمعات الأساسية الواردة في
42	دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001
45	اشتقاق الإحصاءات التفصيلية الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001
	جيم- تصنيف البيانات المصدرية وفق القائمة الواردة
45	في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001
<b>46</b>	<b>سادسا- توحيد الإحصاءات الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001</b>
	<b>الملاحق:</b>
47	الملحق الأول: مراحل المصروفات وتحصيل الإيرادات في الميزانية
54	الملحق الثاني: توضيح عملية إعداد جداول الوصل وجداول الاشتقاق

## ملخص واف

ينبغي أن يميز معدو إحصاءات مالية الحكومة ومستخدموها بين المراحل الأربع الرئيسية التي تتألف منها عملية إعداد تلك الإحصاءات، وهي كما يلي: (1) تحديد نطاق وتغطية قطاع الحكومة العامة وقطاعاته الفرعية؛ (2) اختيار مصادر البيانات الأساسية الملائمة المتعلقة بالوحدات والكيانات المشمولة؛ (3) تجهيز إعداد الإحصاءات الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 عن طريق تحليل البيانات المصدرية لتحديد ما يلزم من مواعمة من أجل الوفاء بالمنهجية الواردة في الدليل؛ (4) الإعداد الفعلي للإحصاءات الواردة في الدليل. وتتألف المرحلة الرابعة من جزئين مميزين كما يلي:

- مواعمة هذه البيانات المصدرية الأساسية بشكل ملائم ومتسق من أجل الوفاء بالمنهجية الواردة في الدليل (أي الاشتقاق والتصنيف)، وضم النتائج عن طريق التجميع البسيط عند الانتهاء من تلك المواعمة؛
- عرض هذه الإحصاءات، عن طريق التوحيد، فيما يخص قطاعا فرعيا أو قطاعا معيناً تابعا للحكومة.

وتركز هذه المذكرة التي تتضمن مادة مصاحبة لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 على المراحل من الثانية إلى الرابعة، مع استبعاد التوحيد والذي تناوله مذكرة منفصلة.

ولكي يتم إعداد مجموعة كاملة من الكشوف والجداول الواردة في الدليل، من الضروري أن يختار معدو الإحصاءات في المرحلة الثانية مصادر البيانات الملائمة المتعلقة بالمعاملات والأرصدة والتدفقات الاقتصادية الأخرى. ومن الضروري أيضاً أن ينظروا في عدة عوامل عند اختيارهم لمصادر البيانات الملائمة، بما في ذلك تغطية تلك المصادر، وأساس القيد والتقييم، ودرجة التفصيل، والهورية والحداثة، ودقة تلك المصادر وموثوقيتها.

وبعد استكمال التغطية المؤسسية والتقسيم القطاعي واختيار جميع مصادر البيانات المعنية، يجب على معد الإحصاءات إجراء التجهيزات المنهجية الواردة في المرحلة الثالثة قبل الشروع فعلاً في إعداد الإحصاءات الواردة في الدليل. ونظراً لأنه من النادر أن تكون البيانات المصدرية متوائمة توائماً كاملاً مع الإطار الوارد في الدليل، فإن إعداد إحصاءات دقيقة ومتسقة وفق الدليل قد يتطلب مواعمة البيانات المصدرية. وإلى جانب مواعمة البيانات للتغطية وأساس القيد والتقييم، تم في العادة مواعمة البيانات لترصيد/إجمال الأرصدة والتدفقات، ومواعمتها في ضوء جوانب عدم الاتساق بين معدلات الدورية، والتصنيف. وقد يكون من الضروري أيضاً إدخال تعديلات على بيانات المعاملات، كأن يكون ذلك في شكل تغيير المسار، والتجزئة، وإعادة العزو.

وبعد تحديد جميع عمليات المواعمة التي يجب إدخالها على البيانات المصدرية ووضع جداول الوصل، يصبح في مقدور معدو الإحصاءات الشروع في المرحلة الرابعة—التي وهي الإعداد الفعلي للإحصاءات الواردة في الدليل لكل قطاع فرعي تابع للحكومة العامة—عن طريق تطبيق جداول الوصل وجداول الاشتقاق على البيانات المصدرية للفترة المعنية. وتيسر جداول الوصل تصنيف البيانات المصدرية التفصيلية عن كل وحدة أو كيان تابع للحكومة العامة حسب القائمة الواردة في الدليل. وتتطوي عملية الاشتقاق، من الوجهة المنهجية، على تطبيق عمليات المواعمة (عدا التصنيف). ويستخدم معدو الإحصاءات، عند القيام بذلك، جداول الاشتقاق من أجل إنتاج مجملات وموازين الأرصدة والتدفقات، وكذلك تفاصيل تلك الأرصدة والتدفقات، بما يتوافق مع المنهجية الواردة في الدليل. أما جداول الاشتقاق فهي تختلف من بلد إلى آخر حسب صيغة البيانات المصدرية ودرجة التفصيل المتوافرة في تلك البيانات. غير أن المبدأ العام يظل صحيحاً، وهو تطبيق عمليات المواعمة التي يتم تحديدها في مرحلة التحضير تطبيقاً متسقاً على البيانات المصدرية من أجل اشتقاق الإحصاءات الواردة في الدليل.

وفي الجزء الأول المميز من المرحلة الرابعة، يتألف إعداد الإحصاءات الواردة في الدليل من ثلاث خطوات واسعة كما يلي: (1) الاشتقاق على مستوى التجميع الأعلى للمجملات الأساسية الواردة في الدليل، وهي المجملات التي تستخدم من أجل ضمان تطبيق عمليات المواعمة بشكل متسق وتطبيقها كمجاميع ضابطة عند إعداد إحصاءات أكثر تفصيلاً وفق الدليل، (2) تصنيف البيانات المصدرية التفصيلية حسب القائمة الواردة في الدليل، (3) اشتقاق الإحصاءات التفصيلية الواردة في الدليل. ويمكن معدو الإحصاءات أن يتبعوا ترتيباً مختلفاً لتلك الخطوات، مما يعتمد على ظروف كل بلد على حدة (بما في ذلك أفضليات معد الإحصاءات). ومع ذلك، يجب تطبيق كل خطوة.



## اختيار مصادر البيانات، والتجهيزات، وإعداد الإحصاءات الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001<sup>2,1</sup>

توفر هذه المذكرة المصاحبة لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 (الدليل)<sup>3</sup> إرشادا لمعدي إحصاءات المالية العامة ومستخدميها بشأن العوامل التي ينبغي النظر فيها عند اختيار مصادر البيانات وعمليات الموازنة اللازمة من أجل تحويل هذه البيانات المصدرية إلى إحصاءات تتسق مع التوصيات الواردة في الدليل.

### أولا- عرض عام لعملية إعداد الإحصاءات الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001

تتطلب عملية إعداد إحصاءات مالية الحكومة أن يحدد معدو الإحصاءات نطاق وتنظية قطاع الحكومة العامة وقطاعاته الفرعية (أو القطاع العام وقطاعاته الفرعية)؛ وأن يختاروا المصادر الأساسية الملائمة للوحدات والكيانات المشمولة؛ وأن يقوموا بتحويل دقيق للبيانات المصدرية من أجل تحديد أي تعديل قد يكون مطلوباً من عمليات الموازنة من أجل الوفاء بالمنهجية الواردة في *الدليل*، مع تطبيق عمليات الموازنة هذه على البيانات المصدرية الأساسية بشكل ملائم ومتسق (بما في ذلك تصنيف البيانات المصدرية وفق القائمة الواردة في *الدليل*)؛ وأخيراً، ضم هذه الإحصاءات عن طريق عملية التوحيد من أجل تكوين بيانات قطاع فرعي أو قطاع معين تابع للحكومة (أو القطاع العام). ويمكن تمييز هذه العملية في أربع مراحل رئيسية كما يلي (راجع أيضاً الشكل البياني 1 أدناه):<sup>4</sup>

- 1- **مرحلة التغطية المؤسسية والتقسيم القطاعي:** تتطلب المرحلة الأولى هذه تحديد جميع الوحدات والكيانات التي تشكل قطاع الحكومة العامة (أو القطاع العام) وقطاعاته الفرعية (التغطية المؤسسية) وتصنيف هذه الوحدات/الكيانات حسب القطاع الفرعي الذي تنتمي إليه (التقسيم القطاعي).
- 2- **مرحلة اختيار مصادر البيانات:** تنطوي المرحلة الثانية هذه على اختيار مصادر البيانات (الأساسية) الملائمة المتعلقة بكل وحدة أو كيان تابع لقطاع الحكومة العامة (أو القطاع العام) يجري إعداد بياناته.
- 3- **مرحلة التجهيزات السابقة على إعداد الإحصاءات الواردة في *الدليل*:** تنطوي المرحلة الثالثة هذه على تحليل مصادر البيانات الأساسية من أجل تحديد أي عمليات موازنة يلزم إدخالها على البيانات المصدرية للوفاء بالمنهجية الواردة في *الدليل*. وقد تتراوح عمليات الموازنة هذه بين موازنة البيانات للتغطية وأساس التقييد وموازنتها للتصنيف. وتم موازنة البيانات للتصنيف في هذه المرحلة عن طريق وضع جداول الوصل (أو مفاتيح التصنيف).
- 4- **مرحلة إعداد الإحصاءات الواردة في *الدليل*:** تتألف المرحلة الرابعة هذه من محميتين مميزتين كما يلي: (1) تصنيف الإحصاءات واشتقاقها وفق *الدليل*، (2) توحيد الإحصاءات وفق *الدليل*.

• عند أداء مهمة التصنيف والاشتقاق، يطبق معدو الإحصاءات على البيانات المصدرية ما تم تحديده من عمليات الموازنة من خلال التحليل في المرحلة الثالثة تطبيقاً متسقاً. وينجز معدو الإحصاءات هذه المهمة عن طريق تطبيق جداول الوصل وجداول الاشتقاق على البيانات المصدرية للفترة المعنية. وتيسر جداول الوصل تصنيف البيانات المصدرية التفصيلية حسب الفئات التفصيلية الواردة في *الدليل*، وذلك عن كل وحدة أو كيان تابع للحكومة. أما جداول الاشتقاق فهي تيسر اشتقاق الإحصاءات الواردة في *الدليل* بشكل متسق فيما يتعلق بالمعاملات (الإيرادات،

1 ( ) 1999.

2 :

3 ( ) .

4 <http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/index.htm>

والمصرفيات، والمعاملات في الأصول والخصوم)، والتدفقات الاقتصادية الأخرى (مكاسب الحياة والتغيرات الأخرى في حجم الخصوم)، والأرصدة (الأصول غير المالية، والأصول المالية، والخصوم). ومتى استكمل معدو الإحصاءات مواءمة البيانات المأخوذة من كل مصدر وفق المنهجية الواردة في *الدليل*، فإنهم يقومون بضم النتائج عن طريق التجميع البسيط من أجل توفير "مقياس" أول للبيانات وفقاً للمبادئ الواردة في *الدليل*.

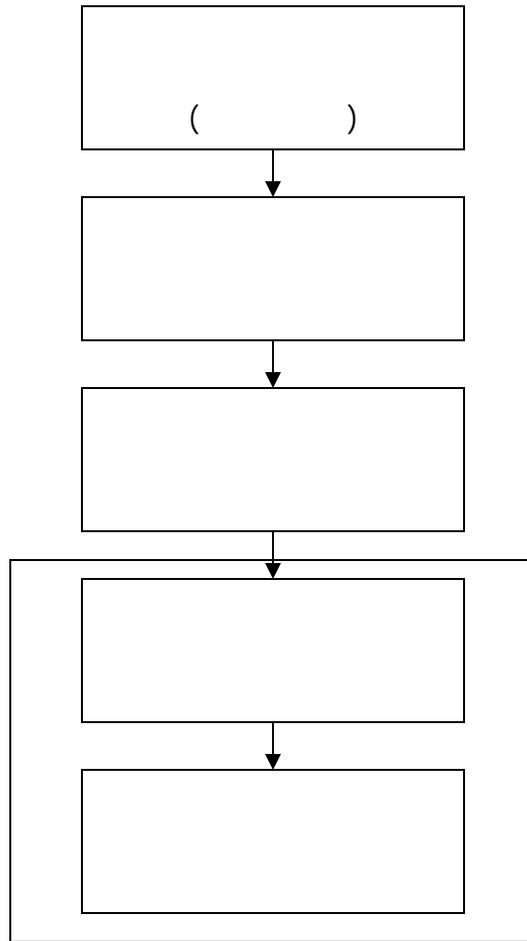
● ويشير التوحيد إلى عرض الإحصاءات عن مجموعة الوحدات الحكومية مجتمعة (حسبما تم اشتقاق بياناتها وتجميعها في المهمة السابقة) كما لو كانت تشكل وحدة واحدة. وتنطوي هذه العملية، من حيث المبدأ، على حذف بيانات جميع المعاملات ومراكز الأرصدة المتبادلة فيما بين وحدات/كيانات الحكومة (أو القطاع العام) التي يجري ضمها.<sup>5</sup>

ومن الأهمية بمكان أن تنتج عملية إعداد البيانات وفق *الدليل* بيانات معدة بشكل سليم ومتسق تقيد في تحليل المالية العامة. ولتحقيق ذلك، يجب أن يضع معدو الإحصاءات إجراءات منهجية ملائمة من أجل إعداد البيانات في جميع المراحل الأربع وأن يتبعوا تلك الإجراءات.

وتوفر هذه المذكرة مبادئ توجيهية للمراحل من الثانية إلى الرابعة في عملية إعداد البيانات وفق *الدليل*. وهي لا تعالج بالتفصيل موضوع التغطية المؤسسية والتقسيم القطاعي (المرحلة الأولى) ولا موضوع التوحيد (الجزء الأخير من المرحلة الرابعة) لأن هذين الموضوعين تغطيهما مواد مصاحبة منفصلة.<sup>6</sup>

2001

:1



المرحلة الرابعة

## ثانيا- التغطية المؤسسية والتقسيم القطاعي

في الأوضاع المثالية، ينبغي أن تقوم البلدان بإعداد الإحصاءات الواردة في *الليل* للحكومة العامة ككل وجميع قطاعاتها الفرعية ولقطاع العام ككل. وينشأ التمييز بين قطاع الحكومة العامة وبقية القطاع العام من التمييز بين المنتجين السوقيين والمنتجين غير السوقيين. فالوحدة التابعة للحكومة العامة هي نوع معين من المنتجين غير السوقيين، ألا وهو النوع الذي يتم تمويله إما بشكل مباشر من الضرائب و/أو المساهمات الاجتماعية الإجبارية أو بشكل غير مباشر من التحويلات المقدمة من الوحدات الحكومية الأخرى. وتشمل وحدات قطاع الحكومة العامة أيضا المؤسسات غير الهادفة للربح التي لا تندرج في عداد المنتجين السوقيين وتخضع لسيطرة وحدات الحكومة العامة. ولذلك، يمكن تعريف قطاع الحكومة العامة بأنه مجموعة تضم كل الوحدات المؤسسية العامة التي تندرج في عداد المنتجين غير السوقيين. فمن ناحية، من الممكن تماما أن يقوم منتج غير سوقي بإنتاج بعض المخرجات السوقية، وذلك كنشاط ثانوي. ومن الناحية الأخرى، إذا كانت كل مخرجات الوحدة العامة أو معظم مخرجاتها معدة للبيع في السوق بأسعار سوقية، فإن تلك الوحدة تعتبر منتجا سويقيا وتصبح شركة عامة (أو شبه شركة عامة) —أي تكون عضوا إما في قطاع الشركات المالية أو قطاع الشركات غير المالية.

وينبغي أن يوفر معدو الإحصاءات، في البيانات الوصفية التي تصاحب الإحصاءات، معلومات عن التغطية المؤسسية للقطاع أو القطاع الفرعي التي يتم إعداد البيانات عنه. فمثلا، إذا كانت البيانات تغطي قطاع الحكومة العامة (أي كل الوحدات التي تتألف منها الحكومة العامة)، فإن معدي الإحصاءات سوف يوفر معلومات عن كل الوحدات القائمة والتي تشكل، من حيث المبدأ، هذا القطاع، وكذلك التغطية المؤسسية الفعلية للبيانات الجاري نشرها.

ورغم أن هذه المذكرة تشير إلى مصادر البيانات وطرق الإعداد التي تخص قطاع الحكومة العامة (وقطاعاته الفرعية)، فإن في مقدور معدي الإحصاءات أن يطبقوا نفس المبادئ عند إعداد إحصاءات القطاع العام.

## ثالثا- اختيار مصادر البيانات

### ألف- مقدمة

يتطلب الإطار الكامل الوارد في *الليل* إعداد البيانات المتعلقة بالكشوف والجداول التالية الخاصة بالمعاملات، والتدفقات الاقتصادية الأخرى، والأرصدة، وذلك على نحو يغطي كل الحكومة العامة:

- بيان عمليات الحكومة
- بيان مصادر واستخدامات النقد
- الجدول 1: الإيرادات مصنفة حسب نوع الإيراد
- الجدول 2: المصروفات مصنفة حسب النوع الاقتصادي
- الجدول 3: المعاملات في الأصول والخصوم، مصنفة حسب نوع الأصل غير المالي، وحسب نوع الأداة في حالة الأصول المالية والخصوم
- الجدول 4: مكاسب وخسائر الحياة في الأصول والخصوم، مصنفة حسب نوع الأصل غير المالي، وحسب نوع الأداة في حالة الأصول المالية والخصوم
- الجدول 5: التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم، مصنفة حسب نوع الأصل غير المالي، وحسب نوع الأداة في حالة الأصول المالية والخصوم
- الجدول 6: أرصدة الأصول والخصوم (الميزانية العمومية)، مصنفة حسب نوع الأصل غير المالي، وحسب نوع الأداة في حالة الأصول المالية والخصوم
- الجدول 7: المصروفات مصنفة حسب تصنيف وظائف الحكومة
- الجدول 8: المعاملات في الأصول المالية والخصوم مصنفة حسب قطاع الطرف المقابل

- الجدول 9: مجموع التدفقات الاقتصادية الأخرى في الأصول والخصوم، مصنفة حسب نوع الأصل غير المالي، وحسب نوع الأداة في حالة الأصول المالية والخصوم

وفي الأوضاع المثالية، ينبغي أن يستخدم معدو الإحصاءات السجلات المحاسبية والكشوف المالية الحكومية التفصيلية بوصفها أهم مصادر البيانات اللازمة لإعداد الإحصاءات المتعلقة بالأرصدة والتدفقات الحكومية الواردة في *البليل*. وإضافة إلى ذلك أو بدلا عنه—وذلك حسب الظروف—يمكن أيضا أن تفيد سجلات تنفيذ الميزانية في هذا الغرض. وقد يحتاج معدو الإحصاءات إلى المسوح وغيرها من وسائل الحصول على البيانات في الظروف التي لا تكون فيها السجلات المحاسبية أو الكشوف المالية أو سجلات تنفيذ الميزانية متوافرة بسهولة، وذلك مثلا في حالة البيانات الخاصة بالحكومات المحلية. ومع ذلك، يفضل صانعو السياسات والمحللون استخدام السجلات المحاسبية أو الكشوف المالية أو سجلات تنفيذ الميزانية على المسوح لأغراض الإحصاءات المعدة الواردة في *البليل*، لأن تلك الإحصاءات يمكن إرجاعها مباشرة إلى مصادر معلومات رسمية يمكن التحقق من صحتها.

وإذا أمكن، ينبغي أن توفر مصادر البيانات المختارة **تفاصيل كافية** عن الأرصدة والتدفقات تمكن معدي الإحصاءات من استكمال كل من الكشوف والجداول المذكورة أعلاه. ويتضمن التنوع الكبير في الظروف السائدة في البلدان ألا تورد هذه المذكرة المصادر الواجب استخدامها في أي بلد بعينه بشكل محدد. ولذلك، تتناول بقية هذا القسم أهم الاعتبارات التي ينظر فيها عند اختيار مصادر البيانات من أجل إعداد إحصاءات مالية الحكومة. وبلي ذلك بعض الملاحظات العامة المتعلقة بمصادر البيانات الخاصة بالمعاملات، والتدفقات الاقتصادية الأخرى، والأرصدة.

## باء- بعض الاعتبارات المتعلقة باختيار مصادر البيانات

كما ترد مناقشته في الأقسام من جيم إلى واو أدناه، قد تتوافر لدى معدي الإحصاءات عدة مصادر لاستخدامها في إعداد الإحصاءات الواردة في *البليل*. ويجب عليهم أن يتوخوا العناية في اختيار أنسب المصادر. وتشمل العوامل المهمة التي ينبغي النظر فيها **تغطية** البيانات المتوافرة عن الأرصدة والتدفقات الاقتصادية، وأساس **قيد** البيانات المصدرية الخاصة بالأرصدة والتدفقات و**تقييمها**، و**درجة التفصيل** المتوافرة، و**دورية السجلات وحداتها**، و**دقة وموثوقية** المعلومات المعروضة في الوثائق المعنية. كما أن **الواسطة** التي يمكن أن تتاح فيها السجلات قد تكون من بين العوامل الواجب النظر فيها. فعلى سبيل المثال، قد يفضل معدو الإحصاءات السجلات المتوافرة في شكل إلكتروني إذا كان من الممكن نقل البيانات بالوسائل الإلكترونية إلى أنظمة الكمبيوتر المستخدمة في إعداد الإحصاءات الواردة في *البليل*.

### التغطية

استنادا إلى التغطية المؤسسية والتقسيم القطاعي للحكومة على النحو المحدد في المرحلة الأولى من عملية إعداد البيانات، ينبغي أن يحدد معدو الإحصاءات مصادر البيانات التي تضمن "التغطية الشاملة" للأنشطة الاقتصادية للحكومة. وفي هذه الحالة، يكون المقصود بالتغطية الشاملة هو التغطية المؤسسية (أي بما في ذلك كل الكيانات والوحدات الحكومية المحددة في المرحلة الأولى)، وكذلك تغطية كل أرصدة وتدفقات هذه الكيانات والوحدات الحكومية.

وفي العديد من البلدان، يقتصر مصطلح "الميزانية" على الإيرادات والمصروفات المرتبطة بالاعتمادات السنوية للأموال التي تقرها الهيئة التشريعية. غير أن هذا المفهوم قد لا يعبر إلا عن جزء من مجموع معاملات المالية العامة المتعلقة بالحكومة المركزية. فهناك عدة أنواع من العمليات يمكن ترتيبها خارج نطاق عملية الاعتمادات السنوية المدرجة في الموازنة ومن ثم يشار إليها بكونها خارج الميزانية، وقد يكون بعض الصناديق خارج الميزانية (مثلا، صندوق الضمان الاجتماعي أو صندوق الطرق الوطني) مميزا عن الصندوق العام أو حساب الخزينة الحكومي الرئيسي.<sup>8</sup>

ومن المهم أن يسجل معدو الإحصاءات **كل** العمليات الحكومية التي تتم من خلال القنوات خارج الميزانية عند إعداد الإحصاءات الواردة في *البليل*. وغالبا ما يتطلب وجود تلك الصناديق خارج الميزانية تحديد مصادر بيانات إضافية من أجل إعداد إحصاءات شاملة وفق *البليل*. فعالبا ما تكون هناك، مثلا، تحويلات من الميزانية إلى الصناديق خارج الميزانية. وتعتبر وثائق تنفيذ الميزانية عن هذه التحويلات، ولكنها قد لا تسجل الاستغلال النهائي لهذه التحويلات من قبل الكيانات خارج الميزانية. وبالمثل، أقامت بعض البلدان صناديق خارج الميزانية ووجهت إليها ضرائب مخصصة لا تمر عن طريق الميزانية. فضلا على ذلك، ليس من غير الشائع أن يسمح للهيئات الحكومية بأن

تستخدم مباشرة—لأغراض المصروفات—إيرادات متحققة من الرسوم والمصاريف<sup>9</sup> (مثلاً، ما تستخدمه الإدارة الصحية من رسوم ومصاريف المستشفيات) دون تحويل تلك الإيرادات أولاً إلى الصندوق العام للحكومة.

وهناك مثال آخر لقضية من قضايا تغطية البيانات، وهي قضية قد تتور في بعض البلدان وتنشأ من العلاقة بين الميزانية المحلية والمصروفات الممولة خارجياً. فغالبا ما تنشأ مشكلات السيطرة المالية من العمليات المنفصلة غير الشفافة المتعلقة بتحديد حجم وموقع المنحولات الخارجية وغيرها من المنحولات خارج الميزانية. وفي تلك الحالات، يحتاج معدو الإحصاءات في أغلب الأحيان إلى تحديد مصادر غير وثائق تنفيذ الميزانية (مثلاً، سجلات المانحين) من أجل تسجيل أنشطة المالية العامة الممولة خارجياً.

ينبغي أن يكون معدو الإحصاءات على إلمام بتغطية البيانات المصدرية (مثلاً، بيانات تنفيذ الميزانية). وينبغي تحديد أي تدفقات أو أرصدة أو كيانات أو وحدات حكومية غير مشمولة، وذلك حتى يمكن الحصول على المعلومات المتعلقة بكل ذلك من المصادر الأخرى.

## أساس القيد والتقييم

في الأوضاع المثالية، يتطلب إعداد الإحصاءات الواردة في *الليل* بيانات مصدرية يتم قيدها على أساس الاستحقاق<sup>10</sup> وأرصدة وتدفعات مقومة حسب الأسعار السوقية الجارية.<sup>11</sup> ويتم في عدد متزايد من البلدان تحضير وثائق البيانات المصدرية على أساس الاستحقاق وتستخدم هذه البيانات الأسعار السوقية. غير أن معظم البلدان تقوم بتجهيز البيانات المصدرية وفق الأساس النقدي (أو في بعض الأحيان على أساس الالتزامات في حالة المصروفات) ولا تضع تقييماً لأرصدة الأصول و/أو الخصوم (أو الدين) بالأسعار السوقية. وقد يتعين على معدي الإحصاءات في تلك الحالات أن يعدلوا البيانات المصدرية لجعلها متوافقة مع المنهجية الواردة في *الليل* من حيث أساس القيد والتقييم (راجع القسمين رابعاً-دال، ورابعاً-هاء أدناه).

وعند اختيار مصادر البيانات لأغراض إعداد الإحصاءات الواردة في *الليل*، ينبغي أن يفضل معدو الإحصاءات السجلات التي يجري إمسائها على أساس الاستحقاق على السجلات التي يجري إمسائها على أساس آخر في القيد. فإذا كانت البيانات متوافقة على أساس الالتزامات أو على أساس استحقاق الدفع، فسوف تكون تلك البيانات مفضلة على البيانات النقدية لأنها أقرب شبيهاً بالبيانات المعدة وفق أساس الاستحقاق. ومع ذلك، فسوف تكون البيانات النقدية لازمة لإعداد بيان مصادر واستخدامات التقد.

وعادة ما تضم عملية تحصيل الإيرادات وتحمل المصروفات عدة مراحل (راجع الملحق الأول). فإذا كان الاختيار متاحاً بين المراحل، فإن معدي الإحصاءات في حاجة إلى اختيار مصادر البيانات التي تمثل أنسب مرحلة لإعداد الإحصاءات الواردة في *الليل* على أساس الاستحقاق و/أو الأساس النقدي. وفيما يتعلق بقيد الإيرادات على أساس الاستحقاق، تكون أنسب مرحلة هي المرحلة التي يقع فيها الحدث الذي يؤدي إلى نشوء الالتزام الضريبي. أما فيما يتعلق بالمصروفات، فإن مرحلة التوصل هي أنسب المراحل للقيد على أساس الاستحقاق. وفي حالة قيد كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات على أساس نقدي، تكون أنسب مرحلة هي المرحلة التي يتم فيها قبض النقد أو دفعه.

9

10

11

غير أنه عملاً، لا يتوافر الاختيار بالنسبة للعديد من الوحدات المؤسسية لأن هذه الوحدات لا يكون لديها إلا سجلات تستند إلى الأساس النقدي أو سجلات يغلب عليها الاستناد إلى أساس الاستحقاق. غير أن عدم وجود أي بيانات تستند إلى أساس الاستحقاق بالنسبة لوحدة ما لا يحول دون إدراج تلك الوحدة في الإحصاءات الواردة في *الليليل*. ويمكن في أغلب الأحيان استخدام البيانات النقدية كبديل عن بيانات الاستحقاق، شريطة أن يكون في الإمكان موازنة البيانات النقدية حسب أساس الاستحقاق، وخصوصاً عندما يعتقد معدو الإحصاءات أن الفروق بين البيانات النقدية وبيانات الاستحقاق كبيرة، أو عندما تكون الفروق محددة بوضوح. وينبغي أن يسعى معدو الإحصاءات إلى الحصول على معلومات من شأنها أن تساعد على إجراء تلك الموازنة.

ويتم تقييم الأرصدة والتدفقات بأسعارها السوقية الجارية، والتي تعكس الأسعار التي تؤثر تأثيراً ذا دلالة على الكميات التي يكون المنتجون راغبين في عرضها والكميات التي يرغب المشترون الذي يتوافر لهم الاستعداد في شرائها. وفي الأوضاع المثالية، يضع معدو الإحصاءات تقييمهم استناداً إلى مشاهدات الأسعار في السوق التي يتم فيها تداول الأصول والخصوم المطابقة بحجم كبير، وتكون أسعارها السوقية معلنة على فترات منتظمة (مثلاً، المطالبات المالية، ومعدات النقل، والمحاصيل، والخزونات، إلخ). فإذا لم تكن هناك أسعار مشاهدة بسبب كون الأصول والخصوم المعنية لا يجري تداولها في الوقت الراهن في سوق بعينها أو لا يجري تداولها على الإطلاق، فعندئذ يجب على معدو الإحصاءات تقدير السعر أو القيمة. فمثلاً، عادة ما يتم تقييم القروض بالأسعار الاسمية لأنها لا تتداول، أما العملة والودائع فلها قيم اسمية ثابتة.

### درجة التفصيل

يتطلب إعداد مجموعة كاملة من الكشوف والجداول الواردة في *الليليل* سجلات بيانات مصدرية تكون مجزأة على الأقل حتى نفس مستوى التفصيل الذي سوف يستخدم في الإحصاءات المعدة. وبوجه عام، يعتمد معدو الإحصاءات، عند تصنيف الأرصدة والتدفقات الاقتصادية المقيدة في قوائم الحسابات الحكومية، على أوصاف الأرصدة والتدفقات الواردة في المصادر المعنية، ولا تعكس تلك الأوصاف بالضرورة مفاهيم التصنيف الواردة في *الليليل*. كما أنه كلما زادت درجة تفصيل البيانات التي تنطبق عليها الأوصاف زاد ترجيح احتمال الأخطاء الناشئة عن الأوصاف المضللة. غير أن هذا لا يعني أن سجلات البيانات المصدرية المثالية تحدد كل معاملة، لأن تلك السجلات قد تكون كبيرة الحجم إلى درجة تجعل من غير الممكن استخدامها في إعداد الإحصاءات الواردة في *الليليل*.

أما البيانات المصدرية المثالية فتكون مستندة إلى التصنيفات الواردة في *الليليل*. وفي غياب ذلك، يجب أن يولي معدو الإحصاءات الأفضلية لسجلات البيانات المصدرية التي تتيح لهم وضع جداول الوصل التي تربط التصنيفات المصدرية بالتصنيفات المستخدمة في النظام الوارد في *الليليل* (راجع القسم رابعاً-جاء).<sup>12</sup> وفي الأوضاع المثالية، يتوقع أن تكون برامج الكمبيوتر مشتملة في صلبها على أكواد التصنيف الواردة في *الليليل*، أي تكون مبرمجة بقوائم الحسابات (أو بقائمة الميزانية) في برنامج الكمبيوتر المعني من أجل إعادة تصنيف البيانات المصدرية آلياً حسب القائمة الواردة في *الليليل*.

ينبغي أن يحقق معدو الإحصاءات التوازن بين اختيار السجلات التي تكون على درجة من التفصيل تكفي لضمان التصنيف الدقيق للتدفقات والأرصدة ولكن لا تبلغ درجة من التفصيل تجعل مهمة إعداد الإحصاءات ضخمة ومكلفة.

### الدورية والحدادة

تتمثل أفضل الأساليب في أن يتم إعداد ونشر إحصاءات الحكومة العامة الواردة في *الليليل* سنوياً على الأقل، ولكن يفضل أن يكون النشر ربع سنوي أيضاً، وذلك في غضون 6 أشهر وربع سنة واحد، على التوالي، من نهاية الفترة المرجعية. وبالمثل، ينبغي أن تقوم البلدان بإعداد ونشر إحصاءات عن عمليات الحكومة المركزية وفق *الليليل* شهرياً على أساس نقدي، وذلك في غضون شهر واحد من نهاية الفترة المرجعية.

ويضع مدى توافر البيانات قيودا على معدل الدورية التي يمكن أن يحققه معدو الإحصاءات من حيث القدرة على إعداد التفاصيل. فإعداد بيان مصادر واستخدامات التقيد وفق *الليل* شهريا يتطلب توافر بيانات مصدرية شهرية بقدر كاف من التفصيل، بينما يتطلب إعداد الإحصاءات الربع سنوية توافر بيانات مصدرية شهرية و/أو ربع سنوية. أما إعداد الإحصاءات السنوية الواردة في *الليل* فيمكن الاضطلاع به باستخدام البيانات المصدرية الشهرية أو الربع سنوية أو السنوية.<sup>13</sup>

وهناك اعتبار آخر عند اختيار البيانات المصدرية هو التأخر في توافر البيانات—أي درجة الحداثة. فقد يجد معدو الإحصاءات من الضروري استخدام السجلات الشهرية أو الربع سنوية إذا لم تتوفر السجلات السنوية في الوقت المناسب. وفي تلك الحالة، ينبغي أن يقوموا بمراجعة البيانات المستخرجة من السجلات الشهرية أو الربع سنوية مقارنة بالبيانات السنوية عند توافرها.

وهناك اعتبار آخر يتمثل في الفترة المحاسبية التي تغطيها البيانات المصدرية. فعلى سبيل المثال، قد تغطي بيانات حسابات ميزانية الحكومة المركزية سنة مالية من أول إبريل إلى 31 مارس، بينما تغطي بيانات الحكومات المحلية الفترة من أول أكتوبر إلى 30 سبتمبر. وفي الأوضاع المثالية، ينبغي أن تغطي كل البيانات المصدرية نفس الفترة المحاسبية، لأن الإحصاءات المعدة وفق *الليل* عن كل قطاع فرعي تابع للحكومة العامة ينبغي أن تغطي نفس الفترة. غير أن اختلاف الفترات المحاسبية ينبغي ألا يؤدي إلى استبعاد استخدام البيانات المصدرية؛ ومن الضروري أن يقوم معدو الإحصاءات بمواءمة البيانات المصدرية التي تغطي فترات محاسبية مختلفة من أجل تقدير البيانات الخاصة بالفترة المحاسبية المطلوبة (راجع القسم رابع-زاي أدناه).

### الدقة والموثوقية

طوال دورة الميزانية، تتوفر بيانات مصدرية بدرجات مختلفة من الدقة والاكتمال في أوقات مختلفة. فعلى سبيل المثال، عادة ما تضم عملية الموازنة ما يلي: (1) إعداد مقترحات الميزانية للعرض على الهيئة التشريعية للنظر فيها، (2) الموافقة على الميزانية وإنشاء حسابات الاعتمادات التي تحتوي على تفاصيل المصروفات الموافق عليها، (3) تنفيذ الميزانية وإعداد التقارير الشهرية أو الربع سنوية عن نتائج الميزانية، (4) تدقيق الحسابات وإعداد البيان الختامي المدقق. وإضافة إلى ذلك، قد تظهر اقتراحات بميزانيات تكميلية أثناء السنة.

وقد تشمل الميزانية، عند أحد الطرفين، توقعات للإيرادات والمصروفات موضوعة قبل انتهاء الفترة المحاسبية. ومن شأن استخدام تلك التوقعات في إنتاج الإحصاءات الواردة في *الليل* أن يؤدي إلى إتاحة المعلومات في الوقت المناسب، ولكن تلك الإحصاءات قد تفقدها التفاصيل وقد تكون عرضة لتعديلات كبيرة عندما تصبح البيانات الفعلية متوافرة. وقد تكون تلك التنبؤات ذات أهمية لبعض مستخدمي البيانات، ولكن ينبغي الإشارة إليها بوضوح كتوقعات وليس كبيانات فعلية. وعلى الطرف الآخر، عادة ما تصبح الحسابات الختامية المدققة متوافرة بعد نهاية السنة المالية ببعض الوقت. ولأغراض إعداد الإحصاءات الواردة في *الليل*، عادة ما تفضل البيانات المصدرية المنتجة في وقت متأخر من الدورة المحاسبية. وغالبا ما تكون الإحصاءات الأولية المعدة وفق *الليل* مستندة إلى بيانات النتائج الأولية للميزانية (البيانات الأولية لتنفيذ الميزانية) (والتي قد تشمل أيضا على تقديرات). وفي وقت لاحق، ينبغي أن يستخدم معدو الإحصاءات البيانات المأخوذة من الحسابات الختامية المدققة عند تعديل الإحصاءات الأولية.

لأغراض إعداد الإحصاءات وفق *الليل*، يجب تحقيق التوازن بين حداثة السجلات المحاسبية ودقتها.

### جيم- مصادر البيانات المتعلقة بالمعاملات

#### السجلات المحاسبية والكشف المالية

السجلات المحاسبية للوحدات الحكومية هي أفضل مصادر البيانات لأغراض إعداد الإحصاءات الواردة في *الليل*. وقد تكون هذه السجلات متوافرة في الوقت المناسب، ولكن بعض العوامل قد تمنع معد الإحصاءات من استخدامها، وذلك كما يلي:

(1) :

(2)

- قد تكون السجلات المحاسبية حديثة ولكنها قد لا تكون متاحة للاطلاع عليها في واسطة أو صيغة مناسبة.
- قد تكون السجلات المحاسبية موعلة في التفصيل والتجزئة، مما يجعل مهمة إعداد الإحصاءات ضخمة ومكلفة.

ويزداد لجوء الوحدات الحكومية إلى الاستعانة بهذه السجلات المحاسبية في إعداد كشوف مالية عن الأداء المالي والوضع المالي للحكومة موجهة لأغراض عامة، وعادة ما يكون ذلك بعد نهاية السنة المالية، وعادة ما تغطي تلك الكشوف السنة المالية كاملة. وقد يستخدم معدو الإحصاءات هذه الكشوف المالية في حالة وحدة حكومية بوصفها أهم مصادر البيانات في إعداد الإحصاءات السنوية الواردة في *الدليل*. وهذه المصادر أكثر إجمالاً من معظم السجلات المحاسبية المفصلة، ومن ثم فمن الأرجح أن تيسر مهمة إعداد الإحصاءات بدرجة أكبر.

وتقوم الوحدات الحكومية بإعداد الكشوف المالية باستخدام مجموعة متنوعة من العروض المحاسبية. وقد تطبق معايير محاسبية مختلفة على الوحدات المدرجة في الميزانية والوحدات خارج إطار الميزانية. وفي أغلب الأحيان، تستخدم الوحدات المعايير المحاسبية المستندة إلى الأساس النقدي لأغراض إعداد التقارير عن الوحدات المدرجة في الميزانية، بينما تستخدم المعايير المحاسبية المستندة إلى أساس الاستحقاق لأغراض إعداد التقارير عن الوحدات غير المدرجة في الميزانية (مثلاً، صناديق الضمان الاجتماعي أو مؤسسات غير هادفة للربح غير مشتغلة بالإنتاج السوقي خاضعة لسيطرة الحكومة كجامعات الحكومية).

وبالنسبة لمعاملات الإيرادات والمصروفات، تعد الوثيقة المصدرية الرئيسية هي البيان العام للأداء المالي، وعادة ما يسمى *بيان الدخل أو بيان التشغيل*. وهو يوفر معلومات على أساس الاستحقاق عن الإيرادات بحسب النوع، كالبيعات، والمساهمات في صناديق معينة، والإيرادات الضريبية، والفائدة مستحقة القبض، وكذلك عن المصروفات حسب النوع الاقتصادي، كالسلف والخدمات، والأجور والرواتب، والمصروفات الإدارية، والفائدة مستحقة الدفع، والمصروفات الأخرى. أما فيما يتعلق بتفاصيل اقتناء الأصول غير المالية والتصرف فيها، وكذلك تفاصيل النشاط المالي للحكومة، فعادة ما تكون هناك *كشوف/ملاحظات متممة منفصلة* توفر معلومات عن *التغيرات في مراكز الميزانية العمومية أثناء الفترة المعنية*. وتحدد هذه الكشوف التغيرات في حيازة الأصول غير المالية منفصلة عن النشاط في الأصول المالية بما في ذلك الدين. كذلك من الشائع أن تقدم الوحدات التي تستخدم المحاسبة على أساس الاستحقاق بياناً بالتغيرات في حيازات النقدية، وهو ما ينبغي استخدامه عند إعداد الإحصاءات الواردة في *الدليل*.

وإضافة إلى الكشوف الرئيسية، عادة ما توفر *الملاحظات المتممة للحسابات* معلومات إضافية مفيدة (بما في ذلك بيانات) عن الأنشطة الاقتصادية للوحدة الحكومية المعنية في تلك الفترة. وينبغي لمعدّي الإحصاءات أيضاً أن يرجعوا إلى هذه الملاحظات عند تحليل أنشطة الوحدة.

### تقارير تنفيذ الميزانية

تقوم البلدان بإعداد ونشر تقارير شهرية و/أو ربع سنوية و/أو سنوية عن تنفيذ الميزانية، وتستند هذه التقارير إلى السجلات المحاسبية الأساسية. وعادة ما تكون هذه التقارير، التي يتم في أغلب الأحيان إعدادها في صيغة يختارها صانعو السياسات أو المحللون في البلد المعني، أكثر إجمالاً من البيانات المحاسبية التفصيلية (ومن ثم أقل حجماً)، وتتوافر في وقت أحدث مقارنة بالكشوف المالية السنوية التفصيلية. ومن ثم، فقد يحدث كثيراً أن تكون تقارير الميزانية (عند مستوى كل قطاع فرعي تابع للحكومة في البلد المعني أو عند مستوى كل وحدة أو كيان حكومي) هي المصدر الرئيسي لإعداد الإحصاءات الواردة في *الدليل*.<sup>14</sup>

وعلى مستوى الحكومة المركزية، توفر تقارير تنفيذ الميزانية معلومات عن الأنشطة الاقتصادية للوحدات الإدارية القطرية. وتغطي ميزانية الحكومة المركزية الأساسية (أو الرئيسية) معظم الوزارات والدوائر والهيئات والمجالس واللجان والسلطات القضائية والأجهزة التشريعية وغيرها من الكيانات التابعة للحكومة المركزية، وهذه الميزانية هي أداة سياسة المالية العامة لدى الحكومة المركزية. أما حكومات الولايات و/أو الحكومات المحلية، فيكون عليها التزامات مماثلة بإعداد تقارير الميزانية والتقارير المالية كل في مجال مسؤوليته عن المالية العامة.

### المسوح

في كثير من البلدان يكون عدد الوحدات كبيراً على مستوى الحكومة المحلية، وغالباً ما يكون إبلاغ البيانات من هذه الوحدات غير مُرضٍ أو غير كامل. وقد يكون السبب ببساطة هو أنه من غير العملي جمع بيانات تفصيلية من عدد كبير من الحكومات المحلية عن كل فترة إبلاغ. وفي مثل هذه الحالات، ربما يتسنى توفير ما يكفي من البيانات لتقدير إجمالي العمليات على مستوى الحكومات المحلية ككل، وذلك عن طريق مسح لوحدات الحكومات المحلية يتضمن عينة ممثلة يتم اختيارها بأسلوب علمي ثم تُرسل

استبيانات المسح بريدياً أو تُستكمل باستخدام الزيارات الميدانية. غير أن البقاء على علم مستمر بأي تغيرات في الأهمية النسبية لهذه الوحدات يتطلب من معدّي الإحصاءات جمع بيانات شاملة تغطي كل وحدات الحكومة المحلية على فترات أقل تواتراً ربما كل ثلاث أو خمس سنوات.

وحيث إن حجم العينة اللازمة يعتمد على مدى توافر بيانات الوحدات المعنية، فإنه يمكن تعزيز دقة النتائج وتخفيض حجم وتكلفة العينة عن طريق تقسيم وحدات الحكومة إلى مجموعات (أو شرائح) متجانسة نسبياً، وذلك مثلاً حسب حجم المصروفات الكلية أو المتحصلات الكلية أو حسب مؤشر بديل كالسكان. وقد يتسنى بهذه الطريقة إعداد عينة لجزء أصغر من البلديات الأصغر حجماً مقارنة بعينة البلديات ذات الحجم المتوسط. غير أنه يفضل الحفاظ على التغطية الكاملة لأكبر البلديات (أو المدن). وبعد ذلك يقوم معدو الإحصاءات بوضع تقدير للمجموع في حالة كل الوحدات الحكومية عن طريق استكمال البيانات التي تم جمعها عن العينة المختارة عشوائياً، بالاستقراء في كل شريحة من أجل تكوين تقدير لتلك الشريحة ككل ثم جمع البيانات المتعلقة بكل الشرائح. ويعطي المسح بالعينة متعددة الشرائح من هذا النوع صورة دقيقة بدرجة معقولة لعمليات الحكومات المحلية، مع تحقيق ميزة تحسين درجة الحداثة وتخفيض تكلفة جمع البيانات.<sup>15</sup>

وفي بعض الحالات، قد يستخدم معدو الإحصاءات المسوح لجمع معلومات إضافية من الوحدات التي يغطيها بالفعل بنظام إعداد التقارير الإدارية، وذلك مثلاً من أجل الحصول على معلومات إضافية عن عمليات صندوق خارج الميزانية.

## المصادر الأخرى

قد لا تغطي وثائق الميزانية بعض الكيانات، وقد لا يتم إعداد كشوفها المالية بنفس درجة الانتظام، أو قد لا تتوافر كشوفها المالية في الوقت التي يجري فيه إعداد الإحصاءات. وقد يحصل معدو الإحصاءات على البيانات المتعلقة بمعاملات تلك الوحدات من مصادر إدارية أخرى، مثل التقارير السنوية والتقارير غير المنشورة والتقارير البحثية.

وبالمثل، قد تغطي المصادر الإدارية تلك الوحدات تغطية ملائمة، ولكنها قد لا تشمل كل معاملاتها. فإذا كان ذلك هو الوضع القائم، فمن الضروري أن يجد معدو الإحصاءات مصادر للحصول على البيانات الناقصة عن المعاملات من خارج السجلات الإدارية للوحدات الحكومية. ومن أمثلة تلك المصادر الميزانيات العمومية والسجلات المالية للبنك المركزي أو البنوك التجارية أو الشركات العامة. فبيانات الأصول والخصوم المدرجة في هذه الميزانيات العمومية يمكن أن تسمح لمعد الإحصاءات بتقدير بيانات خصوم وأصول الوحدات الحكومية. كما أن التغيرات في بنود الميزانيات العمومية للوحدات خارج الحكومة يمكن أن تسمح بتقدير بيانات معاملات الحكومة مع هذه الوحدات.

ويُنبغي أن يتوخى معدو الإحصاءات العناية عند استخدام البيانات المأخوذة من المصادر الأخرى، لأنه قد ينشأ **عدم اتساق** بين البيانات الإدارية والبيانات المستمدة من المصدر البديل. ويمكن عزو هذه التفاوتات إلى عدد من العوامل، بما في ذلك **مشكلات التوقيت**، حيث يكون إعداد التقارير عن فترة مختلفة؛ و**مشكلات التقييم**، حيث قد لا يكون هناك تناظر في الطريقة المستخدمة في تقييم المعاملات والميزانيات العمومية؛ و**مشكلات التغطية**، حيث قد لا تكون مسوح الوحدات خارج الحكومة كاملة (وذلك مثلاً بحذف بيانات بعض البنوك التجارية)؛ و**الفروق المنهجية والمفاهيمية**، حيث قد تورد بيانات المصدر البديل تعريفاً مختلفاً للمصروفات عن التعريف الوارد في السجل الإداري المعني (وذلك مثلاً بإدراج مدفوعات سداد المبلغ الأصلي للقروض). فإذا كانت جوانب عدم الاتساق كبيرة، فإنه ينبغي أن يتقصى معد الإحصاءات الأسباب الكامنة وراءها بشكل كامل وأن يجري عمليات المواءمة الملائمة. أما إذا كانت الفروق صغيرة، فإن معد الإحصاءات يمكن أن يجري عملية مواءمة مخصصة استناداً إلى تقييمه للمصدر الذي يعتبر أكثر موثوقية.

## دال- مصادر البيانات المتعلقة بالأرصدة

الأرصدة الاقتصادية هي مراكز الأصول والخصوم أو حيازاتها في تاريخ إعداد التقرير المعني. وترتبط الأرصدة بالتدفقات، من حيث إن الأرصدة المتبقية في نهاية الفترة الحسابية تساوي الأرصدة التي كانت موجود في بداية تلك الفترة زائداً للتغيرات الناتجة عن المعاملات وعن التدفقات الاقتصادية الأخرى التي تحدث في تلك الفترة.

## الميزانيات العمومية

الميزانية العمومية هي المصدر الرئيسي للحصول على البيانات الخاصة بأرصدة الحكومة من الأصول والخصوم، وعادة ما يتم إعداد الميزانية العمومية في نهاية كل فترة محاسبية.

والميزانيات العمومية، أو **كشوف المركز المالي**، التي يتم إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)<sup>16</sup> **تميز بين الجاري وغير الجاري** في تصنيف الأصول والخصوم. ويستند هذا التمييز (الذي لا يوجد في النظام الوارد في *الليليل*) إلى ما إذا كان يتوقع استرداد الأصول والخصوم أو تسويتها قبل سنة من تاريخ إعداد التقرير المعني (أي جارية) أو بعد سنة من ذلك التاريخ (أي غير جارية). وتشمل الأصول الجارية بنودا مثل النقدية، والودائع لدى البنوك، والمخزونات، والحسابات مستحقة القبض. أما الأصول غير الجارية فتشمل التدفقات الداخلة إلى الحكومة والتي أصبحت مستحقة ولكن لم يتم قبض نقد عنها. وتشمل الخصوم الجارية بنودا مثل الحسابات مستحقة الدفع، ويقصد بذلك المصروفات التي تجمعت على الحكومة (مثلا، مقابل السلع والخدمات المتلقاة) والتي لم تؤد المدفوعات عنها بعد. وتحديد الأصول والخصوم الجارية أمر مهم لمراقبة السيولة التشغيلية، وهي مفهوم محاسبي.

وغالبا ما تقسم الأصول **غير الجارية** إلى حسابات مستحقة القبض، واستثمارات، وأصول مالية أخرى، وبنية تحتية، ومصانع ومعدات، وأرض ومبان، وأصول غير منظورة.

وغالبا ما تقسم **الخصوم** إلى فئات، فتكون خصوما محلية وخصوما أجنبية، وذلك حسبها إذا كان البائن مقبلا أو غير مقبم.

أما **القيمة الصافية** (والتي يشار إليها أيضا باسم صافي قيمة الأصول في المعايير المحاسبية للكيانات العامة)، فهي مقياس لصافي ثروة الوحدة المعنية عند نقطة زمنية ما، وتعرف بأنها مجموع الأصول ناقصا مجموع الخصوم.

## سجلات الأصول وسجلات الديون

إذا كانت الميزانية العمومية الكاملة لا تنشر، فعادة ما توجد معلومات كافية عن حيافة الحكومة من الأصول المالية ومقدار ما تحمته من الخصوم من أجل تكوين **الميزانية العمومية المالية** (أو "الميزانية العمومية الجزئية" لأنها تستبعد الأصول غير المالية). وقد تتوافر معلومات الميزانية العمومية الجزئية من سجلات الأصول التي تمسكها الحكومة ومن سجلات الديون التي تمسكها الوحدة المعنية بإدارة الدين. ومن الضروري توخي العناية ضامنا للوصول إلى تغطية كاملة لهذه السجلات، وكذلك **تقييم** الأصول والخصوم بما يتسق مع مبدأ القيمة السوقية الوارد في *الليليل* إذا أمكن.

## هاء- مصادر البيانات المتعلقة بالتدفقات الاقتصادية الأخرى

التدفقات الاقتصادية الأخرى هي التغيرات في الأصول والخصوم غير الناشئة من المعاملات. وينبغي تقسيم هذه التدفقات إلى عنصرين يتعلقان بالحجم وإعادة التقييم (مكاسب وخسائر الحيافة).

## مصادر البيانات المتعلقة بالتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم

عادة ما تنشأ التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم من أحداث اقتصادية يمكن تحديدها بسهولة كالكشف عن موارد جوفية أو نفاذها، أو الدمار الناجم عن الحرب، أو الكوارث الطبيعية. وتندرج ضمن هذه الفئة التغيرات في الأصول والتي تكون نتيجة للاعتراف بالأصول الجديدة أو حذف أصول قائمة، والتغيرات في فئات الأصول والناشئة من تغيرات التصنيف، والتغيرات في الأصول التي يقيدتها دائن ما بسبب الاعتراف بالديون المدومة.

وينبغي أن يكون مصدر البيانات لهذه الأنواع من التغيرات في حجم الأصول والخصوم ميزانيتين عموميتين متتاليتين والملاحظات المهمة للميزانيات العمومية التي تفسر أهم التغيرات في الأصول والخصوم في الفترة محل المراجعة.

## مصادر البيانات المتعلقة بمكاسب وخسائر الحيازة

مكاسب وخسائر الحيازة (عمليات إعادة التقييم) هي التغيرات في قيمة الأصول غير المالية والبنود المالية الناشئة من التغيرات في الأسعار العامة أو الأسعار النسبية. وعادة ما تنشأ أهم مكاسب وخسائر الحيازة في حالة الأصول المالية (والخصوم) من التغيرات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة. وقد تتجمع مكاسب وخسائر الحيازة على الأصول والخصوم الموجودة في الحيازة لأي وقت أثناء الفترة المحاسبية، وليس فقط على الأصول والخصوم الموجودة في الحيازة منذ بداية الفترة المحاسبية إلى نهايتها.

وأهم مصدر لبيانات مكاسب وخسائر الحيازة أيضا هو ميزانيتان عموميتان متتاليتان، مقيمتان بالأسعار السوقية، والملاحظات المتممة للميزانيات العمومية التي تفسر أهم التغيرات في الأصول والخصوم في الفترة محل التحليل. غير أن **تغيرات التقييم لا تنشأ عادة من أحداث اقتصادية يمكن تحديدها بسهولة**. ففي بعض الحالات، قد تكون هناك معلومات متوافرة في الملاحظات المتممة للحسابات، أو في غيرها من مصادر البيانات، تحدد أسبابا معينة للتغيرات في الأسعار، ولكن في معظم الحالات تكون عمليات إعادة التقييم ضمنية في التغيرات في القيمة السوقية للأصول والخصوم المدرجة في الميزانية العمومية. وبوجه عام، يتم عملا حساب مكاسب وخسائر الحيازة كقيمة متبقية من التغيرات في التقييم المدرجة في الميزانية العمومية ناقصا المعاملات والتغيرات الأخرى في الحجم. ومع ذلك، من الضروري أن يجري معدو الإحصاءات دائما تقديرا لما إذا كانت عمليات إعادة التقييم المشتقة كقيم متبقية تتسق مع المعلومات المتوافرة عن حركات الأسعار بوجه عام أم لا. فعلى سبيل المثال، يتوقع أن تكون التغيرات في قيمة الأرض المملوكة للحكومة موازية للتغيرات في قيمة الأرض بوجه عام، ما لم تكن هناك أسباب معينة لوجود فرق بينها. وبالمثل، ينبغي أن تكون التغيرات في قيمة الدين الحكومي قابلة للتفسير من منظور التغيرات في أسعار الصرف (حيثما انطبق ذلك) وبأسعار الفائدة السارية.

### واو- إعداد الإحصاءات الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 من البيانات المصدرية الواردة في التنبؤات

غالبا ما تعتمد الحكومات منهجا متوسط الأجل في إعداد الميزانية، وهو ينتج في العادة "تقديرات مستقبلية" (forward estimates) لفترة ثلاث سنوات تالية. وفي تلك الحالات، يمكن أن يستفيد مستخدمو الإحصاءات المعدة وفق *الدليل* من إعداد بيانات التنبؤات على أساس *الدليل*، شريطة أن تكون تلك التنبؤات متوافرة بالتفصيل الكافي وأن توفر تغطية كاملة للمعاملات الحكومية. وتعتبر هذه المعلومات مفيدة جدا في تتبع آثار مشاريع البنية التحتية الأطول أجلا على سياسة الحكومة في مجال المالية العامة. ولذلك، يمكن أن ينظر معدو الإحصاءات في إعداد تقديرات أو تنبؤات مستقبلية، وفق الصيغة الواردة في *الدليل*، شريطة أن تكون تلك المعلومات مفيدة. وينبغي أن يستعاض معدو الإحصاءات بعد ذلك عن بيانات التنبؤات هذه بالبيانات الفعلية، وأن يقارنوا البيانات الفعلية ببيانات التنبؤات. فهذه المقارنات تقيد كقياس لأداء الحكومة في مجال إعداد الميزانية أو وضع التنبؤات ومؤشر للتغيرات في أولويات الحكومة. وينبغي أن يُذكر أن الاستعاضة عن التقديرات بالبيانات الفعلية ينبغي أن يأتي بعد دورة مراجعة معلن عنها جيدا. فضلا على ذلك، ينبغي أن تكون البيانات والتقديرات المعدلة مميزة بوضوح عن البيانات النهائية عند عرضها في صيغ النشر.

### رابعا- التجهيزات اللازمة قبل إعداد الإحصاءات الواردة في دليل الإحصاءات مالية الحكومة لعام 2001

#### ألف- مقدمة

متى استُكملت التغطية المؤسسية والتقسيم القطاعي وتم اختيار جميع مصادر البيانات المعنية، يجب على معد الإحصاءات إجراء التجهيزات المنهجية قبل الشروع فعلا في إعداد الإحصاءات الواردة في *الدليل*. وتتطوي مرحلة التجهيز على **التقصي أو التحليل التفصيلي للبيانات المصدرية من أجل التحديد المنهجي لأي مواعمة قد تلزم للوفاء بشروط المنهجية الواردة في *الدليل***. وقد يتطلب إعداد إحصاءات متسقة ودقيقة وفق *الدليل* عددا من عمليات المواعمة و/أو التعديل، وذلك كما يلي:

- **المواعمة الخاصة بالتغطية:** تشير هذه المواعمة إلى التغطية المؤسسية والتقسيم القطاعي، وكذلك إلى تغطية المعاملات. فعلى سبيل المثال، قد تشمل البيانات المصدرية المتعلقة بوحدة الحكومة العامة بيانات عمليات الكيانات غير ذات الشخصية الاعتبارية التي تعمل كشركات. وينبغي استبعاد هذه البيانات من إحصاءات الحكومة العامة المعدة وفق *الدليل* وتصنيفها ضمن إحصاءات الشركات العامة. وبالمثل، قد لا تغطي البيانات المصدرية المتعلقة بالمعاملات جميع المعاملات، وقد تستبعد، مثلا، المعاملات غير النقدية، كالمنح العينية. ومن الضروري في تلك الحالات جمع بيانات تكملية عن هذه المعاملات. وفي جميع

الحالات، إذا كانت التغطية غير كاملة ولم يكن في الإمكان وضع تقديرات، فإنه ينبغي أن تشير البيانات الوصفية بوضوح إلى أن تلك الإحصاءات تستبعد فئة التدفقات أو الأرصدة المعنية، أو الوحدات/الكيانات المؤسسية المعنية.

- **التعديلات في بيانات المعاملات:** لا تعكس بعض سجلات المعاملات الجوهر الاقتصادي لما يقع من أحداث. وعند إعداد الإحصاءات الواردة في *البليل*، من الضروري أن يقوم معدو الإحصاءات بتعديل بيانات هذه المعاملات من أجل إبراز طبيعتها الاقتصادية الأساسية. وهناك أنواع ثلاثة من التعديلات تستخدم لهذا الغرض في النظام الوارد في *البليل*، هي تغيير المسار، والتجزئة، وإعادة العزو.
- **المواءمة الخاصة بأساس القيد:** قد قيد البيانات المصدرية أنشطة في أوقات مختلفة عن التوقيتات اللازمة للإحصاءات التي تُعدّ وفق *البليل*. فعلى سبيل المثال، قد يحدث أن قيد الإيرادات الضريبية والفائدة مستحقة الدفع على أساس نقدي، وليس على أساس الاستحقاق الذي يوصي *البليل* باستخدامه في إعداد بيان عمليات الحكومة. وبالمثل، قد لا تتوافر البيانات المصدرية التفصيلية عن بعض البنود إلا على أساس الاستحقاق وليس على الأساس النقدي، كما هو مطلوب في حالة مصادر البيانات اللازمة لإعداد بيان مصادر واستخدامات النقد.
- **المواءمة الخاصة بالتقييم:** قد لا تكون البيانات المصدرية، وخصوصاً الأرصدة، مقومة بالأسعار السوقية الجارية كما يوصي به *البليل*.
- **مواءمة البيانات لترصيد/إجمال التدفقات والأرصدة:** قد تشمل البيانات المصدرية ترصيد بعض المعاملات أو قد تشمل أرصدة ينبغي قيدها على أساس إجمالي (أو العكس بالعكس).
- **مواءمة البيانات في ضوء جوانب عدم الاتساق بين معدلات البورصة:** قد يلزم إجراء عمليات المواءمة، مثلاً، من أجل ضمان التساوي بين مجموع الإحصاءات الربع سنوية المعدة وفق *البليل* والإحصاءات السنوية المعدة وفقاً له. أو قد يلزم إجراء عمليات المواءمة من أجل ترتيب البيانات المصدرية المعدة وفق سنوات مالية مختلفة حسب سنة مالية واحدة.
- **المواءمة الخاصة بالتصنيف:** الأرجح أن تتبع البيانات المصدرية نظاماً للتصنيف يختلف عن التصنيفات الواردة في *البليل*. وتم معالجة إعادة تصنيف قيد البيانات القائمة الواردة في *البليل* عن طريق جداول الوصل.

وتتناول بقية هذا القسم تفاصيل بعض عمليات المواءمة الشائعة اللازمة لجعل البيانات المصدرية متفقة مع المنهجية الواردة في *البليل*.

## باء- مواءمة البيانات للتغطية

### التغطية المؤسسية والتقسيم القطاعي

في العادة لا تغطي الحسابات الحكومية والسجلات الإدارية الحكومية كل الوحدات المؤسسية التي ينبغي تصنيفها ضمن قطاع الحكومة العامة. وعندما تستبعد البيانات المصدرية كيانات أو وحدات ينبغي تصنيفها ضمن قطاع الحكومة العامة، فإنه ينبغي إدراجها عن طريق **المواءمة الخاصة بالتغطية**. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- قد لا تغطي البيانات المصدرية إلا عمليات الميزانية العامة. غير أنه إذا افترضنا أن هناك حسابا منفصلا لمصروفات التعليم هو صندوق التعليم، وأن هذا الصندوق ممول بالكامل عن طريق تحويلات من الميزانية العامة وخاضع لسيطرة وزارة التعليم، فينبغي عندئذ إضافة عمليات ذلك الصندوق إلى عمليات حساب الميزانية العامة، مع إجراء ما يلزم من حذف لأي تدفقات (وأرصدة) بين هذين الحسابين.
- أو قد تستبعد البيانات المصدرية عمليات وحدة ما تعمل من الوجهة القانونية كشركة عامة ولكن كان من الواجب إدراجها ضمن قطاع الحكومة العامة لأنها تتبع بشكل منسق كل مخرجاتها أو معظمها بأسعار غير سوقية. ومن ثم، ينبغي أن يقوم معد الإحصاءات بإضافة عمليات تلك الوحدة إلى عمليات قطاع الحكومة العامة، مع إجراء ما يكون ملائما من حذف لأي تدفقات (وحيازات أرصدة) بين هاتين الوحدتين.

وبالمثل، عندما تشمل الوثائق المصدرية وحدات لا تنتمي إلى قطاع الحكومة العامة، يجب إجراء المواءمة من أجل استبعاد تلك الوحدات من البيانات المعنية. فمثلا، قد تضم الحسابات الواجب تحليلها عمليات وحدة حكومية أو عمليات أشباه شركات تديرها وحدة حكومية. ورغم أنه يجب، بحكم التعريف، أن تتوافر مجموعة كاملة من الحسابات لكل شبه شركة، فإن تلك الحسابات قد تكون متضمنة في حسابات الوحدة الحكومية المعنية. ولذلك يصبح من الضروري إجراء المواءمة الخاصة بالتغطية من أجل استبعاد حسابات شبه الشركة أو أشباه الشركات المعنية من بيانات الحكومة العامة.

### تغطية المعاملات

قد لا تقيّد الحسابات الحكومية والسجلات الإدارية الحكومية دائما كل معاملات الوحدات المؤسسية التي ينبغي تصنيفها ضمن قطاع الحكومة العامة. وفي تلك الحالات، يجب أن يقوم معدو الإحصاءات بمواءمة البيانات من أجل إدراج المعاملات المحذوفة، كالمعاملات غير النقدية، والمعاملات المحتسبة، والمتأخرات. وبالمثل، غالبا ما تكون مواءمة البيانات لتغطية المعاملات مطلوبة في حالة المصروفات الممولة من المنح المتلقاة من الجهات المانحة الدولية. وغالبا ما يُستبعد الإنفاق من هذه المنح الأجنبية من حسابات الميزانية، وذلك بسبب وجود ترتيبات إدارية معينة بين الجهات المانحة والبلد المتلقي. ويجب في تلك الحالات أن يقوم معدو الإحصاءات بمواءمة البيانات من أجل إدراج المنح الأجنبية المتلقاة المحذوفة، وكذلك إدراج بيانات الإنفاق الممول من تلك المنح ضمن بيانات حسابات الميزانية.

### المعاملات غير النقدية

تحدث المعاملة النقدية عندما تؤدي وحدة ما مدفوعات أو تتحمل خصوما مثبتة بوحدات من العملة وتنتقل الوحدة الثانية المدفوعات أو أصلا آخر يكون مثبتا أيضا بوحدات من العملة. أما كل ما عدا ذلك من معاملات فهي معاملات غير نقدية، وقد تكون معاملات في الإيرادات والمصرفات والأصول/الخصوم. وتتألف المعاملات غير النقدية من اتفاقات (متبادلة) بين طرفين، وقد تكون مبادلات أو تحويلات (سلع أو خدمات أو أصول) ومعاملات داخلية. وينبغي لمعدو الإحصاءات أن يدرجوا مقابيس للمعاملات النقدية الكبيرة ضمن عمليات المواءمة التي يجرونها على البيانات المصدرية.

وتتألف المبادلات غير النقدية من المقايضة والتعويضات العينية والمدفوعات العينية الأخرى. وفي عملية المقايضة، تتبادل وحدتان سلعا أو خدمات أو أصولا عدا النقدية تكون متساوية في القيمة. وتم التعويضات العينية عندما يتلقى الموظف الحكومي تعويضا عن عمله في شكل سلع أو خدمات أو أصول عدا النقدية. ومن الأمثلة المعتادة لذلك الإسكان والوجبات وخدمات النقل التي تقدم بالجمان أو بأسعار رمزية. أما المدفوعات الأخرى العينية فتم عندما تؤدي مدفوعات من أجل تسوية خصوم ما عن طريق تقديم سلع أو خدمات أو أصول غير النقدية وليس تقديم نقود.

التحويلات غير النقدية: هي تحويلات مستحقة القبض أو مستحقة الدفع عينا، بما في ذلك المنح العينية. ومن أمثلتها الإعانة المقدمة في حالات الكوارث في شكل أدوية وأغذية ومأوى أو تقديم منافع اجتماعية في شكل خدمات عينية طبية وتعليمية.

المعاملات الباطنية: تتألف هذه المعاملات من استهلاك رأس المال الثابت، وتحويل المواد الخام، واستخدام إمدادات من المخزونات.

ومن الضروري عزو قيمة نقدية إلى المعاملات غير النقدية لأغراض إدراجها في الإحصاءات. وترد في القسم رابعا مناقشة لموضوع تقييم التدفقات غير النقدية.

### المعاملات المحتسبة

في نظام الاستحقاق المتكامل تكاملاً تاماً وفق *البلبل*، يجب احتساب المعاملات التالية:

- **المبيعات المحتسبة للسلع والخدمات:** عندما تقوم إحدى وحدات الحكومة العامة بإنتاج سلع وخدمات من أجل تعويض العاملين عينا، فإن تلك الوحدة تصرف بصفتين كما يلي: كرب عمل وكمنتج عام للسلع والخدمات. ومن أجل قياس مجموع المقدار المدفوع كتعويضات للعاملين، يجب على معدي الإحصاءات معاملة المقدار المدفوع عينا كما لو كان دفع نقدا كأجور ورواتب ثم كما لو كان العاملون قد استخدموا النقدي في شراء السلع والخدمات المعنية. وتستخدم فئة الدخل 1424 مبيعات محتسبة لسلع وخدمات من أجل قيد قيمة تلك المبيعات المحتسبة.
- **برامج معاشات تقاعد موظفي الحكومة غير الممولة أو الممولة جزئياً:** يعامل نظام الاستحقاق الوارد في *البلبل* برامج معاشات تقاعد موظفي الحكومة غير الممولة أو الممولة جزئياً كما لو كانت برامج ممولة بالكامل. ويتم ذلك عن طريق تسجيل خصوم مقابل المطالبة التي تكون للعاملين الحاليين والسابقين على الحكومة—بوصفها رب العمل بالنسبة لهم—مقابل مدفوعات منافع التقاعد المستقبلية لهم.<sup>17</sup> وتقاس هذه الخصوم على أساس القيمة الحاضرة لمدفوعات معاشات التقاعد المستقبلية. وتمثل الزيادة في الخصوم خلال الفترة المعنية معاملة في الخصوم الحكومية—ضمن احتياطات التأمين الفنية—تنشأ من المساهمات الفعلية والمحتسبة من قبل رب العمل والموظف، زائداً دخل الملكية عن الخصوم القائمة. ويتم قيد مدفوعات المنافع المقدمة إلى المتقاعدين أو من يعولون وورثتهم كإخفاض في تلك الخصوم ذاتها.

وفي برنامج معاشات التقاعد الممول بالكامل غير المستقل، تقدم الحكومة بوصفها رب العمل مساهمات، كما تقوم بتجنيب أصول كافية للوفاء بالتزاماتها بموجب البرنامج.<sup>18</sup> وتظهر هذه المساهمات كجزء من المصروفات تحت البند 21 *تعويضات العاملين*، أما الزيادة في الخصوم فتظهر تحت البند 3316 *احتياطات التأمين الفنية*. وفي حالة البرامج غير الممولة أو الممولة جزئياً، قد تقدم الحكومة مساهمة ولكن عادة ما تكون هذه المساهمة غير كافية للوفاء بالتزاماتها. ونتيجة لذلك، يجب أن يحتسب معدو الإحصاءات مساهمة تغطي الفرق بين المساهمة الفعلية<sup>19</sup> والمساهمة التي تكون مطلوبة إذا كانت الحكومة سترآك موارد كافية لتمويل التزاماتها بالكامل. وينبغي أن يقاس معدو الإحصاءات المساهمة المحتسبة باستخدام الأساليب الأكتوارية، وذلك بطريقة مماثلة لما يحدث في حالة الترتيبات الممولة بالكامل.

وتلخيصاً لما سبق، تتطلب المعالجة وفق *البلبل* قيد أي مساهمة فعلية تحت البند 2121 *مساهمات اجتماعية فعلية*، وقيد المساهمة المحتسبة تحت البند 2122 *مساهمات اجتماعية محتسبة*، وقيد الزيادة المناظرة في الخصوم تحت البند 3316 *احتياطات التأمين الفنية*. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يحتسب معدو الإحصاءات فائدة مستحقة الدفع عن تلك الخصوم وقيد المصروفات المحتسبة تحت البند 2813 *مصروفات على الممتلكات تعزى إلى حملة وثائق التأمين*، وتوازنها زيادة في الخصوم في البند 3316 *احتياطات التأمين الفنية*.

## المتأخرات

تنشأ متأخرات المدفوعات عندما لا تؤدي المدفوعات إلزامية بحلول تاريخ استحقاق دفعها. وفي النظم الحاسوبية التقليدية القائمة على الأساس النقدي، كانت الطريقة المستخدمة من أجل التعويض جزئياً، على الأقل، عن نقص البيانات المعدة على أساس الاستحقاق هي قيد المتأخرات كبنود للتذكير. أما في النظم القائمة على أساس الاستحقاق، فإن بيانات المتأخرات هي تحليلات زمنية لمبالغ مستحقة الدفع—إذ أن هذا البند يستوعب المدفوعات التي فاتت مواعيد استحقاقها. ونتيجة لذلك، عند إعداد البيانات المصدرية على أساس نقدي، ينبغي إدراج كل متأخرات المدفوعات من أجل توفير بديل للإحصاءات المعدة على أساس الاستحقاق. ومن الأمثلة المعتادة للمتأخرات، متأخرات الأجور والرواتب التي تنشأ عندما لا تؤدي تلك الأجور والرواتب إلى العاملين في مواعيدها المحددة، ومتأخرات السلع والخدمات التي تنشأ بسبب التخلف عن سداد ثمن السلع المشتراة بموجب الائتمان، ومتأخرات الفائدة والمبلغ الأصلي التي تنشأ بسبب التخلف عن الامتثال لشروط سداد الدين. وغالباً ما يتم قيد

المتأخرات كبنء للتذكئة ضمن بيانات الدين القائم في البينة التقليدية القائمة على الأساس التقءي (أو في الميزانية العمومية). غير أنه من اللازم وفق النظام الوارد في الءليل إجراء عمليات مواءمة معينة من أجل إدراج المتأخرات ضمن المعاملات.

وفي حالة متأخرات الأءور، ينبغي مواءمة البيانات من أجل زيادة المصروفات تحت البند 21 تعويضات العاملين بشكل ملائم وقيد خصوم مقابلة تحت البند 3318 حسابات أخرى مستحققة الءفع. وفي حالة متأخرات السلع والءدمات، ينبغي مواءمة البيانات من أجل زيادة المصروفات تحت البند 22 استخدام سلع وءدمات وقيد خصوم مقابلة تحت البند 3318 حسابات أخرى مستحققة الءفع. أما في حالة متأخرات الفائدة أو المبلغ الأصلي فقد تتغير آجال الأءاة المالية بل وتصنيفها، مما يعتمد على شروط العقد المعني. وفي جميع الحالات، يكون المءين قد حصل من الوجهة الفعلية على تمويل إضافي عندما لا يؤدي المءفوعات المقررة. ولتوفير معلومات عن هذا النوع من التمويل الضمني، ينبغي معاملة المءفوعات المقررة كما لو كانت قد ءفعت ثم استعيض عنها بخصوم جديدة قصيرة الأءل.

### ءيم- التعءيلات في بيانات المعاملات

في البيانات المصدرة، لا تكس بعض سجلات المعاملات الجوهر الاقتصادي لما يقع من أحداث. ولءلك، من الضروري تعءيل بيانات هذه المعاملات من أجل إبراز طبيعتها الاقتصادية الأساسية. وهناك ثلاثة أنواع من التعءيلات تستخدم لهذا الغرض في النظام الوارد في الءليل هي تغيير المسار، والتجزئة، وإعادة العزو.

#### تغيير المسار

يكون تغيير المسار لازما عندما لا تظهر في السجلات المحاسبية الفعلية وحدة تمثل طرفا في معاملة ما بسبب ترتيبات إءارية. فمثلا، إذا كان العاملون في الحكومة مشاركين في برنامج للتقاعد، فالسجلات المحاسبية قد تظهر أن الوحدة الحكومية تؤدي المءفوعات مباشرة إلى برنامج التقاعد المعني نيابة عن موظفيها. ومن الضروري في تلك الحالة تغيير مسار المءفوعات كي يظهر أن الحكومة تؤدي المءفوعات إلى العاملين الذين ينظر إليهم بعد ذلك على أنهم يؤءون مءفوعات بنفس المءتار إلى برنامج التقاعد.

#### التجزئة

التجزئة هي تقسيم المعاملة الواحدة (من منظور الأطراف المعنية) إلى معاملتين أو أكثر لأغراض القيد في النظام الوارد في الءليل. فمثلا، عندما تقفني إحدى وحدات الحكومة العامة أصلا ثابتا بموجب عقد تأءير مالي، يصبح من الضروري تجزئة المءفوعات الءورية إلى معاملتين كما يلي: معاملة سءاء المبلغ الأصلي ومعاملة ءفع الفائدة.

وتظهر بعض المعاملات كعمليات تبادل ولكنها في الواقع مزيج من التبادل والتحويل. فمثلا، قد تتبع إحدى وحدات الحكومة العامة أصلا ما بمن أقل بوضوح من القيمة السوقية لءلك الأصل. وفي تلك الحالات، ينبغي تجزئة المعاملة الفعلية إلى معاملتين—إحءاهما هي مجرد التبادل (أي البيع بالقيمة السوقية) والأخرى تحويل (أي الفرق بين قيمة المعاملة الفعلية والقيمة السوقية للأصل المعني).

#### إعادة العزو

تكون إعادة العزو لازمة عندما تتصرف وحدة ما كوكيل لوحدة أخرى. فمثلا، من الضروري إعادة عزو (أو عزو) الضرائب عندما تتصرف إحدى الوحدات الحكومية (مثلا، الحكومة المركزية المءرجة في الميزانية) كوكيل لوحدة أخرى تابعة للحكومة العامة في تحصيل الضرائب. وفي تلك الحالات، قد لا يكون لدى الوحدة التي تتصرف كوكيل إمكانية التصرف وفق تقديرها فيما يتعلق بفرض الضريبة أو تحديد سعرها. فهي تتصرف كمجرد كيان وسيلي من أجل نقل المءفوعات الضريبية من الممول إلى الوحدة الحكومية التي فرضت الضريبة. ويجب قيد قيمة الضرائب المعنية كإيرءات للوحدة التي تفرض الضريبة وليس كإيرءات للوحدة المتصرفة كوكيل.

وكإرشاء عام، تُعزى الإيرءات الضريبية على النحو التالي:

- إذا تولت حكومة تحصيل مبلغ لصالح حكومة أخرى، وكان للحكومة المءصل لها سلطة فرض الضريبة وتحديد سعرها وتغييره وتحديد استخدام الإيرءات المءصلة منها، تكون الحكومة القائمة بالتحصيل بمثابة وكيل للحكومة المءصل لها ويعاد عزو الضريبة إلى الحكومة المءصل لها. وإذا احتجزت الحكومة المءصلة أي مبلغ على سبيل رسوم التحصيل، ينبغي معاملة هذا المبلغ معاملة المءفوعات مقابل ءدمة. ويعامل معاملة المنحة الجارية أي مبلغ آخر تحتجزه الحكومة المءصلة، كالمبالغ التي تحتجز بموجب ترتيبات لتقاسم الضرائب. وإذا عُهد إلى الحكومة المءصلة بسلطة تحديد الضريبة وتغيير سعرها وتقرير الاستخدام النهائي للإيرءات المءصلة منها، ينبغي معاملة القيمة المءصلة كإيرءات ضريبية للحكومة المءصلة.

- وحيثما تقوم الحكومات المختلفة بتحديد سعر الضريبة بصورة مشتركة ومتساوية وتقرر بصورة مشتركة ومتساوية كيفية توزيع الحصيلة من تلك الضريبة، دون أي يكون لأي حكومة منها سلطة مهيمنة نهائية، فعندئذ تعزى الإيرادات الضريبية إلى كل حكومة حسب حصة كل منها من هذه الحصيلة. وإذا كان هناك ترتيب يسمح لوحدة حكومية بممارسة سلطة مهيمنة نهائية، فعندئذ يتم عزو كل الإيرادات الضريبية إلى تلك الوحدة.
- وقد تكون هناك أيضا حالة تفرض فيها الضريبة بموجب السلطة الدستورية أو غيرها من السلطات التي تملكها حكومة ما، ولكن تقوم مستويات أخرى للحكومة فرادى بوضع سعر الضريبة كل في منطقة اختصاصه وتقرر فرادى كيفية استخدام حصيلة الضريبة المولدة كل في منطقة اختصاصه. ويتم عزو الحصيلة الضريبية المولدة في منطقة اختصاص كل حكومة كإيرادات ضريبية لتلك الحكومة.

بوجه عام، تم إعادة عزو/عزو الضريبة إلى الوحدة الحكومية التي يكون لها ما يلي: (1) ممارسة سلطة فرض الضريبة (إما كجهة رئيسية أو من خلال السلطة المفوضة إليها من الجهة الرئيسية)، (2) السلطة الاستثنائية النهائية في وضع سعر الضريبة وتغييره، (3) التقدير الاستثنائي النهائي بشأن استخدام الأموال.

### دال- مواعمة البيانات لأساس القيد

في النظام القائم على أساس الاستحقاق الوارد في *الليليل*، يتم قيد التدفقات في الوقت الذي تنشأ فيه القيمة الاقتصادية أو تحول أو تبادل أو تنقل ملكيتها أو تطفأ. وبعبارة أخرى، يتم قيد الأحداث الاقتصادية في الفترة التي تقع فيها تلك الأحداث، وذلك بصرف النظر عن قبض النقدية أو دفعها من عدمه أو ما إذا كانت النقدية مستحقة القبض أو الدفع. ويستخدم أساس الاستحقاق لأن وقت القيد يتوافق مع حدوث التدفقات الفعلية للموارد. وبوجه عام، الوقت الذي يعزى إلى الأحداث الاقتصادية هو الوقت الذي تتغير فيه ملكية السلع المعنية، أو تقدم فيه الخدمات المعنية، أو ينشأ فيه الالتزام بدفع الضرائب، أو تنشأ فيه المطالبة بالمنفعة الاجتماعية المعنية، أو تنشأ فيه مطالبات أخرى غير المشروطة.

وبذلك، فعند إعداد الإحصاءات الواردة في *الليليل*، ينبغي أن يقوم معدو الإحصاءات بإجراء عمليات مواعمة في بيانات التوقيت عندما تكون المعاملات مقيدة في البيانات المصدرية في أوقات لا تتوافق مع الوقت الذي وقع فيه الحدث الاقتصادي المعني بالفعل. وعادة ما تكون عمليات المواعمة الخاصة بالتوقيت لازمة من أجل مواعمة البيانات المعدة على أساس نقدي إلى أساس الاستحقاق. وننظر في هذا القسم في مواعمة البيانات حسب أساس الاستحقاق بوجه عام، وذلك قبل تناول عمليات مواعمة معينة تتعلق بالضرائب وتدفقات الفائدة. ومن الضروري ألا تتم عمليات المواعمة في بيانات التوقيت إلا إذا كانت كبيرة. ومن ثم فإنه ليس من الضروري إجراء عمليات المواعمة حسب أساس الاستحقاق إلا في الحالتين التاليتين:

- إذا كانت البنود المعنية، في شكلها غير المواعم أو المواعم، لا تسهم بشكل مؤثر في المجلات والبنود الموازنة الرئيسية.
- إذا كانت البنود تسهم بشكل مؤثر في المجلات والبنود الموازنة الرئيسية، ولكن البند المعدل ليس من شأنه أن يتغير تغيرا مؤثرا جدا عن البند غير المعدل.

فعلى سبيل المثال، قد تكون **المصروفات على الأجور والرواتب**، والتي تمثل بوجه عام عنصرا رئيسيا من عناصر المصروفات، مقيدة على أساس نقدي. غير أن التقصي قد يشير إلى أن من شأن تغيير قيد الأجور والرواتب إلى أساس الاستحقاق ألا يكون له تأثير مهم على المبالغ المعنية. وفي تلك الظروف قد ينظر في اتخاذ قرار بعدم مواعمة بيانات ذلك البند.

ومن الجلي أنه سيكون من اللازم توخي درجة من التقدير عند اتخاذ قرار بشأن إجراء عمليات المواعمة وفق أساس الاستحقاق أو عدم إجرائها. وفي أغلب الأحيان، قد يقرر معدو الإحصاءات عدم إجراء المواعمة، وذلك بسبب نقص المعلومات اللازمة من أجل تحديد حجم المواعمة المطلوبة. ومن الناحية الأخرى، قد تشتت تلك المعلومات من سجلات تكميلية. وفي المثال المتعلق بالأجور والرواتب، يكون في مقدور معدي الإحصاءات أن يستخدموا البيانات المتعلقة بعدد الأيام الواقعة بين آخر يوم لصرف الرواتب في الفترة المحاسبية وبين نهاية الفترة المحاسبية من أجل تقدير المواعمة المطلوبة وفق أساس الاستحقاق. ومن ثم إذا كان العاملون قد تلقوا رواتبهم مرة كل أسبوعين

وكان آخر تاريخ لصرف الرواتب يقع قبل نهاية الفترة المحاسبية بعشرة أيام، فسوف يتعلق جزء كبير من أول راتب بصرف في السنة التالية بالفترة المحاسبية السابقة، وهو ما يشير إلى ضرورة إجراء موازنة البيانات حسب أساس الاستحقاق.

وكما سلف ذكره، من الأمور الأقل ترجيحاً أن تتطلب البيانات المصدرية المقيدة وفق أساس استحقاق الدفع (أو أساس الالتزام) موازنة في البيانات حسب أساس الاستحقاق مقارنة بالبيانات المعدة على أساس نقدي. غير أنه قد تنشأ فروق كبيرة بين القيم المقيدة وفق أساس استحقاق الدفع والقيم المقيدة وفق أساس الاستحقاق. فعلى سبيل المثال، وفق أساس استحقاق الدفع، لا تقيد الفائدة على السندات ذات القسائم الضمنية إلى حين حلول أجل استحقاقها، وهو ما من شأنه أن يختلف اختلافاً كبيراً عن قيد الفائدة عند استحقاقها (راجع القسم المتعلق بقيد الفائدة على أساس الاستحقاق أدناه).

قد يكون من الضروري إجراء تعديلات عندما لا تكون البيانات المصدرية مقيدة وفق أساس الاستحقاق. غير أنه ليست هناك حاجة إلى تلك التعديلات ما لم تكون مؤثرة.

### قياس الضرائب وفق أساس الاستحقاق

وفق مبادئ القيد على أساس الاستحقاق، ينبغي أن تعزو الحكومات الإيرادات الضريبية إلى الفترة المحاسبية التي وقعت فيها الأحداث المنشئة للالتزام الضريبي. وليس بالضرورة أن يكون هذا الوقت هو الذي وقع فيه الحدث الذي يجري تحصيل الضريبة عليه. فمثلاً، عادة ما ينشأ الالتزام بدفع الضريبة على المكاسب الرأسمالية عند بيع الأصل المعني، وليس على امتداد الفترة التي ترتفع فيها قيمة ذلك الأصل. وفي أغلب الأحيان، لا تصبح السلطات الضريبية على علم بالأنشطة الاقتصادية التي تنشئ الالتزامات بدفع الضرائب إلى حين تقديم الإقرار الضريبي و/أو قيام السلطات الضريبية بوضع رطب للمبلغ مستحق الدفع.

وفي النظام الوارد في *الدليل*، يتحدد مبلغ الضرائب مستحقة الدفع في الفترة المحاسبية المعنية على أساس المبالغ مستحقة الدفع في تلك الفترة حسباً تدل عليه عمليات الربط الضريبي أو الإقرارات الضريبية أو غير ذلك من الأدوات، كقوائم المبيعات أو الإقرارات الجمركية التي تحدد التزامات الممول. وبوجه عام، تشير عمليات الربط الضريبي إلى الفترة المحاسبية التي تختارها السلطة الضريبية، وقد تتوافق أو لا تتوافق مع فترة إعداد التقارير المالية من جانب الممول. فعلى سبيل المثال، قد يتم ربط الضريبة على الدخل بالارتباط مع السنة المالية للحكومة والمنتية في يونيو، بينما تنتهي الفترة المحاسبية لدى الممول في ديسمبر. وفي تلك الحالات، لا تمثل عمليات ربط ضريبة الدخل عن فترة معينة مقياساً موثقاً للضريبة الناشئة عن الدخل المكتسب في تلك الفترة—بعبارة أخرى، عند إنشاء القيمة الاقتصادية.

وللتغلب على غياب البيانات الضريبية المعدة على أساس الاستحقاق في المصادر الإدارية، يجب على معدي الإحصاءات أن يقدروا مقاييس الضرائب المستحقة. وتنطوي هذه المقاييس على وقت القيد وعلى المبالغ الواجب قيدها. وبوجه عام، هناك طريقتان يوصى بهما لتطبيق مبدأ الاستحقاق وتحاشي تقدير الإيرادات الضريبية بأكثر من الواقع، وهما كما يلي:

- **طريقة الأساس النقدي المعدل زمنياً:** وفقاً لهذه الطريقة، ينبغي قيد المبالغ النقدية المدفوعة بالفعل كضرائب في الوقت الذي نشأ فيه الالتزام الضريبي أو نقل قيدها إلى ذلك الوقت، وليس وقت أداء المدفوعات فعل أو وقت استحقاقها.
  - **طريقة المعامل:** وفقاً لهذه الطريقة، ينبغي موازنة المبالغ التي تصبح مستحقة الدفع وفق الربط، وذلك باستخدام معامل يعكس المبالغ المربوطة في الفترات الأخيرة والتي لم تحصل. وبذلك، فإن مبالغ الضريبة المستحقة هي المبالغ المنخفضة وفق هذه الموازنة. أما الضرائب التي لا يرجح تحصيلها فلا يتم قيدها كإيرادات حكومية. ومن الضروري تحديث المعامل إذا وقعت تغيرات بمرور الوقت في كفاءة تحصيل الضرائب.
- ويُسمح ببعض المرونة في تطبيق مبدأ القيد على أساس الاستحقاق في حالتين كما يلي:

- في حالة الإيرادات الضريبية المتقطعة عند المنبع—على سبيل المثال، ضريبة الدخل المتقطعة من الأجور وفق نظم خصم الضريبة من المنبع—ينبغي أن يعزو معدو الإحصاءات تلك الإيرادات إلى الفترة المحاسبية التي تم فيها اقتطاع الضريبة. وفي بعض الحالات، قد لا تغطي الضريبة المتقطعة الالتزام القائم على الممول كاملاً. وفي تلك الحالات، تقوم السلطات الضريبية بقيد الضريبة المتبقية عند ربط الالتزام الضريبي النهائي، ولكن ينبغي أن يعزو معدو إحصاءات مالية الحكومة تلك الضريبة إلى الفترة المحاسبية التي نشأ فيها الالتزام. وفي الحالة المقابلة، قد تكون الضريبة المتقطعة زائدة عن المبلغ المستحق ويمكن ردها. وكما ذكر أعلاه، ينبغي أن يقوم معدو الإحصاءات باقتطاع المبالغ المعادة من الضريبة المسددة والمرتبطة بفترة معينة من الضرائب المقيدة عن تلك الفترة.
- من المرجح ألا يكون الحدث الخاضع للضريبة معروفاً من حيث الضرائب الناشئة عن الأنشطة التي تتم في الاقتصاد "الموازي". وفي هذه الحالة، يكون وقت القيد هو وقت ربط الضريبة.

### استحقاق الفائدة

في العديد من الأدوات المالية، يكون مبلغ الفائدة المقيّد وفق النظام القائم على الأساس النقدي تقديراً معقولاً للمبلغ المستحق. ولكن كما ذكر أعلاه، قد يكون من الضروري إجراء عمليات الموازنة إذا كانت هناك متأخرات فائدة.

غير أنه بالنسبة لبعض البنود، يكون الفرق بين القيد على الأساس النقدي والقيد على أساس الاستحقاق كبيراً، ويصبح من الضروري دائماً إجراء موازنة في البيانات. فعلى سبيل المثال، لا تصبح الفائدة التي تستحق على السندات ذات القسائم الضمنية أو السندات ذات الخصم الكبير مستحقة الدفع إلا عند حلول أجل استحقاق السند. وفي تلك الحالات، من الضروري قيد الفائدة عند استحقاقها. وينبغي أن يقوم معدو الإحصاءات بوضع تقدير للفائدة المستحقة باستخدام سعر الخصم الأصلي للسند المعني الذي أثبت عند إصداره وتطبيق ذلك السعر على مقدار الخصوم القائم. وينبغي عندئذ قيد الفائدة المستحقة كفاصلة مستحقة القبض/فائدة مستحقة الدفع (مما يعتمد على ما إذا كانت المعاملة المعنية تتعلق بأصل مالي أو بخصوم)، وزيادة قيمة الأصول/الخصوم عن ذلك السند بنفس المبلغ. أما الدفع الفعلي للنقدية فلا يزال يتم عند حلول أجل استحقاق السند.

### هاء- موازنة البيانات للتقييم

تتبع فائدة النظام الوارد في *البيان* كأداة تحليلية إلى حد كبير من قدرته على الربط بين متغيرات اقتصادية عديدة عن طريق التعبير عنها بوحدة محاسبية واحدة. فيتم تقييم كل التدفقات والأرصدة بالقيمة النقدية **بقيمة تبادلها الجارية**، وهي المبلغ الذي تم به مبادلة السلع وغيرها من الأصول أو الخدمات أو العمالة أو توفير رأس المال مقابل نقود أو يمكن أن تتم مبادلتها مقابل النقود.

وتعرّف قيم المبادلة الجارية، أو **الأسعار السوقية**، للتدفقات والأرصدة بأنها مبالغ النقود التي يدفعها المشترون الراغبون في ذلك من أجل اقتناء شئ من البائعين الراغبين في ذلك؛ وتم عمليات المبادلة بين أطراف مستقلة وعلى أساس الاعتبارات التجارية وحدها. ومن ثم، فإن سعر السوق لا يقصد به إلا سعر مبادلة معينة واحدة وفق الشروط المنتهية المعنية. فيمكن أن تؤدي مبادلة ثانية لوحدة مطابقة، حتى في ظل ظروف تكاد تكون ماثلة، إلى سعر سوقي مختلف. ومن الواجب تمييز السعر السوقي المعرف بهذه الطريقة تمييزاً واضحاً عن السعر المعلن في السوق، أو السعر في الأسواق العالمية، أو السعر السائد، أو سعر السوق العادل، أو أي سعر يكون القصد من ورائه التعبير عن الطابع العام لأسعار فئة من المبادلات التي يفترض فيها أنها متطابقة ولا يقصد به التعبير عن السعر الذي يطبق فعلاً على مبادلة معينة. وفضلاً على ذلك، ينبغي ألا يفهم سعر السوق على أنه معادل للسعر الذي يسود في سوق تقوم على المنافسة الحاصلة. فالمعاملة السوقية يمكن أن تتم في هيكل سوق يسوده الاحتكار أو احتكار المشتريين أو أي هيكل آخر. بل قد تكون السوق من الضيق بدرجة تتألف عندها من معاملة واحدة من نوعها بين طرفين مستقلين.

وبوجه عام، **يمكن قيد التدفقات المعبر عنها تعبيراً تقديراً عند حلولها بجمعها الفعلية**، لأنه يفترض أن تلك القيمة هي القيمة السوقية الجارية. وقد تنشأ استثناءات، كأن يكون ذلك عندما تتبع الحكومة أصلاً بسعر أدنى بوضوح من قيمته السوقية أو تشتري أصلاً بئس أعلى بوضوح من قيمته السوقية (راجع القسم المتعلق بالتجزئة أعلاه). وفي تلك الحالات، يجب أن يضع معدو الإحصاءات تقديراً للقيمة السوقية الحقيقية وأن يحتسبوا المبلغ المتبقي كتحويل.

ولا تستخدم الحسابات الحكومية دائماً القيم السوقية الجارية لتقيد المعاملات غير النقدية أو أرصدة الأصول والخصوم. فعلى سبيل المثال، قد تقيد الميزانية العمومية للحكومة الأصول المالية بالتكلفة التاريخية، وعندئذ يجب على معدّي الإحصاءات تغيير قيمة التكلفة التاريخية إلى القيمة السوقية. ونتيجة لذلك، ليس من الضروري أن يأتي كل التغيير في قيمة الأصل المعني بين الميزانيتين العموميتين من المعاملات. فإذا كان قدر من موازنة، أو كلها، يعكس تغيراً حدث في القيمة السوقية للأصل المعني في الفترة المحاسبية الجارية، فإن ذلك الجزء ينبغي قيده كمكاسب أو خسائر حيازة (إعادة تقييم) وإدراجه في بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى.

وفي الأوضاع المتألية، ينبغي أن يستمد معدو الإحصاءات تقديرات القيمة السوقية من الأسواق التي يتم فيها تداول نفس البنود أو بنود مشابهة جدا في الوقت الراهن بأعداد كافية وفي ظروف مماثلة. ويتطلب اختيار الأسواق المرجعية الملائمة أن يولي معدو الإحصاءات الاهتمام إلى عوامل مثل الفروق بين أسواق الجملة وأسواق التجزئة والاختلافات الإقليمية. وعلى وجه الخصوص، يمكن لمعدو الإحصاءات في العادة أن يضعوا تقييما للمعاملات غير النقدية (كالمقايضة مثلا) في السلع بالسعر السوقي للسلع المماثلة. وبالمثل، تتوافر قيم السوق الجارية للأرصدة بالنسبة للأصول والخصوم المتداولة في الأسواق النشطة—وأكثرها شيوعا بعض الأصول المالية وما يناظرها من خصوم. ويمكن لمعدو الإحصاءات أن يضعوا تقييما لأرصدة الأصول الثابتة القائمة باستخدام السعر السوقي للسلع الجديدة المماثلة، شريطة أن يراعى الاستهلاك المتراكم لرأس المال الثابت وأي تغيرات أخرى حدثت منذ تم إنتاج الأصل المعني.

وإذا رأى معد الإحصاءات أنه لا توجد هناك سوق ملائمة يستطيع أن يستمد منها قيمة بند معين من بنود التدفقات أو الأرصدة غير النقدية، فعندئذ يكون أفضل بديل متاح هو إمكان اشتقاق تقييم ذلك البند من الأسعار المثبتة في الأسواق المرتبطة بدرجة أقل، وإجراء مواءمة في البيانات في ضوء التغيرات في النوعية. وفي النهاية، ليس في مقدور معدو الإحصاءات تقييم بعض السلع والخدمات إلا بالمبلغ الذي يمثل تكلفة إنتاج تلك السلع أو الخدمات في الوقت الراهن.

وفي بعض الأحيان يصبح من الضروري أن يضع معد الإحصاءات تقييما لأرصدة الأصول حسب قيمة اقتنائها الجارية المخفضة المقدرة. وينطوي ذلك على إعادة تقييم التكلفة التاريخية (أو تكلفة الاقتناء) للبند المعني، معدلة في ضوء جميع التغيرات التي حدثت في ذلك البند منذ شرائه أو إنتاجه (مثل الاستهلاك المتراكم لرأس المال الثابت أو النضوب الجزئي أو الاستنفاد أو التدهور أو التقادم غير المتوقع أو الخسائر الاستثنائية أو غير ذلك من الأحداث غير المتحسب لها).

ويمكن قيد الأصول حسب القيمة الحاضرة المخصومة للعائدات المستقبلية المتوقعة. وتعتبر هذه الطريقة مفيدة جدا في حالة عدد من الأصول المالية، والأصول الطبيعية، والأصول غير المنظورة.

وينبغي أن يقوم معدو الإحصاءات بتحويل التدفقات والأرصدة المقومة بالعملة الأجنبية إلى قيمة بالعملة الوطنية بسعر الصرف السائد وقت حدوث التدفق أو سعر الصرف الذي تنطبق عليه الميزانية العمومية. وينبغي أن يستخدموا النقطة الوسطى بين سعري الشراء والبيع. وتتطلب العديد من الأحداث الاقتصادية، كالشراء بالائتمان وسداد الخصوم الائتمانية لاحقا، قيد معاملتين بنفس القيمة بوحدة العملة الأجنبية. فيقوم معد الإحصاءات بتحويل كل معاملة إلى العملة الوطنية بسعر الصرف السائد وقت إجراء المعاملة. ويندرج أي فرق بين قيم المعاملتين بالعملة الوطنية ضمن مكاسب أو خسائر الحيازة (عن الخصوم المعنية في المثال الوارد أعلاه).

عند عدم استخدام القيم الملائمة في البيانات المصدرية، يجب تقدير قيمها السوقية، وإجراء تعديلات التقييم من أجل قيدها بالقيم اللازمة.

## واو- مواءمة البيانات لترصيد/إجمال التدفقات والأرصدة

يطلق على فئات البيانات التي تظهر فيها كل البنود الأساسية بجمعها الكاملة مصطلح **التقيد الإجمالي**. أما **الترصيد** فهو موازنة بند مقابل بند آخر. ويفضل دائما استخدام التقيد الإجمالي عند إعداد الإحصاءات الواردة في *الليليل*، إلا في الحالات التي يكون فيها الترصيد ضمينا في الفئة المعنية أو في حالة بعض معاملات الحساب المالي. أما التغير في المخزونات فهو مثال يكون فيه إعداد البيانات على أساس صاف أمرا ضمينا من أجل تحاشي إدراج قيد منفصل لجميع الإضافات إلى المخزون وجميع المسحوبات منه.

ورغم أن الإحصاءات يتم بوجه عام إعدادها وعرضها على أساس إجمالي في النظام الوارد في *الليليل*، فإن هناك عدة حالات قائمة قد يكون فيها الترصيد هو الشكل المفضل لعرض الإحصاءات. ويحسب عرض البيانات كل البنود الموازنة عن طريق ترصيد فئة من المعاملات ضد فئة أخرى أو فئة من الأصول ضد ما يناظرها من خصوم. وفي نفس السياق، يمثل إجمالي رصيد التشغيل ترصيذا للمصروفات (مستبعدا منها استهلاك رأس المال الثابت) مقابل الإيرادات،<sup>20</sup> ويحسب هذا النظام صافي الإقراض/الإقتراض عن طريق ترصيد المعاملات في الأصول غير المالية مقابل رصيد التشغيل (أو على أساس الفرق بين المعاملات في الأصول المالية والمعاملات في الخصوم). أما في الميزانيات العمومية فتتم موازنة مجموع الأصول مقابل مجموع الخصوم من أجل الوصول إلى القيمة الصافية.

ويستخدم النظام الوارد في *الدليل* مصطلح "صاف" بطريقتين كما يلي: الأول هو استخدام دقيق معين يتمثل في التمييز بين صافي البنود الموازنة وإجمالي البنود الموازنة، كصافي رصيد التشغيل (*الدليل*) حيث الفرق بين المقياس الإجمالي والمقياس الصافي هو طرح استهلاك رأس المال الثابت. أما الاستخدام الآخر لكلمة "صاف" فيشير إلى الزيادة أو الانخفاض ضمن الفئة ذاتها (مثلاً، صافي اقتناء الأصول المالية).

وعند قيد بنود في البيانات المصدرية على أساس صاف في موضع يتطلب فيه النظام الوارد في *الدليل* قيدها على أساس إجمالي (مثل الربح/الخسارة في بيع أصل ما)، فإن من الضروري أن يقوم معدو الإحصاءات بإجمال تلك البنود من أجل قيد إجمالي الأرصدة أو التدفقات. وفي الحالة المقابلة، إذا كانت البيانات المصدرية تبين البنود على أساس إجمالي بينما يتطلب النظام الوارد في *الدليل* قيدها على أساس صاف (على أساس إجمالي ضرائب الدخل مستحقة الدفع، مع بيان المبالغ المعادة من ضريبة الدخل المسددة بالزيادة كصرفات)، فإنه يجب على معدّي الإحصاءات ترصيد البنود من أجل قيد صافي الأرصدة أو التدفقات وفق النظام الوارد في *الدليل*. ذلك أن *الدليل* (على عكس دليل عام 1986) يقيّد مبيعات السلع والخدمات على أساس إجمالي مستمداً إياها من بيانات المصروفات المستخدمة في إنتاجها. أما التدفقات الاقتصادية الأخرى (مكاسب وخسائر الحيازة والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم) في أصل معين أو خصوم معينة فتعرض على أساس صاف. فعلى سبيل المثال، تتم موازنة مكاسب الحيازة مقابل خسائر الحيازة في فئة معينة من الأصول أو الخصوم.

وفضلاً على ذلك، ينبغي أن تعرض الإحصاءات بيانات المعاملات صافية من المبالغ المعادة المسددة بالزيادة أو غيرها من عمليات الموازنة التي تتم بهدف التصحيح وذلك وفق النظام الوارد في *الدليل*. وينبغي قيد الضرائب صافية من المبالغ المعادة من الضريبة المسددة بالزيادة. ومن ثم عندما يكون أمام معدّي الإحصاءات إجمالي ضريبة الدخل مستحقة الدفع في البيانات المصدرية، فإن من الضروري أن يقوموا بترصيد ذلك البند بأن يطرحوا المبالغ المعادة من الضريبة المسددة بالزيادة من الفئة الضريبية المعنية. وينبغي أن تعرض معدو الإحصاءات فئات المصروفات صافية من التدفقات الداخلة من نفس المصروفات والناشئة عن معاملات خاطئة أو غير مصرح بها. ولذلك، ينبغي أن يطرح معد البيانات من فئة المصروفات 22 استخدام سلع وخدمات المبلغ المعاد من الضريبة المسددة بالزيادة من الموزّد المعني عن مدفوعات تمت خطأً مقابل خدمة.

وهناك مثال آخر ينشأ حينما تقيد البيانات المصدرية القيمة الدفترية لأصول الوحدة الحكومية المعنية كصرف في الأصول وتقيّد ما يتحقق من ربح أو خسارة في بيع الأصول كإيرادات. فينبغي وفق النظام الوارد في *الدليل* أن يقوم معدو الإحصاءات بقيد القيمة السوقية للأصول في حالة التخلص من تلك الأصول، وينبغي لهم أن يبينوا الربح أو الخسارة كمكاسب أو خسائر حيازة عن ذلك الأصل. ومن ثم فإنهم يحتاجون إلى إجراء عمليات موازنة تختص بالإجمال من أجل الاستعاضة عن قيمة التصرف المقيدة بقيمة البيع الفعلية وقيد ما يتحقق من ربح أو خسارة ضمن التدفقات الاقتصادية الأخرى (إعادة التقييم) وليس كإيرادات.<sup>21</sup>

وبالمثل، إذا كانت البيانات المصدرية تقيد عمليات المنشآت السوقية الحكومية على أساس صاف (أي على أساس صافي الفائض/العجز لدى تلك المنشآت)، فإن معدّي الإحصاءات يحتاجون إلى إجراء عمليات موازنة تختص بالإجمال من أجل الاستعاضة عن صافي التدفق المقيد بإجمالي التدفقات التي تستند إليها تلك العمليات (أي إيرادات المنشأة السوقية المعنية ومصروفاتها ومعاملاتها في الأصول غير المالية).

### زاي- موازنة البيانات في ضوء جوانب عدم الاتساق بين معدلات الدورية

ينبغي أن يجري معدو الإحصاءات مطابقة للإحصاءات الشهرية والربع سنوية مع الإحصاءات السنوية عندما تصبح البيانات المصدرية السنوية متوافرة. أي أنه ينبغي أن يراجع معدو الإحصاءات مجموع إحصاءات الاثني عشر شهراً أو الأربعة أرباع عام التي تناظر السنة المالية مقارنة بإحصاءات السنة المالية. وينبغي أن يضعوا إجراءات من أجل موازنة أو تعديل الإحصاءات حيثما تحدث تفاوتات بين الإحصاءات الشهرية أو الربع سنوية من جهة والإحصاءات السنوية من جهة أخرى. وعند تعديل الإحصاءات الشهرية أو الربع سنوية، ينبغي لهم أن يعيدوا حساب صيغ الإحصاءات المعدلة موسمياً والصيغ المماثلة للاتجاه العام وتعديل تلك الصيغ. ومن المهم عزو عمليات الموازنة إلى الفترة دون السنوية الصحيحة.

وهناك نوع آخر من موازنة البيانات في ضوء جوانب عدم الاتساق بين المعدلات الدورية يرتبط بحالة نشوء فرق في الفترات المحاسبية التي تغطيها مصادر البيانات المعنية. وينبغي في تلك الحالات أن يقوم معدو البيانات بموازنة البيانات المصدرية التي تغطي فترات محاسبية مختلفة من أجل تقدير البيانات الخاصة بالفترة المحاسبية المطلوبة. فعلى سبيل المثال، قد تغطي بيانات حسابات ميزانية الحكومة المركزية السنة المالية التي تبدأ في أول إبريل وتنتهي في آخر مارس، بينما تغطي بيانات الحكومات المحلية الفترة من أول أكتوبر إلى آخر سبتمبر. ويجب على معدّي الإحصاءات موازنة بيانات الحكومات المحلية (أي السنة المالية التي تبدأ في أول أكتوبر وتنتهي في آخر سبتمبر) حسب السنة المالية التي تبدأ في أول إبريل وتنتهي في 31 مارس. وفي غياب بيانات ذات تواتر أعلى، يمكن لمعدّي الإحصاءات أن يحققوا ذلك، مثلاً، عن طريق أخذ بيانات

النصف الثاني من السنة المالية الأولى وبيانات النصف الأول من السنة المالية التالية الخاصة بالحكومات المحلية وجمعها مع الحصول على بيانات الحكومات المحلية عن سنة مالية تبدأ في أول إبريل.

### حاء- عمليات الموازنة الخاصة بالتصنيف

الأرجح أن تكون إعادة تصنيف البيانات المصدرية وفقاً للقائمة الواردة في *الدليل* هي الجزء الغالب في عملية إعداد الإحصاءات الواردة في *الدليل*. وقد لا تصنف البيانات المصدرية البنود بنفس الطريقة التي يصنفها بها النظام الوارد في *الدليل*. وفي تلك الحالات، يحتاج معدو الإحصاءات إلى إجراء عمليات الموازنة الخاصة بالتصنيف (أو عمليات إعادة تصنيف) من أجل نقل البنود المعنية من تصنيف إلى آخر. فعلى سبيل المثال، قد تسير بعض الحسابات الحكومية وفق المفاهيم المطبقة في *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986*، وتصنف الإقراض لأغراض السياسات (أي الإقراض ناقصاً مدفوعات السداد) ضمن المصروفات.<sup>22</sup> وفي تلك الحالة، يحتاج معد الإحصاءات إلى إجراء موازنة خاصة بالتصنيف تنقل بيانات الإقراض لأغراض السياسات من المصروفات إلى التحويل. وبالمثل، قد تصنف السجلات المصدرية ربح أصل ما كإيرادات، بينما يعتبره النظام الوارد في *الدليل* مكسب حيازة ويدرجه ضمن التدفقات الاقتصادية الأخرى. وفي تلك الحالة، يقوم معد الإحصاءات بموازنة خاصة بالتصنيف من أجل نقل بيانات مكاسب الحيازة من الإيرادات إلى التدفقات الاقتصادية الأخرى. ومع ذلك، وفي بعض البلدان تدرج الحسابات الحكومية المتحصلات المتحققة من الاقتراض كإيرادات وسداد الاقتراض (المبلغ الأصلي) ككفقات. وينبغي أن يقوم معد الإحصاءات بإعادة تصنيف هذه المعاملات كمعاملات مرتبطة بالخصوم المعنية.

### جداول الوصل

لضمان عملية تصنيف متسقة ومنهجية، ينبغي أن يستخدم معدو الإحصاءات **جداول الوصل** (أو مفاتيح التصنيف) من أجل ربط أكواد تصنيف (و/أو فئات) مصادر البيانات بأكواد التصنيف (و/أو الفئات) الملائمة لها في *الدليل*. وينبغي أن يقوموا بإعداد جداول الوصل على المستوى التفصيلي للتصنيف (مثلاً، الميزانية)، ويفضل ربطها مباشرة بقائمة حسابات المصدر المعني. ونتيجة لذلك، سوف تعالج جداول الوصل كل عمليات الموازنة الخاصة بالتصنيف التي يراها معدو الإحصاءات ضرورية بالنسبة للبيانات المصدرية.

وعند وضع جداول الوصل، ينبغي أن يحدد معدو الإحصاءات المعاملات ومراكز الأرصدة الكبيرة كما يلي: (1) فيما بين الوحدات/الكيانات التي تشكل قطاعاً فرعياً معيناً تابعاً لقطاع الحكومة العامة (مثلاً، ضمن حسابات ميزانية الحكومة المركزية)، (2) فيما بين مختلف القطاعات الفرعية لقطاع الحكومة العامة (مثلاً، بين حسابات ميزانية الحكومة المركزية والحكومات المحلية المدرجة في الميزانية). وهذه المعلومات ضرورية لتوحيد البيانات داخل مستوى الحكومة الواحد وفيما بين مستويات الحكومة—وهي آخر خطوة في عملية إعداد الإحصاءات الواردة في *الدليل* (راجع القسم الخامس أدناه).

ويوضح الجدول "1" مثلاً لجدول وصل جزئي لمعاملات الإيرادات. وينبغي أن يقوم معدو الإحصاءات بإعداد جدول مماثل لكل من المصروفات، والمعاملات في الأصول والخصوم، والميزانية العمومية، والتدفقات الاقتصادية الأخرى (إذا كانت متوفرة).

الجدول 1: جدول الوصل المتعلق بالتصنيف التفصيلي للإيرادات

التعليقات/المصدر	الواصف في <i>الدليل</i>	كود التصنيف في <i>الدليل</i>	الواصف التطري	كود التصنيف التطري/في الميزانية
	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية: مستحقة الدفع من الأفراد	1111	الضريبة على الدخل الفردي	00210
	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية: مستحقة الدفع من الشركات وغيرها من المشروعات	1112	الضريبة على دخل الشركات	00220
	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية: غير موزعة.	1113	الضرائب الأخرى على الدخل	00230
	الضرائب على السلع والخدمات: الضرائب العامة على السلع	11412	الضريبة على المبيعات	00240

	والخدمات: ضريبة المبيعات			
00250	الضريبة على الأراضي	1131	الضرائب على الممتلكات: الضرائب المتكررة على الممتلكات العقارية	
00260	الرخ من بيع الأصول	**4	لا يصنف كإيرادات في <i>البليل</i> . يصنف ككاسب حيازة (الفئة **4 في إحصاءات مالية الحكومة) حيث ** تعتمد على نوع الأصل.	
00270	رسوم المكوس	1142	الضرائب على السلع والخدمات: المكوس	
00300	دخل الفائدة	1411	الإيرادات الأخرى: دخل الملكية: الفائدة [إحصاءات مالية الحكومة]	
00301	بنك ABC	*14111	دخل الفائدة من القطاع الخاص	
00302	صندوق الضمان الاجتماعي	*14112	دخل الفائدة من صندوق الضمان الاجتماعي	يلغى حذفه عند توحيد بيانات حسابات ميزانية الحكومة المركزية وصندوق الضمان الاجتماعي
00400	منح المشاريع الأجنبية المتلقاة من أجل بناء المدارس	1312	المنح من الحكومات الأجنبية: رأسمالية	
...	...	...	...	
...	...	...	...	

\* لا توجد فئة تحمل الكود 14111 أو الكود 14112 في نظام التصنيف الوارد في *البليل*. وهذا مثال على كيفية إمكان توسيع نظام التصنيف من أجل جمع المزيد من التفاصيل (وعرضها).

### خامسا- إعداد الإحصاءات الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001

#### ألف- مقدمة

بعد استكمال التجهيزات من أجل إعداد الإحصاءات الواردة في *البليل* (أي بعد تحديد كل عمليات الموازنة التي يجب إجراؤها على البيانات المصدرية)، يمكن الشروع في الإعداد الفعلي للإحصاءات الواردة في *البليل* لكل واحد من القطاعات الفرعية لقطاع الحكومة العامة. وعندما يستكمل معدو الإحصاءات إعداد الإحصاءات الواردة في *البليل* عن كل واحد من القطاعات الفرعية لقطاع الحكومة العامة، يقومون بتجميع تلك الإحصاءات.

وتتألف المرحلة الرابعة من عملية إعداد الإحصاءات الواردة في *البليل*، على وجه التحديد كما سلف ذكره، من جزئين مميزين على النحو التالي: (1) تصنيف واشتقاق الإحصاءات الواردة في *البليل*، (2) توحيد الإحصاءات المعدة وفق *البليل*. ويطبق معدو الإحصاءات في الجزء الأول من المرحلة الرابعة عمليات الموازنة التي تم تحديدها عن طريق التحليل في المرحلة الثالثة **تطبيقا متسقا** على البيانات المصدرية. وينجز معدو الإحصاءات هذه المهمة عن طريق تطبيق **جداول الوصل وجداول الاشتقاق** على البيانات المصدرية عن الفترة المعنية. وتساعد جداول الوصل معدي الإحصاءات على تصنيف البيانات المصدرية التفصيلية حسب الفئات التفصيلية الواردة في *البليل*، وذلك عن كل وحدة أو كيان تابع للحكومة. أما جداول الاشتقاق فهي تساعد معدي الإحصاءات على إعداد الإحصاءات بطريقة منهجية، وتوفر سجلا واضحا لعملية إعداد الإحصاءات، وتيسر تحقيق الاتساق عند إعداد الإحصاءات الواردة في *البليل* مستقبلا.<sup>23</sup>

ومتى قام معدو الإحصاءات بمواءمة البيانات المأخوذة من كل مصدر وفق المنهجية الواردة في *البليل*، فإنه من الضروري أن **يضموا النتائج عن طريق التجميع البسيط** من أجل توفير "مقياس" أول للإحصاءات لكل وحدة مؤسسية وفقا للنظام الوارد في *البليل*. فيبدؤون بالتجميع من أجل إنتاج إحصاءات حسابات ميزانية الحكومة المركزية، وحسابات الحكومة المركزية خارج الميزانية، وصناديق الضمان الاجتماعي، وحكومات الولايات، والحكومات المحلية، وذلك حسبما ينطبق. وعند هذه النقطة الزمنية، يحددون كل مراكز التدفقات والأرصدة داخل القطاع الواحد فيما بين الوحدات/الكيانات التي يجري ضم بياناتها بغرض حذفها في عملية التوحيد داخل مستوى الحكومة الواحد (راجع القسم السادس). وبعد ذلك، يقومون بتجميع الإحصاءات (الموحدة) لكل وحدة من هذه الوحدات من أجل إنتاج الإحصاءات (غير الموحدة) لقطاعي الحكومة المركزية

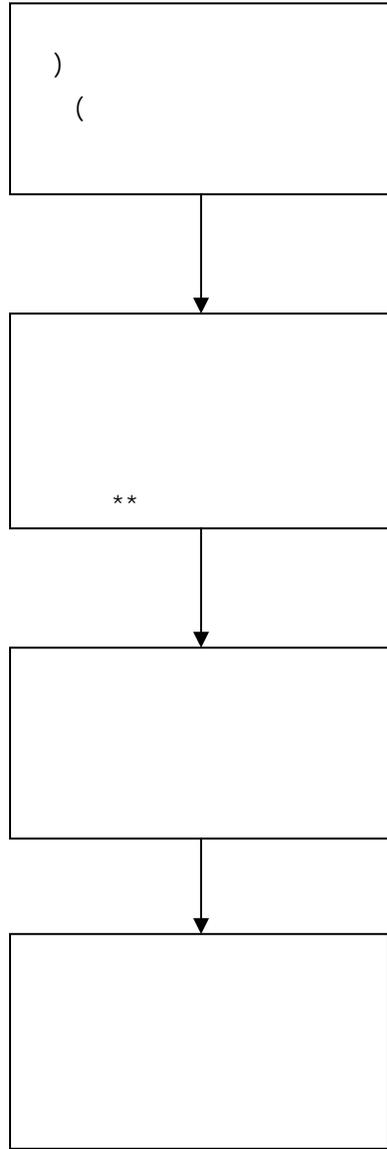
والحكومة العامة، على التوالي. وأخيرا، يقومون بتحديد وحذف كل مراكز التدفقات والأرصدة بين مستويات الحكومة فيما بين الوحدات (التطاعات الفرعية) التي يجري ضم بياناتها في عملية التوحيد (راجع القسم السادس) — وهي آخر مهمة في عملية إعداد الإحصاءات الواردة في الدليل.

ويوضح الشكل البياني "2" الخطوات التي ينبغي أن يتبعها معدو الإحصاءات عند تصنيف واشتقاق الإحصاءات الواردة في الدليل. وقد يختلف الترتيب الذي يتبعونه في إتمام تلك الخطوات من بلد إلى آخر، مما يعتمد على ظروف كل بلد على حدة (بما في ذلك أفضليات معد الإحصاءات)، ولكن يجب تطبيق كل خطوة محددة في ذلك الشكل البياني. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي معدو الإحصاءات التصنيف التفصيلي قبل أو بعد الاشتقاق على مستوى التجميع الأعلى للإحصاءات الواردة في الدليل. وفضلا على ذلك، في مقدورهم إعداد جداول الاشتقاق على مستوى التجميع الأعلى بعد إتمام الاشتقاق والتصنيف التفصيليين للإحصاءات الواردة في الدليل، وليس قبل إتمامهم. وفي تلك الحالة، سوف تؤدي جداول الاشتقاق على مستوى التجميع الأعلى دور مطابقة الحملات المعدة وفق الدليل مع الحملات الواردة في مصادر البيانات الوطنية. وبدلا من ذلك، يمكن أن يؤدي إدخال الأساليب الآلية إلى تمكين البلد المعني من الاضطلاع بخطوات التصنيف والاشتقاق في نفس الوقت.

وتوخيا للتبسيط، تناقش هذه المذكرة عملية الاشتقاق كاملة قبل الانتقال إلى مناقشة التصنيف التفصيلي للبيانات.

2001

:2



\*\*

باء- الاشتقاق

ينطوي الاشتقاق على التطبيق المنهجي لعمليات الموازنة المحددة في المرحلة الثالثة من عملية إعداد الإحصاءات الواردة في *الدليل على البيانات المصدرية*. ويتحقق ذلك عن طريق استخدام جداول الاشتقاق من أجل إنتاج مجملات الأرصدة والتدفقات، وكذلك تفاصيل تلك الأرصدة والتدفقات، بما يتوافق مع المنهجية الواردة في *الدليل*.

عملية الاشتقاق:

- تسمح بإجراء تعديلات في البيانات المصدرية من أجل اشتقاق المجملات الواردة في *الدليل بطريقة منهجية* تحافظ على الاتساق الداخلي.
  - توفر رابطة مباشرة بين البيانات المصدرية والإحصاءات المعدة وفق *الدليل*.
  - توفر سجلاً يكون في مقدور معدي الإحصاءات استخدامه كإرشاد (أو "خارطة طريق") من أجل إعداد الإحصاءات في الفترات اللاحقة.
- ولذلك، يصبح الغرض من جدول الاشتقاق كما يلي:
- مسك سجل لعملية إعداد الإحصاءات وفق *الدليل*،
  - ضمان الاتساق في إجراءات إعداد الإحصاءات من فترة إلى أخرى.

وهناك نوعان من جداول الاشتقاق التي تستخدم في عملية إعداد الإحصاءات الواردة في *الدليل*، وهما كما يلي: نوع يستخدم في اشتقاق المجملات الأساسية الواردة في *الدليل*—وهو جداول الاشتقاق على مستوى التجميع الأعلى للمجملات الأساسية الواردة في *الدليل*. أما النوع الثاني—وهو جداول الاشتقاق التفصيلية—فهو يستخدم من أجل اشتقاق الإحصاءات التفصيلية الواردة في *الكشوف والجداول الواردة في الدليل*. ويتم في الحالة الأولى إعداد جداول الاشتقاق على مستوى التجميع الأعلى للمجملات الأساسية وفق النظام الوارد في *الدليل*. فعلى سبيل المثال، فيما يخص بيان عمليات الحكومة، يشتق ذلك الجدول البنود التي تتمثل في *I الإيرادات*، و *2 المصروفات*، و *31 صافي اقتناء الأصول غير المالية*، و *32 صافي اقتناء الأصول المالية*، و *33 صافي تحمل الخصوم*.<sup>24</sup> وبعد ذلك، يستخدم معدو الإحصاءات هذه المجملات من أجل ضمان تطبيق عمليات الموازنة بشكل متنسق وتطبيقها كجامع ضابطة عند إعداد إحصاءات أكثر تفصيلاً وفق *الدليل*. أما في الحالة الثانية، فإن جداول الاشتقاق تستخدم من أجل اشتقاق الإحصاءات التفصيلية الخاصة بالمعاملات الواردة في *الدليل* (وهي الإيرادات، والمصروفات، والمعاملات في الأصول والخصوم)، والتدفقات الاقتصادية الأخرى (مكاسب الحياة والتغيرات الأخرى في حجم الخصوم)، والأرصدة (الأصول غير المالية، والأصول المالية، والخصوم). وينبغي أن يؤدي ذلك إلى إنتاج فئة بيانات متسقة مع المجملات الأساسية المشتقة عند إعداد جداول الاشتقاق على مستوى التجميع الأعلى. وتستخدم هذه البيانات التفصيلية من أجل استكمال *الكشوف والجداول المعتادة* التي تعد وفق *الدليل* والمبينة في القسم الأول-ألف من هذه المذكرة.

وتختلف جداول الاشتقاق من بلد إلى آخر حسب صيغة البيانات المصدرية ودرجة التفصيل المتوافرة في تلك البيانات. غير أن المبدأ العام يظل صحيحاً، وهو تطبيق عمليات الموازنة التي يتم تحديدها في مرحلة التجهيز، وذلك بشكل متنسق، على البيانات المصدرية من أجل اشتقاق الإحصاءات الواردة في *الدليل* (التفاصيل، والمجملات، والموازن).

وتمتد دور معدي الإحصاءات أن يقوموا بتركيب جدول الاشتقاق وفق صيغة المصنوفة عن فترة واحدة، أو وفق صيغة السلاسل الزمنية إذا كان جدول الاشتقاق يغطي عدداً من الفترات. وبوجه عام، تعتبر صيغة السلاسل الزمنية أكثر فائدة.

### الاشتقاق على مستوى التجميع الأعلى للمجملات الأساسية الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001

في هذه الخطوة—التي عادة ما تكون الخطوة الأولى في إعداد الإحصاءات الواردة في *الدليل*—ينبغي أن يقوم معدو الإحصاءات باشتقاق المجملات الأساسية الواردة في *الدليل* على مستوى التجميع الأعلى باستخدام جداول الاشتقاق على مستوى التجميع الأعلى، موضحين مقدار ومصدر كل البيانات وعمليات الموازنة. وينبغي أن تغطي عملية إعداد الإحصاءات عن طريق حسابات كل جزء من أجزاء الحكومة، مما يجعل عمليات الموازنة ضرورية لضمان سلامة التغطية، وأساس القيد، ووقت القيد، وإجراء

التزويد أو الإجمال الملائم، والتصنيف، مع الحفاظ في ذات الوقت على الاتساق داخل الحسابات المعنية. وينبغي إجراء الاشتقاق على مستوى التجميع الأعلى للمجملات الأساسية الواردة في الدليل فيما يخص بيان عمليات الحكومة وبيان مصادر واستخدامات النقد، والميزانية العمومية.

ويرد في الجدول ألف 1 في الملحق الثاني توضيح لعملية إعداد جدول الاشتقاق على مستوى التجميع الأعلى فيما يخص المعاملات المقيدة على أساس الاستحقاق في حساب الخزانة الرئيسي لحسابات ميزانية حكومة المركزية. ويتم في هذه العملية اشتقاق المجلات الواردة في الدليل فيما يخص بيان عمليات الحكومة (I الإيرادات، و2 المصروفات، و31 صافي اقتناء الأصول غير المالية، و32 صافي اقتناء الأصول المالية، و33 صافي تحمل الخصوم). وتوفر هذه العملية أيضا مراجعة التحقق من الاتساق باستخدام المتطابقة التالية الواردة في الدليل:

**الإيرادات ناقصا المصروفات ناقصا صافي اقتناء الأصول غير المالية ناقصا صافي اقتناء الأصول المالية زائدا صافي تحمل الخصوم يساوي صفرا.**

فإذا أسفرت هذه المراجعة عن قيمة تختلف عن الصفر، فإن ذلك يعني إما وجود عدم اتساق في البيانات المصدرية الأساسية أو أن هناك خطأ شاب تطبيق عمليات الموازنة، أو كلاهما. ومن المهم أن يحدد معدو الإحصاءات أي جوانب عدم اتساق تنشأ، وأن يجربوا تصحيحا في ضوءها. فعلى سبيل المثال، قد يكون معدو البيانات المصدرية الخاصة بالمعاملات في الأصول المالية قد حصلوا على تلك البيانات على أساس الفرق بين مركزين في الأرصدة. وعلى غرار هذا، قد تحتوي البيانات، ليس فقط على بيانات المعاملات وإنما أيضا على بيانات عن التدفقات الاقتصادية الأخرى (كالتغيرات في سعر الصرف أو التغيرات الأخرى في الأسعار) يكون من الضروري حذفها.

وينبغي أن يلاحظ معدو البيانات أن بعض عمليات الموازنة في بيانات الإيرادات والمصروفات تتطلب أيضا إجراء موازنة في بيانات المعاملات في الأصول والخصوم. ونتيجة لذلك، قد يحتاج معدو الإحصاءات أيضا إلى موازنة بيانات قيم الأرصدة المقيدة في الميزانية العمومية. فعلى سبيل المثال، تنطوي عمليات الموازنة الخاصة بالتوقيت والمتعلقة بالضرائب المستحقة على موازنة مقابلة في بيانات الحسابات مستحقة القبض، ينبغي أيضا التعبير عنها في مركز الميزانية العمومية. وبالمثل، قد تنطوي موازنة البيانات المتعلقة بتحصيل الضرائب الذي تضطلع به جهة ما بوصفها وكيلًا على إجراء موازنة في بيانات الحسابات مستحقة الدفع.

وقد يجد معدو الإحصاءات أن جدول الاشتقاق على مستوى التجميع الأعلى للمجملات المعدة وفق الدليل يمثل أداة مفيدة يستخدمونها كي يشرحوا لمستخدمي البيانات العلاقة بين البيانات المصدرية والإحصاءات المنشورة.

### اشتقاق الإحصاءات التفصيلية الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001

متى قام معدو الإحصاءات بإعادة تصنيف البيانات المصدرية حسب القائمة الواردة في الدليل (راجع القسم خامس-أدناه)، سيحتاجون أيضا إلى أن يطبقوا على المستوى الأكثر تفصيلا ما يستخدمونه من عمليات الموازنة على مستوى التجميع الأعلى. وينبغي أن يستخدموا المجلات الواردة في الدليل على مستوى التجميع الأعلى من أجل التأكد من أنهم طبقوا عمليات الموازنة بشكل متنسق على المستوى التفصيلي.

ويرد في الملحق الثاني (الجدول من ألف 4 إلى ألف 7) توضيح لعملية إعداد الإحصاءات التفصيلية الواردة في الدليل في سياق بيان عمليات الحكومة، وبيان مصادر واستخدامات النقد، والميزانية العمومية، وبيان الأرصدة والتدفقات المتكامل (من أجل اشتقاق البيانات اللازمة لإعداد بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى). ويشتمل ذلك التوضيح الإحصاءات المعدة وفق الدليل فيما يخص تلك الكشوف من حساب الخزانة الرئيسي لحسابات ميزانية الحكومة المركزية. وهو يعرض البيانات عند مستوى جيد من التجميع من أجل الحفاظ على بساطة العرض. غير أنه ينبغي عملا أن يطبق معدو الإحصاءات عمليات الموازنة عند (أنسب) مستوى تفصيلي من مستويات التصنيف. وينبغي أن يقوموا بإعداد جداول اشتقاق مماثلة عن كل وحدة حكومية وتجهيز مصادر بياناتهم اللازمة لإعداد الإحصاءات الواردة في الدليل.

**جيم - تصنيف البيانات المصدرية وفق القائمة الواردة  
في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001**

كما سلف ذكره، الأرجح أن تكون إعادة تصنيف البيانات المصدرية وفقا للقائمة الواردة في *الدليل* هي الجزء الغالب في عملية إعداد الإحصاءات الواردة في *الدليل*. وفي مرحلة التجهيز، وضع معدو الإحصاءات جداول الوصل (أو مفاتيح التصنيف). وترتبط هذه الجداول أكواد تصنيف (و/أو فئات) مصادر البيانات بأكواد التصنيف (و/أو الفئات) الملائمة لها في *الدليل*.

ويرد في الملحق الثاني توضيح للبيانات المصدرية الخاصة بحساب الخزانة الرئيسي لحسابات ميزانية الحكومة المركزية والوصل بين تصنيف البيانات المصدرية والقائمة الواردة في *الدليل*. ويوفر الجدول ألف 2 البيانات المصدرية الخاصة بالمعاملات، بينما يوفر الجدول ألف 3 بيانات الأرصدة في الميزانية العمومية. ويعرض هذا الملحق جداول الوصل عند مستوى جيد من التجميع حفاظا على بساطة العرض. غير أنه عملا، ينبغي أن يقوم معدو الإحصاءات بإعداد جداول الوصل عند (أنسب) مستوى تفصيلي من مستويات التصنيف.

وتم بعد ذلك **تطبيق** جداول الوصل على البيانات المصدرية الخاصة بالفترة المعنية من أجل إعادة التصنيف حسب البنود التفصيلية الواردة في *الدليل* (راجع الجداول من ألف 4 إلى ألف 6 في الملحق الثاني). ويمكن أن تتم هذه العملية يدويا أو آليا، كأن يكون ذلك مثلا باستخدام برنامج "إكسيل" (MS Excel).

### سادسا- توحيد الإحصاءات الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001

يشير الجزء الأخير من عملية إعداد الإحصاءات الواردة في *الدليل*—وهو التوحيد—إلى عملية عرض الإحصاءات فيما يخص مجموعة من الوحدات الحكومية مجتمعة كما لو كانت تشكل وحدة واحدة. ويتبع في هذه الخطوة التجميع البسيط للنتائج التي تم التوصل إليها في عملية الاشتقاق. وتتطوي عملية التوحيد، نظريا، على حذف بيانات جميع المعاملات ومراكز الأرصدة المتبادلة فيما بين الوحدات/الكيانات الحكومية التي يجري ضمها. ويشير **التوحيد بين مستويات الحكومة** إلى التوحيد فيما بين مختلف المستويات أو القطاعات الفرعية للحكومة العامة. أما **التوحيد داخل مستوى الحكومة الواحد** فيشير إلى التوحيد داخل قطاع فرعي معين أو وحدة مؤسسية معينة تابعة للحكومة العامة.

وتخرج مناقشة موضوع التوحيد عن نطاق هذه المذكرة. وللإطلاع على مزيد من المعلومات عن التوحيد، راجع الدراسة التي تحمل العنوان *Consolidation of the General Government Sector* في الموقع الإلكتروني التالي لصندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/pdf/compan.pdf>

\*\*\*\*\*

### الملحق الأول

#### مراحل المصروفات وتحصيل الإيرادات في الميزانية

إذا كانت البيانات المصدرية المعنية غير معدة وفق أساس الاشتقاق الحاسبي، فإنه ينبغي عند اختيار البيانات المصدرية الاسترشاد بتحليل المراحل التي يتم فيها قيد المصروفات وتحصيل الإيرادات وتوقيت توافر السجلات الحكومية المعنية.

وقد يتم قيد المعاملات التي تتم في إطار عمليات الحكومة في مراحل مختلفة من عملية الإيرادات والمصروفات. وقد تكون البيانات المصدرية موجودة عن كل من هذه المراحل (أو عن عدة مراحل منها)، ومن المهم أن يفهم معدو الإحصاءات ما تمثله كل مرحلة كي يستقروا على اختيارات مدروسة لمصادر البيانات.

## مراحل المصروفات

تمثل المراحل المتعلقة بالمصروفات على النحو التالي:

- 1- المرحلة الأولى هي مرحلة إعداد مقترحات الميزانية أو تقديراتها<sup>25</sup> والتي يعرضها الفرع التنفيذي للحكومة أو مجلس الوزراء، على الفرع التشريعي (مثلا، البرلمان أو الكونغرس). والميزانية هي طلب سلطة الإنفاق مصحوبا بتقدير للإيرادات المتوقعة.
- 2- ويطلق على المرحلة الثانية اسم مرحلة الاعتمادات، وهي الميزانية التي تتم الموافقة عليها (أو التصويت عليها) من قبل الهيئة التشريعية. وقد تكون الاعتمادات مطابقة أو غير مطابقة لتقديرات الميزانية التي قدمتها السلطة التنفيذية.
- 3- ويطلق على المرحلة الثالثة في عملية المصروفات اسم مرحلة التخصيصات أو التوزيعات، وهي تحول الوزارات في دفع مبالغ معينة في غضون فترة زمنية محددة في حدود المبالغ المعتمدة. وعند إعطاء التحويل مباشرة من قبل الهيئة التشريعية إلى فرادى الوزارات أو النوائر بشأن الاعتمادات، فإن مبلغ التخصيصات يكون هو نفس مبلغ الاعتمادات.
- 4- والمرحلة الرابعة هي مرحلة الارتباطات، وهي المرحلة التالية التي تدخل فيها الوزارات. فهي ترتبط أو تصدر أوامر بشراء السلع والخدمات، أو تدخل في اتفاقات من أجل توصيل السلع والخدمات مستقبلا، وذلك في حدود التخصيصات المعطاة لها.
- 5- والمرحلة الخامسة هي مرحلة التوصيل. وهذه هي المرحلة التي يتم فيها توصيل السلع والخدمات (أو الأصول غير المالية) وتقوم فيها الحكومة بإصدار إيصال يعني أن الحكومة قد تلقت (أي/ستلمت) السلع أو الخدمات المعنية، وينشئ التزاما على الحكومة بأداء المدفوعات المعنية في تاريخ مستقبلي. والجانب المهم في هذه المرحلة هو نقل الملكية وليس التسليم المادي الفعلي (أي انتقال حق الملكية القانوني على السلع المعنية إلى الحكومة—ومن ثم نشأة الالتزام بدفع مقابلها). ويمكن أن يحدث انتقال حق الملكية القانوني هذا عند التوصيل أو الشحن أو عند استكمال مراحل معينة من التشييد قبل التوصيل الفعلي، وذلك حسبما هو مبين في عقد الشراء. وتتفق هذه المرحلة، بوجه عام، مع المبادئ المتعلقة بإعداد إحصاءات المصروفات وفق أساس الاستحقاق.
- 6- والمرحلة السادسة هي إعداد أوامر الدفع، والتي تصدرها الوزارة المتلقية أو يصدرها مكتب مركزي يشهد بأن تلك المدفوعات مستحقة الأداء وأنه ينبغي أداؤها الآن.
- 7- والمرحلة السابعة في عملية المصروفات هي مرحلة إصدار الشيكات أو الأوامر المالية من قبل الخزانة أو مسؤولي الدفع لدى الوزارات ذاتها.
- 8- أما المرحلة الثامنة والأخيرة في عملية المصروفات فهي المرحلة التي يتم فيها دفع قيمة الشيكات أو أداء التحويلات إلى الحسابات المصرفية للموردين—أي عندما يتم تقديم الشيكات الصادرة في المرحلة السابعة إلى البنوك ويحدث تخفيض مناظر لقيمتها في رصيد حسابات الخزانة أو الوزارة التي أصدرت الشيك المعني. ودفع قيمة الشيكات، وما يؤدي إليه ذلك من خصم في حسابات المصروفات الحكومية، هو الذي يتفق مع مبادئ الأساس النقدي الخالص فيما يتعلق بإعداد البيانات على أساس تقدي والتي ينبغي التعبير عنها في بيان مصادر واستخدامات النقد المعد وفق الدليل—غير أنه عملا، تستخدم المرحلة السابعة لأغراض أساس القيد النقدي.

## مراحل تحصيل الإيرادات

يعتبر جانب الإيرادات في معاملات مالية الحكومة أكثر تشابهاً لأن مراحلها تختلف بحسب نوع عمليات تحصيل الإيرادات. وتوضح تلك المراحل من خلال الأمثلة التالية.

### الضريبة على دخل الشركات والضريبة على دخل العاملين لحساب أنفسهم

يتم العديد من المراحل في حالة الضريبة على دخل الشركات (أي الضريبة على الأرباح التي تكسبها مؤسسات الأعمال) وكذلك في حالة الضريبة على الدخل التي يؤديها العاملون لحساب أنفسهم. وتمثل المراحل في الحالة المعتادة فيما يلي:

- 1- في المرحلة الأولى، يتم **اكتساب الدخل** في الفترة المعنية الخاضعة للضريبة. وعادة ما تكون الفترة الخاضعة للضريبة مناظرة للسنة المالية للبلد المعني، ولكن ليس دائما، وقد تختلف هذه أيضا عن السنة التقويمية. وعند اكتساب الدخل، يستحق التزام على الممول بدفع الضريبة على الدخل في تاريخ مستقبلي. وبوجه عام، تتفق هذه المرحلة مع المبادئ المتعلقة بإعداد إحصاءات الضريبة على دخل الشركات أو الضريبة على دخل العاملين لحساب أنفسهم وفق أساس الاستحقاق.
- 2- وتأتي المرحلة الثانية عندما **يضع الممول تقديرا مؤقتا ويدرج** في الإقرار الضريبي المبلغ المقدر للضريبة المستحقة بينما لا تزال الفترة الخاضعة للضريبة مستمرة، وذلك استنادا إلى توقعات ما سيكون عليه الدخل والالتزام الضريبي عن الفترة كاملة. ثم يقدم الممول هذا التقدير المؤقت إلى الدائرة الضريبية، والتي تقوم بإخطار الممول بالمبلغ الذي يجب عليه دفعه في تاريخ كل قسط. وعملا، غالبا ما تكون هذه المرحلة هي الوقت الوحيد الذي تستطيع فيه الحكومة وضع تقدير أول موثوق للمبلغ الخاضع للضريبة، وغالبا ما تكون هي المرحلة التي يتم فيها لأول مرة الاعتراف بالالتزام الناشئ على كاهل الممول بدفع الضريبة.
- 3- والمرحلة الثالثة هي المرحلة التي تصبح فيها أجزاء من الضريبة المقدرة **مستحقة الدفع** بدون جزاء في كل تاريخ من تواريخ الأقساط.
- 4- وفي المرحلة الرابعة، **يقوم الممول بدفع الضريبة**، إما في تاريخ استحقاق الدفع بدون جزاء أو في تاريخ لاحق مع تحمل الجزاء، وتتلقى الحكومة تلك المدفوعات. وتتفق هذه المرحلة مع مبادئ الأساس النقدي الخالص فيما يتعلق بإعداد الإحصاءات على أساس تقدي.
- 5- والمرحلة الخامسة هي مرحلة **تقديم الإقرار الضريبي** والتقدير المصحح—أي تقديمها إلى الدائرة الضريبية المعنية—بعد نهاية الفترة الضريبية المعنية. وبأخذ هذا الإقرار الضريبي في الحسبان أي اختلاف بين التقدير المؤقت الذي وضع في المرحلة الثانية والدخل الفعلي المكتسب في الفترة الخاضعة للضريبة.
- 6- وفي المرحلة السادسة، تقوم الحكومة بمراجعة الإقرار المقدم من الممول وتصدر الربط الحكومي **للاللتزام الضريبي المعني**. وغالبا ما تؤدي هذه المرحلة إلى إجراء مواءمة في بيانات الاللتزام المتعلقة بالمدفوعات الضريبية.
- 7- وفي المرحلة السابعة، **يدفع الممول** أي مبلغ متبقي مستحق الدفع أو يتلقى ردا للمسدد من الضريبة بالزيادة أو يتلقى خصما ضريبيا (مقابل الاللتزامات الضريبية المستقبلية) عن أي مبلغ سبق تسديده بالزيادة.
- 8- وفي المرحلة الثامنة، **يعاد النظر في الربط** إما من قبل الحكومة استنادا إلى معلومات جديدة، أو من قبل الممول، ربما لأن له الحق بسبب وقوع خسائر في سنوات لاحقة في تحميل تلك الخسائر على دخل سابق وطرحها من الضريبة المستحقة عن الفترات السابقة الخاضعة للضريبة.
- 9- أما في المرحلة التاسعة والأخيرة، فقد يؤدي تغيير الربط الضريبي إلى قيام الممول بدفع ضرائب إضافية أو إلى تلقيه ردا للمسدد من الضريبة بالزيادة أو خصما **ضريبيا**. والمرحلتان الثامنة والتاسعة هما من المراحل الشائعة جدا لدى مؤسسات الأعمال والشركات التي يمكن أن تواجه خسائر في سنوات لاحقة يكون من حقها تحميلها على دخل سابق.

### ضريبة المبيعات

هناك سلسلة مراحل أقصر وعادة ما ينطوي عليها تحصيل ضرائب أخرى كضرائب المبيعات.

وهذه المراحل هي على النحو التالي:

- 1- في المرحلة الأولى، **تم عملية البيع** أثناء الفترة المعنية الخاضعة للضريبة، ويتحمل الممول (الذي عادة ما يكون هو البائع) **الالتزام** لصالح الحكومة بدفع الضرائب على عملية البيع في تاريخ مستقبلي. وتتفق هذه المرحلة، بوجه عام، مع المبادئ المتعلقة بإعداد إحصاءات ضريبة المبيعات وفق أساس الاستحقاق.

- 2- وفي المرحلة الثانية، يقدم الممول إقراراً ضريبياً في تاريخ معين بعد انتهاء الفترة الخاضعة للضريبة (والتي يمكن أن تكون فترة أقصر بكثير مقارنة بالفترة الخاضعة للضريبة في حالة الضريبة على الدخل، حيث فترة ضريبة المبيعات في العديد من البلدان هي 3 أشهر). ويبين هذا الإقرار الضريبي مبلغ المبيعات، أو مبلغ المتحصلات النقدية الناشئة من المبيعات، ومبلغ الضريبة المستحقة، ويقوم الممول بدفع هذا الالتزام الضريبي في تاريخ استحقاق الدفع بدون جزاء. وعملاً، غالباً ما تكون هذه المرحلة هي الوقت الوحيد الذي تستطيع فيه الحكومة وضع تقدير أول موثوق للمبلغ الخاضع للضريبة.
- 3- وفي المرحلة الثالثة، تتحقق الحكومة من صحة الإقرار الضريبي ومن دفع الضريبة وتصدر ربطاً تكميلياً إذا لزم الأمر. (وهو ربط ضريبي إضافي يصدر عندما ترى الحكومة أن الممول لم يدفع الضريبة الكافية على ما أجراه من مبيعات).
- 4- وفي المرحلة الرابعة، يقوم الممول بدفع أي ضريبة إضافية مستحقة أو يتلقى خصماً ضريبياً أو يتلقى رداً من الضريبة عن أي مبلغ سبق تسديده بالزيادة.
- 5- وتتألف المرحلة الخامسة من تدقيق دوري يجريه مدقق ميداني تابع للحكومة على الإقرارات السابقة مقارنة بحسابات الممول المعني وإصدار أي ربط تكميلي لازم. وعادة ما يقوم المسؤول الحكومي المعني أثناء عمليات التدقيق هذه بزيارة المقر الفعلي للممول من أجل مراجعة كل السجلات بغرض التحقق.
- 6- وفي المرحلة السادسة والأخيرة، يدفع الممول أي مبلغ متبقٍ مستحق الدفع زائداً للفائدة والجزء أو يتلقى رداً للمسدد من الضريبة بالزيادة أو يتلقى خصماً ضريبياً.

### الرسوم الجمركية

تتمثل مراحل تحصيل هذه الإيرادات فيما يلي:

- 1- في المرحلة الأولى، تدخل السلع المعنية إلى البلاد وتوضع في حظيرة عبور أو منطقة جمركية أو مستودع جمركي معتمد تحت رقابة السلطات الجمركية.
- 2- وفي المرحلة الثانية، يقوم المستورد أو من ينوب عنه بملء نموذج قيود جمركية مصحوباً بمستندات الشحن أمام المسؤول الجمركي، ويقر في النموذج المذكور بمحتويات الشحنة. ويسمى هذا النموذج نموذج الإقرار الجمركي. ثم يشهد المسؤول الجمركي على صحة ذلك الإقرار. وعند عدم القدرة على تحديد الوقت الذي انتقلت فيه ملكية السلع المعنية إلى المستورد، تتفق هذه المرحلة، بوجه عام، مع المبادئ المتعلقة بإعداد إحصاءات الرسوم الجمركية وفق أساس الاستحقاق.
- 3- وفي المرحلة الثالثة، يقوم المسؤول الجمركي بوضع ربط للرسوم الجمركية المستحقة. وقد يؤدي هذا في بعض الحالات إلى تغيير التقدير الذي وضعه المستورد أو من ينوب عنه كجزء من الإقرار بمحتويات الشحنة.
- 4- وعملاً، غالباً ما تكون هذه المرحلة هي الوقت الوحيد الذي تستطيع فيه الحكومة إدراج أول قيد موثوق للمبلغ الخاضع للضريبة.
- 5- وفي المرحلة الرابعة، إذا لم تكن المستندات الكاملة متوافرة في ذلك الوقت، يتم تقديم إقرار مؤقت ووضع ربط مؤقت.
- 6- وفي المرحلة الخامسة، يتم دفع مبلغ الربط، وفي بعض الحالات يتم تحميله على المستورد كالتن، ثم يقوم المستورد بدفعه في وقت لاحق.
- 7- وتتفق هذه المرحلة مع مبادئ الأساس النقدي الخالص فيما يتعلق بإعداد الإحصاءات على أساس تقديري، إذا لم يكن المبلغ المربوط قد دفع تقداً بالفعل.
- 8- وفي المرحلة السادسة، يتم الإفراج عن السلع المعنية من الجمارك.
- 9- وفي المرحلة السابعة، إذا لم تكن المستندات الكاملة متوافرة من قبل، يتم وضع ربط نهائي.
- 10- وفي المرحلة الثامنة والأخيرة، يدفع الممول مبلغ الربط النهائي أو يتلقى خصماً ضريبياً أو يتلقى رداً للمسدد من الضريبة بالزيادة.

ملخص

الأرجح ألا تكون البيانات المصدرية معدة وفق أساس الاستحقاق المحاسبي. فإذا كان الوضع كذلك، من المهم تحليل المرحلة (أو المراحل) التي يتم فيها قيد البيانات المصدرية، كي يتسنى اختيار أنسب مرحلة لإعداد الإحصاءات الواردة في *الليليل*. ومن المهم عند اختيار البيانات المصدرية التأكد من عدد من الوقائع عن مراحل القيد، وذلك كما يلي:

- أولاً، ما هي المرحلة التي يمثلها القيد المعني في الحسابات الحكومية؟ فمثلاً، هل ضريبة الدخل مقيدة في حسابات الحكومة استناداً إلى الربط، أم أنها مقيدة استناداً إلى ما تلقته الحكومة بالفعل من نقد؟ أو هل ضريبة المبيعات مقيدة في الحسابات استناداً إلى الإقرارات التي استوفها الممول، أم أنها مقيدة استناداً إلى المدفوعات الضريبية التي تلقتها الحكومة؟
- ثانياً، التثبت مما إذا كان هناك خلط بين البيانات المقيدة في مراحل مختلفة من عدمه. فهل تقوم بعض أقسام الإدارة الجمركية، مثلاً، بإدراج الرسوم الجمركية في الحسابات الحكومية على أساس الربط الموضوع للضريبة المستحقة، بينما تقوم أقسام أخرى بقيدتها استناداً إلى الرسوم الجمركية المدفوعة التي تلقتها الحكومة؟
- ثالثاً، هل من الممكن الحصول على البيانات التي تخص **الفترات المطلوبة**؟ وسوف تكون هذه المرحلة، مثلاً، هي مرحلة التوصيل ضمن مراحل قيد المصروفات أو المرحلة التي يتم فيها اكتساب الدخل ضمن مراحل قيد إيرادات ضريبة الدخل.

\*\*\*\*\*

الملحق الثاني

توضيح عملية إعداد جداول الوصل وجداول الاشتقاق

مقدمة

توضح الأمثلة العديدة التالية عملية إعداد الإحصاءات الواردة في *البيان* (وهي بيان عمليات الحكومة، وبيان مصادر واستخدامات النقد، والميزانية العمومية، وبيان التدفقات الاقتصادية الأخرى) عن طريق جداول الوصل وجدول الاشتقاق، وذلك باستخدام البيانات المصدرية الخاصة بحسابات الخزنة. ويقيد حساب الخزنة الرئيسي بيانات المعاملات على أساس تقديري. وللتبسيط، يفترض أن تقييم البيانات المصدرية في الميزانية العمومية لحساب الخزنة الرئيسي يتم بالأسعار السوقية، ولكنه لا يتوافق مع القائمة الواردة في *البيان*.

ويوفر الجدول ألف 1 الاشتقاق على مستوى التجميع الأعلى للمجموعات الأساسية الواردة في بيان عمليات الحكومة.

ويوفر الجدولان ألف 2، وألف 3، على التوالي، البيانات المصدرية الخاصة بالمعاملات والأرصدة مصنفة وفق قائمة حسابات الخزنة. ويوفر هذان الجدولان أيضا وصلا بين أكواد البيانات المصدرية للخزنة وأكواد *البيان* للبنود عند المستوى الوارد في حساب الخزنة الرئيسي وفي الميزانية العمومية لحساب الخزنة الرئيسي. وترجى ملاحظة أنه عملاً، ينبغي إعداد جداول الوصل عند مستوى التفصيل الخاص بتصنيف الميزانية وقائمة الحسابات، وليس عند المستوى التجميعي الوارد في هذا المثال التوضيحي.

ويوفر الجدول ألف 4 اشتقاقاً تفصيلياً يخص بيان عمليات الحكومة في صيغة السلسلة الزمنية. ويوفر هذا العرض، بالنسبة لكل بند وارد في *البيان*، بيانات البنود المصدرية للخزنة، وكذلك عمليات الموازنة التفصيلية اللازمة من أجل تحويل البيانات المعدة على أساس تقديري إلى بيانات معدة على أساس الاستحقاق وفقاً للمنهجية الواردة في *البيان*. ولا يمكن الحصول على عمليات الموازنة هذه إلا من جدول الوصل التفصيلي ومن التقصي التفصيلي للبيانات المصدرية التي تغطي عمليات حسابات ميزانية الحكومة المركزية. وترد أدناه مناقشة أكثر تفصيلاً لعمليات الموازنة تلك.

وبالمثل، يوفر الجدول ألف 5 اشتقاقاً تفصيلياً يخص بيان مصادر واستخدامات النقد في صيغة السلسلة الزمنية. والفرق بين هذا الجدول والجدول ألف 4 هو أن الجدول ألف 5 لا تدرج فيه إلا عمليات الموازنة التي تؤثر على قيد البنود الواردة في *البيان* على أساس تقديري.

ويوفر الجدول ألف 6 اشتقاقاً تفصيلياً يخص الميزانية العمومية في صيغة السلسلة الزمنية. ويوضح هذا الجدول، شأنه شأن جداول الاشتقاق الخاصة بالمعاملات، عمليات الموازنة التفصيلية اللازمة لتحويل البيانات المصدرية وفقاً للإطار الوارد في *البيان*.

ويوفر الجدول ألف 7 اشتقاقاً تفصيلياً يخص بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى (أي مكاسب/خسائر الحياة والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم). ويتم هذا الاشتقاق باستخدام بيان الأرصدة والتدفقات المتكامل الوارد في *البيان*، حيث قيمة الميزانية العمومية الافتتاحية + المعاملات + مكاسب/خسائر الحياة + التغيرات الأخرى في الحجم = الميزانية العمومية الختامية. وينبغي أن يلاحظ أن هذا الإجراء لا يقترح إلا إذا كانت البيانات المصدرية متوافرة في الصيغة (أو الصيغ) المبينة في الأمثلة (أي بيانات المعاملات، وبيانات الميزانية العمومية، والمعلومات المتعلقة بالتغيرات الأخرى في الحجم). وتختلف الإجراءات المطلوبة لإعداد بيانات المصادر، مثل البيانات المعدة وفق تعاريف المعايير الحاسبية، باختلاف تلك المصادر.

## عمليات الموازنة في البيانات المصدرية المتعلقة بالمعاملات

### عمليات إعادة التصنيف التي تم عن طريق جدول الوصل (الجدول ألف 2، وألف 4، وألف 5)

تم عمليات الموازنة التالية<sup>26</sup> في البيانات المصدرية عند إعادة تصنيف البيانات باستخدام جدول الوصل (وهي مبينة أيضاً في الجدولين ألف 4، وألف 5 توخياً للوضوح والاكتمال):

أ- ينبغي تصنيف بند الإيرادات 001310 مساهمات الضمان الاجتماعي تحت الكود 12 المساهمات الاجتماعية وفق *البيان*.

ب- ينبغي تصنيف بند الإيرادات 001320 الإيرادات الضريبية الأخرى تحت الكود 11 الضرائب وفق *البيان*.

ج- يشير بند الإيرادات 001410 المساهمة في صناديق معاشات تقاعد العاملين إلى المساهمات التي يؤديها موظفو الحكومة في برنامج معاشات التقاعد غير الممول الذي تديره الحكومة بوصفها رب العمل بالنسبة لهم. وينبغي وفق الدليل عدم إظهار هذا كإيرادات، ولكن ينبغي قيده كزيادة في الخصوم على الحكومة تحت الكود 3316 احتياطات التأمين الفنية وفق الدليل. (راجع البند "أ" أدناه للاطلاع على عمليات الموازنة الإضافية الخاصة بالتغطية والتي تلزم من أجل التعبير الكامل عن عمليات برنامج معاشات التقاعد).

د- يضم البند 001420 المتحصلات من الاقتراض المحلي المتحصلات من إصدار الأوراق المالية (1803 وحدات) وينبغي قيده كزيادة في الخصوم على الحكومة تحت الكود 3323 الخصوم، محلية، أوراق مالية بخلاف الأسهم وفق الدليل.

هـ يضم البند 001430 المتحصلات من الاقتراض الأجنبي المتحصلات من القروض (9386 وحدة) والأوراق المالية المصدر (3000 وحدة). وينبغي قيدها، بالمثل، كزيادة في الخصوم على الحكومة تحت الكود 3323 الخصوم، أجنبية، قروض، والكود 3324 الخصوم، أجنبية، أوراق مالية بخلاف الأسهم وفق الدليل، على التوالي.

و- ينبغي تصنيف بند الإيرادات 001440 الإيرادات غير الضريبية الأخرى تحت الكود 14 إيرادات أخرى وفق الدليل (يلزم توافر مزيد من التفاصيل من أجل تعديل التصنيف).

ز- تبين أن بند الإيرادات 001440 الإيرادات غير الضريبية الأخرى يشمل حصيلة خصخصة شركة الطيران الوطنية وقيمتها 400 وحدة. وهذه المتحصلات ليست إيرادات وإنما ينبغي إظهارها كإخفاض في الأصول المالية (حوص رأس المال). ويلزم إجراء تعديل من أجل حذف هذه الوحدات الأربعة من البند 14 إيرادات أخرى وفق الدليل وإظهارها كإخفاض في البند 3215 صافي اقتناء الأصول المالية، محلية، أسهم وحوص رأسمال أخرى.

ح- ينبغي إظهار بند الإيرادات 001610 بيع الأصول الثابتة، إلخ، كتصرف في الأصول تحت الكود 31 الأصول غير المالية وفق الدليل، وعلى وجه التحديد الكود 31.2 التصرف في الأصول غير المالية.

ط- يشير بند الإيرادات 001620 التحويلات الرأسمالية إلى التحويلات المتلقاة من القطاع الخاص من أجل اقتناء الأصول الثابتة. وينبغي تصنيف تلك التحويلات تحت الكود 1442 التحويلات الطوعية عدا المنح، رأسمالية، وفق الدليل.

ي- ينبغي تصنيف بند الإيرادات 001900 المنح تحت الكود 13 المنح وفق الدليل (يلزم توافر مزيد من التفاصيل من أجل تعديل التصنيف).

ك- ينبغي تصنيف بند النفقات 002210 الأجور والرواتب تحت الكود 211 تعويضات العاملين، الأجور والرواتب وفق الدليل.

ل- ينبغي تصنيف بند النفقات 002220 مساهمات أرباب العمل تحت الكود 212 تعويضات العاملين، المساهمات الاجتماعية وفق الدليل.

م- ينبغي تصنيف بند النفقات 002310 الإعانات تحت الكود 25 الإعانات (يلزم توافر مزيد من التفاصيل من أجل تعديل التصنيف) وفق الدليل.

ن- يشير بند النفقات 002320 التحويلات إلى الأسر إلى المدفوعات المؤداة بموجب برنامج الضمان الاجتماعي المعني، وينبغي تصنيفه وفق الدليل تحت الكود 271 المنافع الاجتماعية، منافع الضمان الاجتماعي.

س- تبين أن بند النفقات 002320 التحويلات إلى الأسر يشمل معاشات التقاعد (262 وحدة) المدفوعة إلى موظفي الحكومة السابقين بموجب نظام معاشات التقاعد غير الممول. ويلزم إجراء موازنة في البيانات من أجل حذف هذا المبلغ من البند 27 المنافع الاجتماعية وفق الدليل وإظهاره كإخفاض في الخصوم على الحكومة تحت البند 3316 احتياطات التأمين الفنية.

ع- ينبغي تصنيف بند النفقات 002330 المنح تحت الكود 26 المنح وفق الدليل (يلزم توافر مزيد من التفاصيل من أجل تعديل التصنيف).

ف- ينبغي تصنيف بند النفقات 002340 التحويلات الجارية الأخرى تحت الكود 2821 مصروفات أخرى، مصروفات جارية أخرى متنوعة وفق الدليل.

ص- ينبغي تصنيف بند النفقات 002400 شراء السلع والخدمات تحت الكود 22 استخدام السلع والخدمات وفق الدليل (راجع أيضا عمليات الموازنة الأخرى في موضع لاحق).

- ق- ينبغي تصنيف بند النفقات 002510 مدفوعات الفائدة تحت الكود 24 الفائدة وفق الدليل (يلزم توافر مزيد من التفاصيل من أجل تعديل التصنيف).
- ر- ينبغي تصنيف بند النفقات 002520 مدفوعات سداد المبلغ الأصلي المحلية: الأوراق المالية كإخفاض في الخصوم على الحكومة تحت الكود 3314 الخصوم، محلية، أوراق مالية بخلاف الأسهم وفق الدليل.
- ش- يضم بند النفقات 002530 مدفوعات سداد المبلغ الأصلي الأجنبية مدفوعات سداد القروض (1000 وحدة) والأوراق المالية (1204 وحدات) وينبغي إظهاره كإخفاض في الخصوم على الحكومة تحت الكود 3324 الخصوم، أجنبية، قروض والكود 3323 الخصوم، أجنبية، أوراق مالية بخلاف الأسهم وفق الدليل، على التوالي.
- ت- ينبغي تصنيف بند النفقات 002600 النفقات الجارية الأخرى تحت الكود 28 المصروفات الجارية الأخرى وفق الدليل (يلزم توافر مزيد من التفاصيل من أجل تعديل التصنيف).
- ث- ينبغي إظهار بند النفقات 002710 شراء الأصول الثابتة، والأرض، إلخ، كإقتناء أصول غير مالية تحت الكود 31 الأصول غير المالية وفق الدليل، وعلى وجه التحديد الكود 31.1 إقتناء الأصول غير المالية (يلزم توافر مزيد من التفاصيل من أجل تعديل التصنيف).
- خ- يشير بند النفقات 002720 التحويلات الرأسمالية إلى دفع مبلغ كبير غير متكرر إلى شركة عامة وينبغي تصنيفه تحت الكود 2822 المصروفات الجارية الأخرى، تحويلات رأسمالية متنوعة وفق الدليل.
- ط- ينبغي إظهار البند 003000 الإقراض ناقصا مدفوعات السداد كصافي إقتناء لأصول مالية محلية تحت الكود 32 صافي إقتناء الأصول المالية، محلية، وفق الدليل (يلزم توافر مزيد من التفاصيل من أجل تعديل التصنيف).
- ض- ينبغي تصنيف بند التمويل المحلي 004110 النقد والودائع تحت الكود 3213 صافي إقتناء الأصول المالية، محلية، العملة والودائع، وفق الدليل.
- أ- ينبغي تصنيف بند التمويل الأجنبي 004210 الأصول المالية الأجنبية تحت الكود 322 صافي إقتناء الأصول المالية، أجنبية، وفق الدليل (يلزم توافر مزيد من التفاصيل من أجل تعديل التصنيف).

وتؤثر كل واحدة من عمليات الموازنة هذه على القيد على الأساس النقدي وعلى أساس الاستحقاق، وتظهر كعمليات موازنة تفصيلية في الجدولين ألف 4، وألف 5.

#### موازنة البيانات لتغطية المعاملات (الجدولان ألف 4، وألف 5)

أدى استخدام جداول الوصل المعدة على مستوى التفصيل الخاص بتصنيف الميزانية وقائمة الحسابات، وتقصي البيانات المصدرية، إلى تحديد عدد من المعاملات غير النقدية التي يلزم تضمينها. وفيما يلي التفاصيل:

أب- تم استلام منح عينية (قمح) من الخارج وتقييمها بمبلغ 1526 وحدة. وقد تم تحويل معظم تلك السلع إلى الأسر (1493 وحدة) وأضيف الباقي إلى المخزونات. ويلزم إجراء عمليات موازنة في البيانات من أجل إظهار المنح العينية تحت الإيرادات - البند 13 المنح - وإظهار التحويل إلى الأسر كمصروفات تحت البند 2821 مصروفات أخرى متنوعة، جارية. أما الجزء المحتفظ به ضمن المخزونات (33 وحدة) فينبغي إظهاره كزيادة في الأصول غير المالية تحت البند 3121 مخزونات الأرصدة الاستراتيجية.

أج- تم تقدير قيمة الأجور والرواتب العينية بمبلغ 416 وحدة. وينبغي قيدها كمصروفات تحت البند 2112 الأجور والرواتب العينية، مع إدراج قيد مقابل كإيرادات تحت البند 1424 مبيعات محتسبة لسلع وخدمات.

أد- بلغت مشتريات السلع والخدمات 7189 وحدة. غير أن الزيادة في مخزونات المواد الخام في تلك الفترة قدرت بمبلغ 65 وحدة. وينبغي إظهار هذا المبلغ كتعديل بالنقص تحت البند 22 استخدام السلع والخدمات وكزيادة في الأصول غير المالية تحت البند 31221 مخزونات المواد الخام والإمدادات.

أه- تم تقدير استهلاك رأس المال الثابت بمبلغ 220 وحدة. وينبغي قيده كمصروفات تحت البند 32 استهلاك رأس المال الثابت وكإخفاض في الأصول الثابتة تحت البند 311 صافي إقتناء الأصول الثابتة.

أ- وضع تقدير بمبلغ 221 وحدة للمساهمة في برنامج معاشات التقاعد غير الممول والتي تلزم لتمويل منافع التقاعد المستقبلية للعاملين في الحكومة عن طريق ذلك البرنامج. وينبغي قيد هذه المساهمة المحسوبة كتكلفة عمالة تحت البند 2122 مساهمات محتسبة من قبل أرباب العمل، وكريادة في الخصوم تحت البند 3316 احتياطات التأمين الفنية.

أز- تم أيضا وضع تقدير بمبلغ 80 وحدة للفائدة المستحقة عن الخصوم القائمة بموجب برنامج معاشات التقاعد المذكور أعلاه. وينبغي إظهار هذا المبلغ كصروفات تحت البند 242 الفائدة المدفوعة إلى المقيمين عدا الحكومة العامة، وكريادة في الخصوم تحت البند 3316 احتياطات التأمين الفنية.

أح- شمل بند الإيرادات 001320 الإيرادات الضريبية الأخرى ضرائب بلغت 1272 وحدة قامت الحكومة المركزية بتحويلها كوكيل لمستويات أخرى للحكومة، بينما شمل بند النفقات 002330 المنح تحويل الضرائب إلى مستويات الحكومة المشار إليها. وقد تم تحويل مبلغ 1222 وحدة فقط. وينبغي خصم مبلغ الضريبة المحصل من البند 11 الضرائب، وخصم المبلغ المحول من البند 26 المنح، على التوالي. أما الفرق (وهو 50 وحدة) فينبغي إظهاره كزيادة في خصوم الحسابات مستحقة الدفع تحت البند 3318 الحسابات الأخرى مستحقة الدفع، محلية.

وتتعلق كل واحد من عمليات الموازنة هذه بمعاملة غير نقدية ولا يؤثر إلا على القيد على أساس الاستحقاق. وهي مبنية كعمليات موازنة تفصيلية في الجدول ألف 4. ولا توجد موازنة في بيانات النقدية بين عمليات الموازنة هذه ومن ثم فهي لا تؤثر على الجدول ألف 5.

#### موازنة البيانات لأساس القيد (الجدولان ألف 4، وألف 5)

كشف التفصيلي ضرورة إجراء بعض عمليات الموازنة المرتبطة باستحقاق الضرائب كما يلي:

أط- بيانات الإيرادات الضريبية ضمن البيانات المصدرية معدة على أساس نقدي. وقد أدى تحديد الفترة المحاسبية التي ترتبط بها تلك الضرائب، على أساس النظر في كل ضريبة على حدة، إلى تعديل بالزيادة في البيانات النقدية ناتج عن التوقيت بمبلغ 1600 وحدة. وينبغي إضافة هذا المبلغ إلى البند 11 الضرائب مع قيد زيادة مقابلة في الحسابات مستحقة القبض تحت البند 3218 الحسابات الأخرى مستحقة القبض، محلية.

ولا تؤثر عملية الموازنة هذه إلا على القيد على أساس الاستحقاق، وتظهر كعملية موازنة تفصيلية في البيانات في الجدول ألف 4.

#### موازنة البيانات لتزويد لإجمال الأرصدة والتدفقات (الجدولان ألف 4، وألف 5)

كشف التفصيلي أن بعض البنود تم قيدها على أساس إجمالي وبعضها الآخر على أساس صاف. وفيما يلي التفاصيل:

أي- تبين أن بند النفقات 002600 النفقات الجارية الأخرى يشمل عمليات رد للمبالغ المسددة من الضريبة بالزيادة بلغت 170 وحدة. وينبغي إظهارها كإيرادات سالبة تحت البند 11 الضرائب وإظهارها كتعديل بالنقص في البند 28 المصروفات الأخرى.

أك- تم إدراج فائض مكتب الطباعة الحكومي، وهو منشأة سوقية مدرجة في ميزانية الحكومة المركزية، ضمن البند 001440 الإيرادات غير الضريبية الأخرى (بمقدار 32 وحدة). ووفق الدليل، ينبغي حساب المبلغ الإجمالي من هذا المبلغ الصافي من أجل قيد المبيعات (195 وحدة) وتكاليف الإنتاج (الأجور 94 وحدة والمواد الخام 69 وحدة). وتؤدي عمليات الموازنة إلى حذف الربح من البند 14 الإيرادات الأخرى، وإضافة المبيعات إلى البند 1421 المبيعات من جانب المنشآت السوقية، وإضافة الأجور إلى البند 2111 الأجور والرواتب النقدية، وإضافة المواد الخام إلى البند 22 استخدام السلع والخدمات.

وتؤثر كل واحدة من هذه عمليات الموازنة هذه على القيد على الأساس النقدي وعلى أساس الاستحقاق، وتظهر كعمليات موازنة تفصيلية في الجدولين ألف 4، وألف 5.

#### موازنة البيانات المصدرية الخاصة بالأرصدة

عمليات الموازنة التي أجريت عن طريق جدول الوصل (الجدولان ألف 3، وألف 6)

يتم إجراء عمليات الموازنة التالية في البيانات المصدرية عند إعادة تصنيف البيانات باستخدام جدول الوصل الوارد ضمن الجدول ألف 3 (وهي موضحة أيضا في الجدولين ألف 6 توخيا للوضوح والاكتمال):

- أ- يصنف رصيد المباني تحت الكود 6111 صافي اقتناء الأصول غير المالية، الأصول الثابتة، المباني والإنشاءات، وفق الدليل.
- ب- يصنف رصيد الآلات والمعدات الثقيلة تحت الكود 6112 صافي اقتناء الأصول غير المالية، الأصول الثابتة، الآلات والمعدات، وفق الدليل.
- ج- يصنف رصيد الأرض تحت الكود 6141 صافي اقتناء الأصول غير المالية، الأصول غير المنتجة، الأرض، وفق الدليل.
- د- يصنف رصيد الأصول الجوفية تحت الكود 6142 صافي اقتناء الأصول غير المالية، الأصول غير المنتجة، الأصول الجوفية، وفق الدليل.
- هـ- كان رصيد حصص رأس المال غير المتداولة في الشركات العامة ورصيد الأسهم المتداولة في البورصات يتعلقان جميعها بشركات مقيمة، وكلاهما مصنف وفق الدليل تحت الكود 6215 صافي اقتناء الأصول المالية، محلية، الأسهم وحصص رأس المال الأخرى.
- و- يشير رصيد بند "الأصول المالية الأخرى، القروض المقدمة"، إلى القروض المقدمة إلى المقيمين، وهو مصنف وفق الدليل تحت الكود 6214 صافي اقتناء الأصول المالية، محلية، قروض.
- ز- يصنف رصيد بند "الأصول المالية الأخرى، أجنبية، الأوراق المالية"، وفق الدليل تحت الكود 6223 صافي اقتناء الأصول المالية، أجنبية، أوراق مالية بخلاف الأسهم.
- ح- رصيد بند "التقديرات والودائع" محتفظ به لدى البنك المركزي، وهو مصنف وفق الدليل تحت الكود 6212 صافي اقتناء الأصول المالية، محلية، العملة والودائع.
- ط- يصنف رصيد بند "الضرائب مستحقة القبض" وفق الدليل تحت الكود 6218 الحسابات الأخرى مستحقة القبض.
- ي- يصنف رصيد بند "المخزونات" وفق الدليل تحت الكود 612 صافي اقتناء الأصول غير المالية، المخزونات.
- ك- يصنف رصيد بند "الخصوم عن القروض المحلية والأجنبية" وفق الدليل تحت الكود 3314 الخصوم، محلية، قروض، وتحت الكود 6324 الخصوم، أجنبية، قروض، على التوالي.
- ل- يصنف رصيد بند "الخصوم عن السندات والأذون المحلية والأجنبية المصدرة"، وفق الدليل، تحت الكود 6313 الخصوم، محلية، أوراق مالية بخلاف الأسهم، وتحت الكود 6323 الخصوم، أجنبية، أوراق مالية بخلاف الأسهم، على التوالي.
- م- يتعلق رصيد بند "الخصوم عن الحسابات مستحقة الدفع" بالحسابات (المقيمة) المحلية، وهو مصنف وفق الدليل تحت الكود 6318 الحسابات مستحقة الدفع.

#### موازنة البيانات لتغطية الأرصدة (الجدول ألف 6)

- ن- تشير الملاحظات التمهية للميزانية العمومية إلى أن خصوم معاشات التقاعد غير الممولة بالنسبة للعاملين في الحكومة بلغت 68444 وحدة في نهاية السنة ن-1، وبلغت 86589 في نهاية السنة ن. وينبغي الاعتراف بهذه الخصوم في الميزانية العمومية وفق الدليل وتصنيفها تحت الكود 6313 احتياطات التأمين الفنية.

الجدول ألف 1- الاشتقاق على مستوى التجميع الأعلى للمجمعات الأساسية الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001  
حسابات ميزانية الحكومة المركزية (حساب الخزانة الرئيسي)

الوصف	السنة ن-1	السنة ن	المصدر
1		34,359	
001000 مجموع الإيرادات والمنح في البيانات المصدرية (حساب الخزانة الرئيسي)		48,294	الجدول ألف 2 في الملحق 2
ناقصاً:			
001410 المساهمات في صناديق معاشات التقاعد للعاملين في الحكومة [زيادة في الخصوم]		-106	الجدول ألف 2 في الملحق 2
001420 [متحصلات من الاقتراض المحلي: الأوراق المالية [زيادة في الخصوم]		-1,803	الجدول ألف 2 في الملحق 2
متحصلات من الاقتراض الخارجي			
001431 [قروض [زيادة في الخصوم]		-9,386	الجدول ألف 2 في الملحق 2
001432 [إسندات [زيادة في الخصوم]		-3,000	الجدول ألف 2 في الملحق 2
001443 [حصيلة الخصخصة [تصرف في أصول مالية]		-400	الجدول ألف 2 في الملحق 2
001610 بيع الأصول الثابتة، والأرض، إلخ [تصرف في أصول غير مالية]		-1,503	الجدول ألف 2 في الملحق 2
المبالغ المعادة من المسدد من الضريبة بالزيادة [الترصيد]		-170	البند أي في الملحق 2
الضرائب التي تحصلها الحكومة كوكيل [إعادة العزو]		-1,272	البند أح في الملحق 2
صافي ربح مكتب الطباعة [الترصيد/الإجمال]		-32	البند أك في الملحق 2
زائداً:			
تعديل التوقيت في بيانات الضرائب المقيدة على أساس الاستحقاق [أساس القيد]		1,600	البند أط في الملحق 2
المنح العينية [تغطية المعاملات]		1,526	البند أب في الملحق 2
مبيعات محتسبة لسلع وخدمات (أجور ورواتب عينية) [تغطية المعاملات]		416	البند أج في الملحق 2
إجمالي مبيعات مكتب الطباعة [الترصيد/الإجمال]		195	البند أك في الملحق 2
2		35,814	
02000 مجموع النفقات وفقاً للبيانات المصدرية (حساب الخزانة الرئيسي)		41,173	الجدول ألف 2 في الملحق 2
ناقصاً:			
002323 معاشات التقاعد غير الممولة المدفوعة إلى الموظفين المتقاعدين [انخفاض في الخصوم]		-262	الجدول ألف 2 في الملحق 2
002520 [مدفوعات سداد المبلغ الأصلي المحلية: الأوراق المالية [انخفاض في الخصوم]		-1,070	الجدول ألف 2 في الملحق 2
مدفوعات سداد المبلغ الأصلي الخارجية			
002531 [قروض [انخفاض في الخصوم]		-1,000	الجدول ألف 2 في الملحق 2
002532 [أوراق مالية [انخفاض في الخصوم]		-1,204	الجدول ألف 2 في الملحق 2
002710 [اقتناء أصول ثابتة، أرض، إلخ [اقتناء أصول غير مالية]		-2,959	الجدول ألف 2 في الملحق 2
تعديل في بيانات السلع والخدمات في ضوء الزيادة في المخزونات [أساس القيد]		-65	البند أد في الملحق 2
الضرائب التي تحصلها الحكومة كوكيل وتقوم بتحويلها [إعادة العزو]		-1,222	البند أح في الملحق 2
المبالغ المعادة من المسدد من الضريبة بالزيادة [الترصيد في بيانات الإيرادات]		-170	البند أي في الملحق 2
زائداً:			
أجور ورواتب عينية [تغطية المعاملات]		416	البند أج في الملحق 2
مساهمات أرباب العمل المحتسبة في صناديق معاشات التقاعد غير الممولة [غير نقدية، محتسبة]		221	البند أو في الملحق 2
أجور ورواتب مكتب الطباعة [الترصيد/الإجمال]		94	البند أك في الملحق 2
سلع وخدمات مستخدمة من قبل مكتب الطباعة [الترصيد/الإجمال]		69	البند أك في الملحق 2
فائدة محتسبة على خصوم صناديق معاشات التقاعد غير الممولة [غير نقدية، محتسبة]		80	البند أز في الملحق 2
منح عينية موزعة على الأسر [تغطية المعاملات]		1,493	البند أب في الملحق 2
استهلاك رأس المال الثابت [غير نقدي، داخلي]		220	البند أه في الملحق 2
31 صافي اقتناء الأصول غير المالية وفقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001		1,334	
002710 شراء أصول ثابتة، وأرض، إلخ [معاد تصنيفها من النفقات]		2,959	الجدول ألف 2 في الملحق 2
ناقصاً:			
001610 مبيعات أصول ثابتة، أرض، إلخ [معاد تصنيفها من الإيرادات]		-1,503	الجدول ألف 2 في الملحق 2
استهلاك رأس المال الثابت [غير نقدي، داخلي]		-220	البند أه في الملحق 2
زائداً:			
الزيادة في مخزونات المواد الخام [أساس القيد]		65	البند أد في الملحق 2
المنح العينية المضافة إلى المخزونات [تغطية المعاملات]		33	البند أب في الملحق 2

الجدول ألف 1- الاشتقاق على مستوى التجميع الأعلى للمجملات الأساسية الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 (تتمة)  
حسابات ميزانية الحكومة المركزية (حساب الخزانة الرئيسي)

	8,321		<b>32 صافي اقتناء الأصول المالية وفق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001</b>
الجدول ألف 2 في الملحق 2	2,103		<b>003000 الإقراض ناقصا مدفوعات السداد في البيانات المصدرية (حساب الخزانة الرئيسي)</b>
			ناقصا:
الجدول ألف 2 في الملحق 2	-400		01443 حصيلة الخصخصة [معاد تصنيفها من الإيرادات]
			زائدا:
الجدول ألف 2 في الملحق 2	931		004110 النقدية والودائع [معاد تصنيفها من التمويل]
الجدول ألف 2 في الملحق 2	4,087		004210 الأصول المالية الأجنبية [معاد تصنيفها من التمويل]
البند أ ط في الملحق 2	1,600		تعديل التوقيت في بيانات الضرائب المقيدة على أساس الاستحقاق [أساس القيد]
	11,110		<b>33 صافي تحمل الخصوم وفق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001</b>
الجدول ألف 2 في الملحق 2	5,018		<b>004000 مجموع التمويل في البيانات المصدرية (حساب الخزانة الرئيسي)</b>
			ناقصا:
الجدول ألف 2 في الملحق 2	-931		004110 النقدية والودائع [اقتناء الأصول المالية]
الجدول ألف 2 في الملحق 2	-4,087		004210 الأصول المالية الأجنبية [اقتناء الأصول المالية]
			زائدا:
الجدول ألف 2 في الملحق 2	1,803		001420 متحصلات من الاقتراض المحلي: أوراق مالية [معاد تصنيفها من الإيرادات]
			المتحصلات من الاقتراض الخارجي
الجدول ألف 2 في الملحق 2	9,386		001431 القروض [معاد تصنيفها من الإيرادات]
الجدول ألف 2 في الملحق 2	3,000		001432 السندات [معاد تصنيفها من الإيرادات]
	106		001410 مساهمة في صناديق معاشات تقاعد العاملين [معاد تصنيفها من الإيرادات]
البند أو في الملحق 2	221		مساهمات أرباب العمل المحتسبة في صناديق معاشات التقاعد غير الممولة [غير نقدية، محتسبة]
البند أ ز في الملحق 2	80		فائدة محتسبة على خصوم صناديق معاشات التقاعد غير الممولة [غير نقدية، محتسبة]
البند أ ح في الملحق 2	50		الضرائب التي تحصلها الحكومة كوكيل ولم تحول بعد [إعادة العزو]
			ناقصا:
الجدول ألف 2 في الملحق 2	-1,070		002520 مدفوعات سداد المبلغ الأصلي المحلية: أوراق مالية [معاد تصنيفها من النفقات]
			مدفوعات سداد المبلغ الأصلي الخارجية
الجدول ألف 2 في الملحق 2	-1,000		002531 القروض [معاد تصنيفها من النفقات]
الجدول ألف 2 في الملحق 2	-1,204		002532 الأوراق المالية [معاد تصنيفها من النفقات]
الجدول ألف 2 في الملحق 2	-262		002323 معاشات التقاعد المدفوعة إلى العاملين المتقاعدين [معاد تصنيفها من النفقات]

**مراجعات الاشتقاق**

34,359	1	الإيرادات
35,814	2	ناقصا: النفقات
1,334	31	ناقصا: صافي اقتناء الأصول غير المالية
8,321	32	ناقصا: صافي اقتناء الأصول المالية
11,110	33	زائدا: صافي تحمل الخصوم
0		يساوي: صفرا

الجدول ألف2- البيانات المصدرية للمعاملات وجدول الوصل بتصنيفات الدليل  
حسابات ميزانية الحكومة المركزية  
المصدر: حساب الخزانة الرئيسي

التعليقات	أكواد الدليل (الوصل)	القيمة في السنة ن	واصف المصدر	كود المصدر
		48,294	مجموع الإيرادات والمنح	001000
		47,985	مجموع الإيرادات	001100
		46,079	الإيرادات الجارية	001200
		27,272	الإيرادات الضريبية	001300
	121	3,210	مساهمات الضمان الاجتماعي	001310
	11	24,062	إيرادات ضريبية أخرى	001320
		18,807	الإيرادات غير الضريبية	001400
التمويل	3316	106	المساهمات في صناديق معاشات التقاعد للعاملين في الحكومة	001410
التمويل	3314	1,803	متحصلات من الاقتراض المحلي: أوراق مالية	001420
		12,386	متحصلات من الاقتراض الخارجي	001430
التمويل	3323	9,386	قروض	001431
التمويل	3324	3,000	سندات	001432
	14	4,512	إيرادات غير ضريبية أخرى	001440
التمويل	3215	400	منها: حصيلة الخصخصة	001443
		1,906	الإيرادات الرأسمالية	001600
مبيعات الأصول غير المالية	31	1,503	بيع الأصول الثابتة، والأرض، إلخ.	001610
	1442	403	التحويلات الرأسمالية	001620
	13	309	المنح	001900
		41,173	مجموع النفقات	002000
		35,760	النفقات الجارية	002100
		8,693	تكاليف العمالة	002200
	211	8,147	الأجور والرواتب	002210
	212	546	مساهمات العاملين	002220
		10,715	الإعانات والتحويلات الجارية الأخرى	002300
	25	212	الإعانات	002310
	27	6,083	التحويلات إلى الأسر	002320
التمويل	3316	262	منها: معاشات تقاعد غير مموله مدفوعة إلى العاملين المتقاعدين	002323
	26	3,628	المنح	002330
	2821	792	تحويلات جارية أخرى	002340
	22	7,189	شراء السلع والخدمات	002400
		7,160	خدمة النين	002500
	24	3,886	مدفوعات الفائدة	002510
التمويل	3313	1,070	مدفوعات سداد المبلغ الأصلي المحلية: أوراق مالية	002520
		2,204	مدفوعات سداد المبلغ الأصلي الأجنبية	002530
التمويل	3323	1,000	قروض	002531
التمويل	3324	1,204	أوراق مالية	002532
	28	2,003	النفقات الجارية الأخرى	002600
		5,413	النفقات الرأسمالية	002700
مشتريات الأصول غير المالية	31	2,959	شراء الأصول الثابتة، والأرض، إلخ.	002710
	2822	2,454	التحويلات الرأسمالية	002720
	32	2,103	الإقراض ناقصا مدفوعات السداد	003000
		-5,018	مجموع التمويل	004000
		-931	محلي	004100
	3212	-931	النقدية والودائع	004110
		-4,087	أجنبي	004200
	322	-4,087	الأصول المالية الأجنبية	004210

ملحوظة: عملا، يطبق جدول الوصل على أكثر التصنيفات تصنيفا المتوافرة عن كل المعاملات. والمثال الممثل السابق وارد لأغراض التوضيح فقط. وتظهر الزيادة في الأصول المالية (التمويل) بإشارة سالبة في البيانات المصدرية.

الجدول ألف 3- البيانات المصدرية للميزانية العمومية وجدول الوصل بتصنيفات الدليل  
حسابات ميزانية الحكومة المركزية  
المصدر: الميزانية العمومية لحساب الخزانة الرئيسي

التعليقات	أكواد الدليل (الوصل)	31 ديسمبر، السنة ن	31 ديسمبر، السنة ن-1	واصف المصدر	كود المصدر
		1,025,135	992,127	مجموع الأصول	007000
		803,678	774,559	الأصول غير الجارية	007100
		372,858	360,381	أصول ثابتة	007110
	6111	207,611	202,123	مباني	007111
	6112	165,247	158,258	آلات ومعدات ثقيلة	007112
	6141	184,215	180,603	أرض	007120
	6142	79,200	78,000	أصول جوفية	007130
	6215	44,567	44,567	حصص رأسمال غير متداولة في شركات عامة	007140
	6215	94,999	89,999	أسهم متداولة في البورصات	007150
		27,839	21,009	أصول مالية أخرى	007160
	6214	16,709	14,606	قروض مقدمة	007161
	6213	11,130	6,403	أوراق مالية أجنبية	007162
		221,457	217,568	الأصول الجارية	007200
	6212	164,486	163,555	نقدية وودائع	007210
	6218	19,624	18,024	ضرائب مستحقة القبض	007220
	612	37,347	35,989	مخزونات	007230
		900,070	864,123	مجموع الخصوم	008000
		362,101	339,763	قروض	008100
	6314	200,998	200,998	محلية	008110
	6324	161,103	138,765	خارجية	008120
		511,542	497,983	سندات وأذون مصدرية	008200
	6313	329,110	325,811	محلية	008210
	6323	182,432	172,172	أجنبية	008220
	6318	26,427	26,377	حسابات مستحقة الدفع	008300
		125,065	128,004	القيمة الصافية	009000

ملحوظة: عملاً، يطبق جدول الوصل على الأكثر التصنيفات تفصيلاً المتوافرة لكل بنود الميزانية العمومية.  
والمثال الممثل الوارد أعلاه وارد لأغراض التوضيح فقط.

الملاحظات المتممة للميزانية العمومية:

- 1- بلغت خصوم برنامج معاشات التقاعد غير الممول 68444 وحدة في 31 ديسمبر من السنة ن-1. وفي نهاية السنة ن، تقدر تلك الخصوم بمبلغ 68589 وحدة.
- 2- في السنة ن، تسببت كارثة طبيعية في تدمير مبان قيمتها 3800 وحدة. وقد تم تسجيل ذلك بالفعل في الميزانية العمومية الختامية.
- 3- زادت الأصول الجوفية في السنة ن، بسبب اكتشاف أصول جوفية قابلة للاستغلال قيمتها 1200 وحدة.
- 4- بافتراض أن كل بنود الميزانية العمومية مقومة بالأسعار السوقية الجارية.
- 5- الأسباب وراء التغيرات في الأصول الثابتة في السنة ن.

اقتناء:	تصرف	استهلاك رأسمال ثابت
مبان	847	95
آلات ومعدات ثقيلة	656	125
	1,503	220
	2,959	

الجدول ألف 4- اشتقاق بيان عمليات الحكومة وفق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001  
حسابات ميزانية الحكومة المركزي (حساب الخزانة الرئيسي)

كود الدليل	الوصف في الدليل	السنة ن-1	السنة ن	السنة ن+1
<b>1</b>	<b>الإيرادات</b>		<b>34,359</b>	
11	الضرائب		24,220	
	زائدا: البند 001320 إيرادات ضريبية أخرى ضمن الخزانة (تصنيف)		24,062	
	ب			
	زائدا: تعديل التوقيت في بيانات الضرائب المقيدة على أساس الاستحقاق (أساس القيد)		1,600	
	أط			
	ناقصا: رد المبالغ المسددة من الضريبة بالزيادة (الترصيد)		-170	
	أي			
	ناقصا: الضرائب التي تحصلها الحكومة كوكيل (التعديل: إعادة العزو)		-1,272	
	أح			
12	المساهمات الاجتماعية		3,210	
	زائدا: البند 001310 مساهمات الضمان الاجتماعي ضمن الخزانة (تصنيف)		3,210	
	أ			
13	المنح		1,835	
	زائدا: البند 001900 المنح ضمن الخزانة (تصنيف)		309	
	ي			
	زائدا: المنح العينية (تغطية المعاملات)		1,526	
	أب			
14	الإيرادات الأخرى		5,094	
	زائدا: البند 001440 إيرادات ضريبية أخرى ضمن الخزانة (تصنيف)		4,512	
	و			
	ناقصا: البند 001443 حصيد الخزانة (تصنيف)		-400	
	ز			
	زائدا: البند 001620 التحويلات الرأسمالية ضمن الخزانة (تصنيف)		403	
	ط			
	زائدا: مبيعات محتسبة لسلع وخدمات (أجور ورواتب عينية) (تغطية المعاملات)		416	
	أج			
	ناقصا: ربح مكتب الطباعة (الترصيد/الإجمالي)		-32	
	أك			
	زائدا: مبيعات مكتب الطباعة (الترصيد/الإجمالي)		195	
	أك			
<b>2</b>	<b>المصروفات</b>		<b>35,814</b>	
21	تعويضات العاملين		9,424	
	زائدا: البند 002210 أجور ورواتب ضمن الخزانة (تصنيف)		8,147	
	ك			
	زائدا: البند 002220 مساهمات العاملين ضمن الخزانة (تصنيف)		546	
	ل			
	زائدا: أجور ورواتب عينية (تغطية المعاملات)		416	
	أج			
	زائدا: مساهمة أرباب العمل المحتسبة في برامج معاشات التقاعد غير الممولة (غير نقدية، محتسبة)		221	
	أو			
	زائدا: أجور ورواتب مكتب الطباعة (الترصيد/الإجمالي)		94	
	اك			
22	استخدام السلع والخدمات		7,193	
	زائدا: البند 002400 شراء سلع وخدمات ضمن الخزانة (تصنيف)		7,189	
	ص			
	ناقصا: الزيادة في مخزونات المواد الخام (أساس القيد)		-65	
	اد			
	زائدا: سلع وخدمات مستخدمة من قبل مكتب الطباعة (الترصيد/الإجمالي)		69	
	اك			
23	استهلاك رأس المال الثابت		220	
	زائدا: تقدير استهلاك رأس المال الثابت (غير نقدي، داخلي)		220	
	أه			
24	العائدة		3,966	
	زائدا: البند 002510 مدفوعات العائدة ضمن الخزانة (تصنيف)		3,886	
	ق			
	زائدا: العائدة المحتسبة على خصوم معاشات التقاعد غير الممولة (غير نقدية، محتسبة)		80	
	أز			
25	الإعانات		212	
	زائدا: البند 002310 الإعانات ضمن الخزانة (تصنيف)		212	
	م			
26	المنح		2,406	
	زائدا: البند 002330 المنح ضمن الخزانة (تصنيف)		3,628	
	ع			
	ناقصا: الضرائب التي تحصلتها الحكومة كوكيل وتم تحويلها (التعديل: إعادة العزو)		-1,222	
	أح			
27	المنافع الاجتماعية		5,821	
	زائدا: البند 002320 التحويلات إلى الأسر (تصنيف)		6,083	
	ن			
	ناقصا: معاشات التقاعد غير الممولة المدفوعة إلى العاملين المتقاعدين (تصنيف)		-262	
	س			

الجدول ألف 4- اشتقاق بيان عمليات الحكومة وفق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 (تتمة)  
حسابات ميزانية الحكومة المركزية (حساب الخزانة الرئيسي)

السنّة ن+1	السنّة ن	السنّة ن-1	الوصاف في الدليل	كود الدليل
	6,572			28
	792	ف	المصرفات الأخرى	
	2,003	ت	زائدا: البند 002340 التحويلات الجارية الأخرى ضمن الخزانة (تصنيف)	
	2,454	خ	زائدا: البند 002600 النفقات الجارية الأخرى ضمن الخزانة (تصنيف)	
	-170	أي	زائدا: البند 002720 التحويلات الرأسمالية ضمن الخزانة (تصنيف)	
	1,493	أب	ناقصا: رد المبالغ المسددة من الضريبة بالزيادة (الترصيد)	
	-1,235		زائدا: المنح العينية الموزعة على الأسر (تغطية المعاملات)	
	-1,455		<b>إجمالي رصيد التشغيل (صافي رصيد التشغيل زائدا البند 23)</b>	<b>GOB</b>
			<b>صافي رصيد التشغيل (البند 1 ناقصا البند 2)</b>	<b>NOB</b>
	1,334			31
	-1,503	ح	صافي اقتناء الأصول غير المالية	
	2,959	ث	ناقصا: البند 001610 مبيعات أصول ثابتة، وأرض، إلخ. ضمن الخزانة (تصنيف)	
	33	أب	زائدا: البند 002710 شراء أصول ثابتة، وأرض، إلخ. ضمن الخزانة (تصنيف)	
	65	أد	زائدا: المنح العينية المضافة إلى المخزونات (تغطية المعاملات)	
	-220	أهـ	زائدا: الزيادة في مخزونات المواد الخام (أساس القيد)	
	-2,789		ناقصا: تقدير استهلاك رأس المال الثابت (غير نقدي، داخلي)	
	8,321		<b>صافي الإقراض/الإقتراض (صافي رصيد التشغيل ناقصا البند 31)</b>	<b>NLB</b>
	4,234			32
	2,103	ظ	صافي اقتناء الأصول المالية	
	931	ض	زائدا: البند 003000 الإقراض ناقصا مدفوعات السداد ضمن الخزانة (تصنيف)	
	-400	ز	زائدا: البند 004110 النقدية والودائع ضمن الخزانة (تصنيف)	
	1,600	أط	ناقصا: البند 001443 حصيلة الخصخصة ضمن الخزانة (تصنيف)	
	4,087		زائدا: تعديل التوقيت في بيانات الضرائب المقيدة على أساس الاستحقاق (أساس القيد)	
	4,087	أا		322
	0		أجنبية	
	11,110		زائدا: البند 004210 الأصول المالية الأجنبية ضمن الخزانة (تصنيف)	
	928		الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	323
	106	ج	<b>صافي تحمل الخصوم</b>	<b>33</b>
	1,803	د	محلية	331
	-262	س	زائدا: البند 001410 - مساهمة في معاشات تقاعد العاملين ضمن الخزانة (تصنيف)	
	-1,070	ر	زائدا: البند 001420 متحصلات من الإقراض المحلي: أوراق مالية ضمن الخزانة (تصنيف)	
	221	و	ناقصا: معاشات التقاعد غير الممولة المدفوعة إلى العاملين المتقاعدين (تصنيف)	
	80	أز	ناقصا: البند 002520 مدفوعات سداد المبلغ الأصلي المحلية: أوراق محلية ضمن الخزانة (تصنيف)	
	50	أح	زائدا: مساهمة أرباب العمل المحتسبة في برنامج معاشات التقاعد غير الممول (غير نقدية، محتسبة)	
	10,182		زائدا: الفائدة المحتسبة على خصوم معاشات التقاعد غير الممولة (غير نقدية، محتسبة)	
	9,386	هـ	زائدا: الضرائب التي حصلتها الحكومة كوكيل ولم تحولها بعد (التعديل: إعادة الغزو)	
	3,000	هـ	أجنبية	332
	-1,000	ش	زائدا: البند 001430 متحصلات من الإقراض الخارجي: قروض ضمن الخزانة (تصنيف)	
	-1,204	ش	زائدا: البند 001430 متحصلات من الإقراض الخارجي: أوراق مالية ضمن الخزانة (تصنيف)	
			ناقصا: البند 002530 مدفوعات سداد المبلغ الأصلي الخارجية: قروض ضمن الخزانة (تصنيف)	
			ناقصا: البند 002530 مدفوعات سداد المبلغ الأصلي الخارجية: أوراق مالية ضمن الخزانة (تصنيف)	

تشير المساحات المظلمة إلى تعديلات التصنيف التي أدخلت عن طريق جدول الوصل.

الجدول ألف 5- اشتقاق بيان مصادر واستخدامات النقد وفق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001  
حسابات ميزانية الحكومة المركزية (حساب الخزانة الرئيسي)

السنة ن+1	السنة ن	السنة ن-1	الوصف في الدليل	كود الدليل
	30,817			1 المتحصلات النقدية من أنشطة التشغيل
	22,620			11 الضرائب
	24,062		ب زاندا: البند 001320 إيرادات ضريبية أخرى ضمن الخزانة (تصنيف)	
	-170		أي ناقصا: رد المبالغ المسددة من الضريبة بالزيادة (الترصيد)	
	-1,272		أح ناقصا: الضرائب التي تحصلتها الحكومة كوكيل (التعديل: إعادة العزو)	
	3,210			12 المساهمات الاجتماعية
	3,210		أ زاندا: البند 001310 مساهمات الضمان الاجتماعي ضمن الخزانة (تصنيف)	
	309			13 المنح
	309		ي زاندا: البند 001900 المنح ضمن الخزانة (تصنيف)	
	4,678			14 متحصلات أخرى
	4,512		و زاندا: البند 001440 إيرادات ضريبية أخرى ضمن الخزانة (تصنيف)	
	-400		ز ناقصا: البند 001443 حصيلة الخصخصة ضمن الخزانة (تصنيف)	
	403		ط زاندا: البند 001620 التحويلات الرأسمالية ضمن الخزانة (تصنيف)	
	-32		أك ناقصا: ربح مكتب الطباعة (الترصيد/الإجمال)	
	195		أك زاندا: مبيعات مكتب الطباعة (الترصيد/الإجمال)	
	33,449			2 المدفوعات النقدية المتعلقة بأنشطة التشغيل
	8,787			21 تعويضات العاملين
	8,147		ك زاندا: البند 002210 أجور ورواتب ضمن الخزانة (تصنيف)	
	546		ل زاندا: البند 002220 مساهمات العاملين ضمن الخزانة (تصنيف)	
	94		أك زاندا: أجور ورواتب مكتب الطباعة (الترصيد/الإجمال)	
	7,258			22 مشتريات السلع والخدمات
	7,189		ص زاندا: البند 002400 شراء سلع وخدمات ضمن الخزانة (تصنيف)	
	69		أك زاندا: سلع وخدمات مستخدمة من قبل مكتب الطباعة (الترصيد/الإجمال)	
	3,886			24 الفائدة
	3,886		ق زاندا: البند 002510 مدفوعات الفائدة ضمن الخزانة (تصنيف)	
	212			25 الإعانات
	212		م زاندا: البند 002310 الإعانات ضمن الخزانة (تصنيف)	
	2,406			26 المنح
	3,628		ع زاندا: البند 002330 المنح ضمن الخزانة (تصنيف)	
	-1,222		أح ناقصا: الضرائب التي تحصلتها الحكومة كوكيل وتم تحويلها (التعديل: إعادة العزو)	
	5,821			27 المنافع الاجتماعية
	6,083		ن زاندا: البند 002320 التحويلات إلى الأسر (تصنيف)	
	-262		س ناقصا: معاشات التقاعد غير الممولة المدفوعة إلى العاملين المتقاعدين (تصنيف)	
	5,079			28 مدفوعات أخرى
	792		ف زاندا: البند 002340 التحويلات الجارية الأخرى ضمن الخزانة (تصنيف)	
	2,003		ت زاندا: البند 002600 النفقات الجارية الأخرى ضمن الخزانة (تصنيف)	
	2,454		خ زاندا: البند 002720 التحويلات الرأسمالية ضمن الخزانة (تصنيف)	
	-170		أي ناقصا: رد المبالغ المسددة من الضريبة بالزيادة (الترصيد)	
	-2,632			CIO صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل (البند 1- البند 2)

الجدول أف 5- اشتقاق بيان مصادر واستخدامات النقد وفق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 (تتمة)  
حسابات ميزانية الحكومة المركزية (حساب الخزانة الرئيسي)

السنه ن+1	السنه ن	السنه ن-1	الواصف في الدليل	كود الدليل
	2,959			31.1
	2,959	ث	مشتريات الأصول غير المالية زائدا: البند 002710 شراء أصول ثابتة، وأرض، إلخ. ضمن الخزانة (تصنيف)	
	1,503			31.2
	1,503	ح	مبيعات الأصول غير المالية ناقصا: البند 001610 مبيعات أصول ثابتة، وأرض، إلخ. ضمن الخزانة (تصنيف)	
	1,456			31
			صافي التدفق النقدي الخارج من الاستثمارات في الأصول غير المالية	
	-4,088			CSD
			الفائض النقدي/العجز النقدي (صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل - البند 31)	
	5,790			32x
	1,703			321x
	2,103	ظ	صافي اقتناء الأصول المالية عدا النقد زائدا: البند 003000 الإقراض ناقصا مدفوعات السداد ضمن الخزانة (تصنيف)	
	-400	ز	محلية ناقصا: البند 001443 حصيلة الخصخصة ضمن الخزانة (تصنيف)	
	4,087			322x
	4,087	أ	أجنبية زائدا: البند 004210 الأصول المالية الأجنبية ضمن الخزانة (تصنيف)	
	0			323
			الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	
	10,809			33
	627			331
	106	ج	صافي تحمل الخصوم محلية زائدا: البند 001410 - مساهمة في معاشات تقاعد العاملين ضمن الخزانة (تصنيف)	
	1,803	د	زائدا: البند 001420 منحصات من الاقتراض المحلي: أوراق مالية ضمن الخزانة (تصنيف)	
	-262	س	ناقصا: معاشات التقاعد غير الممولة المدفوعة إلى العاملين المتقاعدين (تصنيف)	
	-1,070	ر	ناقصا: البند 002520 مدفوعات سداد المبلغ الأصلي المحلية: أوراق محلية ضمن الخزانة (تصنيف)	
	50	أح	زائدا: الضرائب التي حصلت عليها الحكومة كوكيل ولم تحولها بعد (التعديل: إعادة العزو)	
	10,182			332
	9,386	هـ	أجنبية زائدا: البند 001430 منحصات من الاقتراض الخارجي: قروض ضمن الخزانة (تصنيف)	
	3,000	هـ	زائدا: البند 001430 منحصات من الاقتراض الخارجي: أوراق مالية ضمن الخزانة (تصنيف)	
	-1,000	ش	ناقصا: البند 002530 مدفوعات سداد المبلغ الأصلي الخارجية: قروض ضمن الخزانة (تصنيف)	
	-1,204	ش	ناقصا: البند 002530 مدفوعات سداد المبلغ الأصلي الخارجية: أوراق مالية ضمن الخزانة (تصنيف)	
	5,019			NFB
			صافي التدفق النقدي الداخل من أنشطة التمويل (البند 33-البند 32)	
	931			NCB
			صافي التغيير في رصيد النقدية (الفائض النقدي/العجز النقدي + صافي التدفق النقدي الداخل من أنشطة التمويل = البند 3212 + البند 3222)	

تشير المساحات المظلمة إلى تعديلات التصنيف التي أدخلت عن طريق جدول الوصل.

الجدول ألف 6- اشتقاق الميزانية العمومية وفق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001  
حسابات ميزانية الحكومة المركزية

كود الدليل	الوصف في الدليل	31 ديسمبر، السنة ن-1	31 ديسمبر، السنة ن
6	القيمة الصافية	59,560	56,476
61	الأصول غير المالية	654,973	673,620
611	الأصول الثابتة	360,381	372,858
6111	مباني وإنشاءات	202,123	207,611
	بند الميزانية العمومية المصدري 007111 مباني (تصنيف)	202,123	207,611
6112	آلات ومعدات	158,258	165,247
	بند الميزانية العمومية المصدري 007112 آلات ومعدات ثقيلة (تصنيف)	158,258	165,247
6113	أصول ثابتة أخرى	0	0
612	مخزونات	35,989	37,347
	بند الميزانية العمومية المصدري 007230 مخزونات (تصنيف)	35,989	37,347
613	نفائس	0	0
614	الأصول غير المنتجة	258,603	263,415
6141	أرض	180,603	184,215
	بند الميزانية العمومية المصدري 007120 أرض (تصنيف)	180,603	184,215
6142	أصول جوفية	78,000	79,200
	بند الميزانية العمومية المصدري 007130 أصول جوفية (تصنيف)	78,000	79,200
6143	أصول أخرى متوافرة طبيعياً	0	0
6144	أصول غير منتجة غير منظورة	0	0
62	الأصول المالية	337,154	351,515
6202	عملة وودائع	163,555	164,486
	بند الميزانية العمومية المصدري 007210 نقد وودائع (تصنيف)	163,555	164,486
6203	أوراق مالية عدا الأسهم	6,403	11,130
	بند الميزانية العمومية المصدري 007162 أوراق مالية أجنبية (تصنيف)	6,403	11,130
6204	قروض	14,606	16,709
	بند الميزانية العمومية المصدري 007161 قروض (تصنيف)	14,606	16,709
6205	أسهم وحصص رأسمال أخرى	134,566	139,566
	بند الميزانية العمومية المصدري 007140 حصص رأسمال غير متداولة (تصنيف)	44,567	44,567
	بند الميزانية العمومية المصدري 007150 أسهم متداولة في البورصات (تصنيف)	89,999	94,999
6206	احتياطيات التأمين الفنية	0	0
6207	مشتقات مالية	0	0
6208	حسابات أخرى مستحقة القبض	18,024	19,624
	بند الميزانية العمومية المصدري 007220 ضرائب مستحقة القبض (تصنيف)	18,024	19,624
621	محلية	330,751	340,385
	بند الميزانية العمومية المصدري 007210 نقد وودائع (تصنيف)	163,555	164,486
	بند الميزانية العمومية المصدري 007161 قروض (تصنيف)	14,606	16,709
	بند الميزانية العمومية المصدري 007140 حصص رأسمال غير متداولة (تصنيف)	44,567	44,567
	بند الميزانية العمومية المصدري 007150 أسهم متداولة في البورصات (تصنيف)	89,999	94,999
	بند الميزانية العمومية المصدري 007220 ضرائب مستحقة القبض (تصنيف)	18,024	19,624
622	أجنبية	6,403	11,130
	بند الميزانية العمومية المصدري 007162 أوراق مالية أجنبية (تصنيف)	6,403	11,130
623	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	0	0

الجدول ألف 6- اشتقاق الميزانية العمومية وفق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 (تتمة)  
حسابات ميزانية الحكومة المركزية

31 ديسمبر، السنة ن	31 ديسمبر، السنة ن-1	الوصف في الدليل	كود الدليل
968,659	932,567		63 الخصوم
0	0		6302 عملة وودائع
362,101	339,763		6303 قروض
200,998	200,998	ك بند الميزانية العمومية المصدرية 008110 قروض، محلية (تصنيف)	
161,103	138,765	ك بند الميزانية العمومية المصدرية 008120 قروض، أجنبية (تصنيف)	
511,542	497,983		6304 أوراق مالية عدا الأسهم
329,110	325,811	ل بند الميزانية العمومية المصدرية 008210 سندات وأذون، محلية (تصنيف)	
182,432	172,172	ل بند الميزانية العمومية المصدرية 008220 سندات وأذون، أجنبية (تصنيف)	
0	0		6305 أسهم وحصص رأسمال أخرى
68,589	68,444		6306 احتياطات التأمين الفنية
68,589	68,444	ن بيانات الميزانية العمومية المصدرية، الملاحظات المتممة: خصوم معائنات التقاعد غير الممولة (تعديل التغطية)	
0	0		6307 مشتقات مالية
26,427	26,377		6308 حسابات أخرى مستحقة القبض
26,427	26,377	م بند الميزانية العمومية المصدرية 008300 حسابات مستحقة الدفع (تصنيف)	
625,124	621,630		632 محلية
200,998	200,998	ك بند الميزانية العمومية المصدرية 008110 قروض، محلية (تصنيف)	
329,110	325,811	ل بند الميزانية العمومية المصدرية 008210 سندات وأذون، محلية (تصنيف)	
68,589	68,444	ل بيانات الميزانية العمومية المصدرية، الملاحظات المتممة: خصوم معائنات التقاعد غير الممولة (تعديل التغطية)	
26,427	26,377	م بند الميزانية العمومية المصدرية 008300 حسابات مستحقة الدفع (تصنيف)	
343,535	310,937		633 أجنبية
161,103	138,765	ك بند الميزانية العمومية المصدرية 008120 قروض، أجنبية (تصنيف)	
182,432	172,172	ل بند الميزانية العمومية المصدرية 008220 سندات وأذون، أجنبية (تصنيف)	

تشير المساحات المظللة إلى تعديلات التصنيف التي أدخلت عن طريق جدول الوصل.

الجدول ألف 7- اشتقاق التدفقات الاقتصادية الأخرى وفق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001  
حسابات ميزانية الحكومة المركزية

31 ديسمبر، السنة ن	التدفقات الاقتصادية الأخرى		المعاملات	31 ديسمبر، السنة ن-1	الوصف في الدليل	كود الدليل
	التغيرات الأخرى في الحجم	مكاسب الحيازة				
راجع الجدول ألف 5	راجع الملاحظات المتنمة، والجدول ألف 5	المتبقي المحسوب	راجع الجدول ألف 2.	راجع الجدول ألف 5		
56,476	-2,600	971	-1,455	59,560	القيمة الصافية (والتغيرات في القيمة الصافية)	*
673,620	-2,600	19,913	1,334	654,973	الأصول غير المالية	*1
372,858	-3,800	15,041	1,236	360,381	الأصول الثابتة	*11
207,611	-3,800	8,380	908	202,123	مباني وإنشاءات	*111
165,247	0	6,661	328	158,258	آلات ومعدات	*112
0	0	0	0	0	أصول ثابتة أخرى	*113
37,347	0	1,260	98	35,989	مخزونات	*12
0	0	0	0	0	نفانس	*13
263,415	1,200	3,612	0	258,603	الأصول غير المنتجة	*14
184,215	0	3,612	0	180,603	أرض	*141
79,200	1,200	0	0	78,000	أصول جوفية	*142
0	0	0	0	0	أصول أخرى متوافرة طبيعياً	*143
0	0	0	0	0	أصول غير منتجة غير منظورة	*144
351,515	0	6,040	8,321	337,154	الأصول المالية	*2
164,486	0	0	931	163,555	عملة وودائع	*202
16,709	0	0	2,103	14,606	قروض	*203
11,130	0	640	4,087	6,403	أوراق مالية عدا الأسهم	*204
139,566	0	5,400	-400	134,566	أسهم وحصص رأسمال أخرى	*205
0	0	0	0	0	احتياطيات التأمين الفنية	*206
0	0	0	0	0	مشتقات مالية	*207
19,624	0	0	1,600	18,024	حسابات أخرى مستحقة القبض	*208
340,385	0	5,400	4,234	330,751	محلية	*21
11,130	0	640	4,087	6,403	أجنبية	*22
0	0	0	0	0	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	*23
968,659	0	24,982	11,110	932,567	الخصوم	*3
0	0	0	0	0	عملة وودائع	*302
362,101	0	13,952	8,386	339,763	قروض	*303
511,542	0	11,030	2,529	497,983	أوراق مالية عدا الأسهم	*304
0	0	0	0	0	أسهم وحصص رأسمال أخرى	*305
68,589	0	0	145	68,444	احتياطيات التأمين الفنية	*306
0	0	0	0	0	مشتقات مالية	*307
26,427	0	0	50	26,377	حسابات أخرى مستحقة القبض	*308
625,124	0	2,566	928	621,630	محلية	*32
343,535	0	22,416	10,182	310,937	أجنبية	*33

\*3=4، 5، 6 في حالة المعاملات، ومكاسب/خسائر الحيازة، والتغيرات الأخرى في الحجم، والأرصدة، على التوالي.

يرجى التحقق دائماً من أن هذه النتائج  
المحسوبة مقبولة منطقياً!

